عريضة اتهام ضد الرئيس

تـــأليـــف: عبد الخالق فاروق

إعـــداد فني: ناهد عفيفي

الغلاف تصميم الفنان: عصام حنفي

الطبعة الأولى: فبراير 2008

..إهـــــــداء

إلى السيد حسن نصر الله

.قائد المقاومة العربية

وإلى شهداء ومقاتلى حزب الله

..خالد البزى ورفاقه

ومحمد العسيلي وسامر نجم

أبطال مارون الراس

الذين حفظوا كرامتنا

وقت أن خذلنا الحكام العرب

من آل سعود وآل مبارك وآل الحسين

طوال الأعوام الثلاثة الماضية، خصصت جانبا كبيرا من وقتى وجهدى، من أجل مقاومة حالة الاستبداد السياسى والاجتماعى التى هيمنت – ولازالت – على الساحة السياسية والاجتماعية المصرية ، فنقلت البلاد إلى حالة جمود تكاد تصل إلى حد الموات من ناحية ، واندفعت بركائز الاستبداد إلى وضع غير مسبوق وغير مقبول، تمثلت فى إجراءات "التمديد" لفترة رئاسية خامسة للرئيس "حسنى مبارك"، وإلى ما هو أبعد من ذلك بوضع الأسس السياسية والدستورية من .أجل "توريث" الحكم إلى نجله الصغير "جمال" من ناحية أخرى

والحقيقة أنه برغم أن دراساتى وأبحاثى وكتبى ومقالاتى الصحفية جميعا ، طوال ربع القرن الماضى كانت بمثابة شكل من أشكال " المقاومة " ضد هذا النظام السياسى الرابض على قلب وعقل مصر وشعبها ، فحولها إلى ما يشبه " العزبة " أو " الإقطاعية العائلية " فى الداخل ، وإلى مجرد " سمسار إقليمى " فى الخارج ، فإن الجديد خلال السنوات الأخيرة هو أننى قد انشغلت بالكامل – جسديا وفكريا – فى هذه المعركة الضروس ، فشاركت – كغيرى من الآلاف – فى احتجاجات المواطنين فى الشارع وسط جموع حركة "كفاية"، بقدر ما حاولت أن أنقل وعى الناس والقراء خطوة أبعد فى فهم مخاطر .استمرار هذا النظام ورئيسه وعائلته فى سدة الحكم ، على مستقبل مصر وأجيالها القادمة

لذا فقد نشرت عشرات المقالات فى الصحف الوطنية المصرية المعارضة، عارضا فيها جوانب من الصور غير المرئية لنتائج سياسات هذا النظام ومخاطرها، وبرغم ما حظيت به تلك المقالات من اهتمام واسع من جانب القراء والمهتمين عموما بالشأن العام ، بقدر ما ألمنى سلوك الزملاء رؤساء تحرير بعض هذه الصحف من إجتزاء بعض هذه المقالات – بحجج واهية تتعلق بضيق المساحة – أو تغيير بعض عناوين المقالات إلى عناوين أخرى، قد لا تكون مناسبة تماما .لمضمونها، أو لما أرغب أو أريد

وبالأخير فإن شمول هذه المقالات لموضوعات وقضايا متنوعة وحساسة، قد أغرتنى على الدفع بها إلى الجمع فى صورة كتاب متكامل، يحفظ للقلم حقه، وينصاع لمطالب وإلحاح كثير من السادة القراء، الذين ألزمونى بضرورة جمعها فى كتاب، يكون بمثابة أحد صفحات أو سطور التأريخ لنضالنا فى مواجهة نظام عائلى فاسد حتى النخاع ، أضر بمصر والمصريين ، لصالح حفنة قليلة لا تتعدى عدة آلاف من أفراد طبقة هجينة من رجال المال والأعمال الجدد المرتبطين بلا خجل ولا وجل بالحلف الأمريكى – الإسرائيلى فى المنطقة والعالم.

وبقدر ما من التواضع، فإننى أضع هذه المقالات المجمعة فى صورة "عريضة اتهام" سياسى ضد نظام حكم الرئيس "حسنى مبارك" وعائلته، وجماعات المصالح المرتبطة به، حتى لو كان تحريك "عريضة الاتهام" لم يأت أوانها بعد ، فإنها متروكة لحكم الناس، وقرار التاريخ.

وكما سيلحظ أصدقائى القراء، فقد جاء ترتيب المقالات فى الكتاب بحسب وحدة وتناسق الموضوعات، ولم تأت وفقا لترتيب نشرها الزمنى فى الصحف المختلفة، لكن وحرصا على طزاجة الذاكرة، فقد سجلت لكل مقال تاريخ نشره ومكان النشر، حتى يتسنى للقارىء الكريم الربط بين مضمون المقال وطبيعة الظرف والسياق السياسى أو الاقتصادي المصاحب له.

وإذا جاز لى فى ختام هذه المقدمة، أن أقدم شكرى وتقديرى فإلى صديقى وزميل الدراسة الدكتور"رفعت سيد أحمد" صاحب ومدير مركز يافا للدراسات الذى قبل مشكورا تحمل عبء تكاليف نشر هذا العمل ، وكذلك إلى صديقى المفكر المرموق الدكتور "محمد رءوف حامد" الذى كان لتشجيعه المستمر دورا فى أحساسى بعظم المسئولية تجاه النخب الوطنية.

وأخيرا إلى أصدقائى القراء الذين لم يترددوا فى مساندتى والاتصال بى عقب نشر معظم مقالات هذا الكتاب من أجل دعمى وتأييدى خاصة بعد أن اشتدت الحملة الحكومية ضدى وضد الصحف التى واظبت لفترة على الكتابة فيها، فهؤلاء كانوا مقصدى بالكتابة، وكانوا مبتغاىّ بالمصلحة.

عبد الخالق فاروق

حدائق المعادى

سبتمبر 2006

الفصل الأول مصر .. وسوء الإدارة الاقتصادية

نشره icess 09:42 08-07-2008 ,يوم ثلث.

السؤال الاستراتيجى الحائر: هل هى أزمة موارد؟ أم سوء إدارة للموارد؟

*كم يتكلف حبس مصر وشعبها ؟

طلب منى الزميل والصديق "محمد عبد القدوس" أن أشارك معه فى إصدار العدد الأول من نشرة سوف يتولى الإشراف عليها خاصة بحقوق الإنسان والحريات العامة فى مصر وسوف تصدر فى شهر يونيو من هذا العام (2006).

ولأن "لمحمد عبد القدوس" مكانة خاصة فى قلبى وعقلى ، كما فى قلب وعقل الكثيرين، بسبب من إخلاصه الذى لا حدود له لفكرة الحريات العامة ومعاداته التى لا هوادة فيها ولا حساب مصالح تقيدها ضد هذا النظام الفاسد الرابض على قلب وعقل مصر منذ ثلاثة عقود كاملة ، فلم يكن من مناص من الاستجابة لطلبه والنزول عند أوامره .

وبعدها راوحت الأفكار فى مكانها ، وارتفعت الأسئلة فى العقل ، وأحتار القلم .. ماذا أكتب عن الحريات العامة ؟ وما هو الجديد الذى يمكن أن أضيفه فى هذا الموضوع الذى قتل بحثا وعملا وصراخا ؟ خاصة وأن ضحاياه يقدرون بعشرات

الآلاف يقبعون خلف السجون والمعتقلات وزنازين الحبس بأقسام الشرطة المنتشرة فى كل حى وكل قرية فى البلاد ؟ . وبعد فترة من التأمل والتفكير ، أمسكت بالقلم وعزمت على أن أضيف جديدا وإلا فلا

فليكن أذن موضوع لم يتطرق إليه أحد من قبل : كم يتكلف حبس مصر وشعبها من أموال دافعى الضرائب ؟

.. أذن دعونا نحاول

ما هو المقصود بحبس مصر؟

بادىء ذى بدأ ، لابد من تعريف إجرائى لمعنى ومفهوم " الحبس " هنا ، هل هو المعنى اللفظى الضيق لكلمة " الحبس " وبالمعنى القانونى والمادى للكلمة ، أم أنه معنى يتخذ بعدا أكثر اتساعا ، وممارسات أكثر شمولا ؟

:الحقيقة أن ما نقصده هنا بتعبير " الحبس " هو

تكاليف جهاز ضخم للأمن الداخلى يتجاوز حدود المنطق السليم والمعقول فى حال دولة يسودها العدل والسلام -1 .الاجتماعى وتجرى فيها عملية تنمية اقتصادية وسياسية حقيقية

.تكاليف جهاز إعلامى ضخم يؤدى دور فى "حبس" الحقيقة والمعلومات الصحيحة عن المواطنين-2

تكاليف بند "الدعاية والإعلام" فى الموازنة العامة للدولة ويؤدى إلى إفساد المؤسسات الصحفية الحكومية والخاصة -3 .وشراء الذمم الصحفية

فالحبس بهذا المعنى ، هو حبس فكرى ومعنوى ، علاوة على " الحبس " المادى المتمثل فى حظر الأنشطة السياسية والتظاهرات الاحتجاجية السلمية فى الشوارع ، واليد المفروض على حق تكوين الأحزاب السياسية وإقامة الجمعيات الأهلية ، وحق إصدار الصحف ، والقيود الأخرى المتعلقة بالمطبوعات والنشر ، سواء بسبب الرقابة الرسمية أو الرقابة . الدينية الرسمية (كالأزهر والكنيسة) وغير الرسمية كالجماعات الدينية الإسلامية والمسيحية

:فلنتأمل أذن كل عنصر من العناصر السابقة

قوات الأمن والجواسيس-1

زاد عدد العاملين فى وزارة الداخلية المصرية من أقل من 124 ألف شخص – سواء كانوا من العسكريين أو المدنيين – فى عام 1951 ، إلى حوالى 200 ألف شخص بنهاية عام 1971 ، وبحلول عام 2006 كان عدد العاملين فى وزارة الداخلية قد بلغ حوالى 800 ألف شخص ، جلهم تقريبا من العسكريين . وكلما زاد التوتر الاجتماعى والسياسى – بسبب تفشى مظاهر الظلم الاجتماعى والفساد والاستبداد السياسى – زادت الحاجة إلى قوات أكثر من الأمن والشرطة من أجل قمع حركات الاحتجاج وعمليات العنف التى قد تنشأ من حين إلى أخر كرد فعل لعنف جهاز الدولة سواء بالمعنى الاجتماعى أو البوليسى والأمنى وبخلاف هؤلاء العاملين فى وزارة الداخلية ، فقد تزايد أعداد المجندين فى صفوف قوات الأمن من صفر عام 1970 ، إلى 450 ألف جندى عام 2006 يشكلون ما يسمى قوات " الأمن المركزى " الذين يتمركزون فى جميع محافظات الجمهورية ، مهيأين دائما للتصدى بالعنف لأية تحركات احتجاجية ، ويتوزع هؤلاء على . حوالى 20 فرقة عسكرية بخلاف عناصر الشئون الإدارية واللوجيستية

أى أن القوات التابعة لهذه الوزارة تعادل حوالى 1.25 مليون شخص ، وإذا أضفنا إليهم " المرشدين " و " الجواسيس " القابعين فى كل القطاعات الجنائية والسياسية والذين ينتشرون فى الأحياء السكنية والمصانع والنقابات العمالية والمهنية ، والأحزاب السياسية ، والصحفيين ، وأساتذة الجامعات ، والمدرسين ، وغيرهم من الفئات ، بحيث يشكلون شبكة هائلة لجمع المعلومات ، ونقل الأخبار ويقدر عددهم بنحو 500 ألف إلى 600 ألف شخص فإننا نكون بصدد حوالى 2 مليون . شخص يعملون فى مجال الأمن الداخلى

وهذا الجيش يتركز معظم نشاطه خلال الثلاثين عاما الماضية وبعد تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادى والصلح مع إسرائيل، ومن ثم زيادة التوترات الداخلية، فى مجالات الأمن السياسى بمفهومها الضيق، أى أمن النظام وقياداته، هذا بخلاف الظهير الخلفى المتمثل فى قوات الجيش والتى تزيد عن 650 ألف شخص.

فإذا حسبنا هذا العدد من أفراد الأمن الداخلى – مع استبعاد مؤقت لقوات الجيش – وقارناها بعدد السكان نكتشف الحقائق التالية:

1- أن لدينا فرد أمن واحد لكل 33 مواطنا بمن فيهم الأطفال الرضع.

2- وإذا عرفنا أن عدد من هم فوق سن 15 سنة من السكان يقدر بنحو 44 مواطنا، فيكون لدينا فرد أمن واحد لكل 22 مواطنا.

3- وإذا حسبنا أن عدد المشاركين عموما فى العمل السياسى والعام فى مصر من كافة الأحزاب والجماعات وطلبة الجامعات والمدارس الثانوية – بما فيها الحزب الوطنى الحاكم – بأنهم لا يزيدون عن 6 مليون مواطن، فيكون لدينا فرد أمن واحد لكل ثلاثة مواطنين.

4- أما إذا قدرنا أن عدد المشاركين فى المظاهرات المناهضة للنظام وسياساته سواء فى الجامعات المصرية ، وحركة " كفاية " و " الأخوان المسلمين" وغيرهم بحوالى 2 مليون مواطن سنويا ، فيكون لدينا فرد وربع فرد من الأمن مقابل مواطن واحد من مثيرى المشاكل لدى النظام أو بتعبير أخر عشرة من أفراد الأمن مقابل كل ثمانية من المشاركين فى المشاغبات الأمنية .

5- وإذا كان عدد المشاركين فعليا فى الأنشطة الاحتجاجية للمعارضين – أى المظاهرات – لا يزيدون فى أحسن الأحوال عن عدة آلاف من الأفراد فى المرة الواحدة ، فان من المتصور أن تصل نسبة أفراد الأمن إلى عدد المتظاهرين إلى 20 فرد أمن إلى المتظاهر الواحد .

وقد ترتب على هذه الصورة الواقعية – المصحوبة بدرجة من الهزل – أن زادت المخصصات المالية لوزارة الداخلية المصرية من 1.7 مليون جنية عام 1951 (شاملة النفقات السرية التى بلغت 259 ألف جنية) إلى أن بلغت عام 2006/2005 حوالى 8 مليارات جنية ، بخلاف 20 مليار جنية أخرى مخصصة لوزارة الدفاع.

وبرغم وجود وسائل وأساليب محاسبية عديدة للخداع والتمويه من أجل إخفاء حقيقة المخصصات المالية التى تذهب إلى هاتين الوزارتين – وليس من أسبابها دواعى الأمن القومى – فإننا قد استطعنا تعقب هذه المخصصات من باب إلى باب ، ومن بند إلى بند، وأهمهم على الإطلاق هو ما يسمى " بند الاعتماد الإجمالى " و " المجموعة الرابعة بند 4 نوع 10 " من الباب الثانى ونستخلص منها النتائج التالية:

1- أن متوسط ما يخصص للمواطن الواحد فى مصر من مخصصات الأمن تعادل 115 جنيها للفرد سنويا ، بينما ما يخصص للفرد من الصحة لا يزيد عن 114 جنيها سنويا وذلك طبقا لموازنة عام 2006/2005 .

2- أما إذا أخذنا فقط بمن هم فوق 15 عاما ، فإن متوسط نصيبه من مخصصات الأمن تعادل حوالى 180 جنيها سنويا . (طبقا لموازنة عام 2006/2005) .

3- فإذا حسبنا هذا المتوسط منسوبا إلى عدد المشاركين فى العمل السياسى والعام فى البلاد (6 مليون مواطن) فأن هذا المتوسط السنوى يعادل 1333 جنيها سنويا (طبقا لموازنة عام 2006/2005) .

4- أما إذا حسبناها مقارنة بعدد المشاغبين ومثيرى الاضطراب – وفقا للمفهوم الحكومى – والمقدر عددهم وفقا لأفضل التقديرات بحوالى 2 مليون مواطن ، فإن نصيب الواحد منهم من مخصصات الأمن تعادل 4 آلاف جنيها فى ذلك العام .

2- تكاليف جهاز الإعلام الرسمى المصرى:

يتكون هذا الجهاز الإعلامى الضخم من ثلاثة مكونات أساسية هى:

1-وزارة الإعلام.

2-هيئة الاستعلامات.

3-إتحاد الإذاعة والتليفزيون.

4-الصحف الحكومية.

سوف نترك الصحف الحكومية إلى مكان أخر فى تحليلنا ، فماذا عن هذا الجهاز الضخم ؟

لقد زاد عدد العاملين فى مبنى الإذاعة والتليفزيون من عدة مئات قليلة فى نهاية عام 1970 إلى أن تجاوز حاليا 53 ألف موظف يعملون فى كافة الأنشطة الإعلامية ، هذا بخلاف عشرات الآلاف الآخرين المتعاقدين أو المتعاملين مع هذا الجهاز فى كافة برامجه وأنشطته.

أما هيئة الاستعلامات فوفقا للبيانات المتاحة عن عام 2002 فان عدد العاملين فيها يزيدون قليلا على 4571 موظفا ، ومن ثم فقد زادت المخصصات المالية لهذه الجهات الثلاث فقط من 592.7 مليون جنية عام 1992/1991 إلى 1875.2 مليون جنية عام 2002/2001 ومن المقدر أنها تجاوزت فى العام المالى الأخير 2006/2005 حوالى 2.5 مليار جنية ، أى أن نصيب الفرد المصرى الواحد من لحظة ولادته حتى لحظة مماته تعادل حوالى 36 جنيها سنويا (طبقا لموازنة عام 2006/2005) .

هذا السجن الفكرى – بصرف النظر عن مدى كفاءة الخدمة ومدى كفاءة إدارة هذه الأموال التى كشفت عنها فضائح فساد مروعة فى هذا الجهاز – ألا يعد شكلا من أشكال السجن المعنوى .

نأتى الآن إلى الصحف الحكومية ، والتى عشش فيها الفساد ونهب المال العام كما تكشف فى بعض الحالات ودون أن يفتح ملف البعض الأخر ، فان الحكومة والنظام الحاكم فى مصر ، قد استفادت من حالة فساد قيادات هذه المؤسسات الصحفية – الأهرام والأخبار والجمهورية ودار التعاون – فالفاسد بطبيعته ضعيف فى مواجهة الحكام والمسئولين ، والسؤال : كم تكلف إهدار وتبديد أموال هذه المؤسسات كثمن لحبس الحقيقة والمعلومات الصحيحة عن القراء من مواطنى هذا البلد ؟

أما المخصصات المباشرة التى تدرجها الحكومة فى موازناتها السنوية تحت بند "الدعاية والإعلان والاستقبالات" والتى يتجه معظمها إلى المؤسسات الصحفية فى صورة صفحات أسبوعية أو غير أسبوعية للدعاية والإعلان لبعض الوزراء والوزارات مثل الزراعة والسياحة والكهرباء والصحة وغيرها، فقد بلغ ما أدرج فى موازنة عام 2006/2005 وحده لهذه البنود حوالى 256 مليون جنية، وبالإجمال ومنذ عام 1982 – وهو العام الذى تولى فيه السيد حسنى مبارك الحكم فى مصر – فقد بلغت تكاليف هذا البند حوالى 2550 مليون جنية دفعت كرشوة مقنعة لبعض المؤسسات الصحفية مقابل حبس الحقيقة عن قراءها.

وفى الختام ، إذا حاولنا أن نعرض للصورة الإجمالية، فان تكاليف حبس مصر لدى الجماعة التى تحكمها وتغتصب السلطة من خلال التزوير الفج فى الانتخابات تعادل فى عام 2006/2005 =

تكاليف وزارة الداخلية + تكاليف وزارة الدفاع + تكاليف جهاز الإعلام الحكومى + تكاليف رشوة المؤسسات الصحفية = 8 مليار + 20 مليار + 2.5 مليار + 256 مليون جنية = 30.756 مليون جنية . أى حوالى 31 مليار جنية . وهو ما يعادل حوالى 20% من إجمالي مصروفات الموازنة لذلك العام .

الفصل الثاني: مصر و سوء الإدارة السياسية

أبعاد المسئولية السياسية لجريمة

*غرق العبارة السلام 98

تابعت بالكثير من الحزن والأسى، مأساة المصريين الفقراء فى عبارة الموت "السلام 98 " التى غرقت بركابها ، فى فبراير من هذا العام (2006)، فلم ينج منها سوى أربعمائة راكب ، بينما ضاع فى أعماق البحر الأحمر ما يزيد على الألف إنسان، معظمهم من النساء والأطفال الذين لم يجدوا من يقدم لهم يد المساعدة والعون.

صحيح أنها لم تكن المرة الأولى – فقد سبقها أكثر من ثمانى حالات غرق مماثلة تقريبا – وكذلك لن تكون الأخيرة ليس بسبب تفشى حالات الإهمال والتسيب فى أداء العمل فى مصر فحسب، بل من جراء تدخل السياسة فى توفير غطاء ومن حصانة سياسية لبعض ذوى المال والنفوذ.

وقد أدهشنى فى كل المتابعات الإعلامية – الفضائية منها أو الصحفية – وأخرها برنامج تحقيقات صحفية فى أحدى القنوات الفضائية المصرية ، تكرار الحديث حول المسئولية السياسية للحكومة أو وزير النقل المختص لهذه المأساة ، ومن ثم الإصرار على المطالبة بإستقالة الحكومة أو على الأقل الوزير التى تقع فى دائرته عمليات النقل البحرى.

هكذا تكرر الطلب والإصرار طوال المناقشة التى دارت بين ضيوف الصحفى الذى يتولى رئاسة تحرير أحدى الصحف الخاصة، دون أن ينتبه أحد إلى التوقف عند الأبعاد السياسية والقانونية لتلك الجريمة، سواء من حيث المضمون السياسى، أو مناط المسئولية السياسية النظرية أو الفعلية، وتحول المشهد كله إلى نوع من الصراخ الهستيرى ، أو الديماجوجيا السياسية.

ومن هنا وجدت من المناسب أن نتوقف بالشرح والتحليل القانونى للأبعاد السياسية الفعلية – وليس الافتراضية أو النظرية كما يحدث فى بعض الدول الغربية – لهذه الجريمة المتكاملة الأركان ، حتى ينتقل الحوار والنقاش فى المجتمع المصرى وبين النخبة الثقافية والسياسية المصرية ، إلى مستوى من الموضوعية والجدية ، ومحاولة التمييز بين المسئولية الجنائية لحادث غرق العبارة بركابها ، وطبيعة ومناط المسئولية السياسية لها .

نطاق ومناط المسئولية الجنائية لحادث غرق العبارة السلام 98 :

على الأثر – وكما يحدث عادة فى كل مصيبة أو حادثة فى مصر يشوبها الإهمال وتلتبس بشبهة فساد – تشكلت لجان تحقيق جنائية من وكلاء النائب العام المصرى ، علاوة بالطبع على لجان فنية متخصصة فى النقل البحرى ، للتعرف على أسباب الكارثة التى راح ضحيتها ما يزيد عن ألف إنسان مصرى وعربى ، وعادة ما تدور جوانب التحقيق الجنائى والفنى حول موضوعات من قبيل :

1- مدى السلامة الفنية للعبارة ، من حيث القدرات الميكانيكية والملاحية .

2- مدى سلامة الحمولة ومطابقتها للمعايير القياسية للأوزان المقبولة .

3- مدى سلامة إجراءات السلامة المتبعة داخل السفينة وكفايتها لمواجهة الحوادث المتوقعة مثل الحريق والغرق .. الخ .

4- ما هى الجهات التى منحت السفينة ترخيص الإبحار ، والجهات التى تولت التفتيش عليها وسمحت لها بالرحلة .

5- لماذا اندلع الحريق فى باطن السفينة وما مدى صحة تصرفات طاقم السفينة فى مكافحة الحريق والمسئولية الفردية والجماعية لأعضاء الطاقم فى هذا .

6- مدى استكمال أدوات الإنقاذ من قوارب وقمصان وغيرها .

7- مدى سلامة تصرفات ربان السفينة والطاقم أثناء ظهور بوادر للخطر .

8- مدى سلامة إجراءات الإنقاذ أو الترقب والرصد من جانب ميناء الوصول (سفاجا) خاصة بعد تأخر السفينة عدة ساعات عن موعد وصولها المتوقع.

9- مدى سلامة إجراءات وتوقيت خروج فرق الإنقاذ البحرية المدنية أو العسكرية لمواجهة الموقف حينما ظهرت الكارثة .

هذه هى عينة من التساؤلات ومحاور التحقيق والبحث الذى سيدور من لجان التحقيق الجنائية والفنية ، فما هو مناط المسئولية السياسية التى يتحدث عنها المطالبون بإقالة الحكومة كلها ، أو وزير النقل المختص ؟

: الإهمال .. والنفوذ السياسي وتعارض المصالح الخاصة مع المصلحة العامة

لاشك أن الإهمال والتسيب، وتدهور قيم الإجادة فى العمل وغياب الرغبة فى التطوير والتحسين ، قد باتت سمة مميزة للمصريين منذ سنوات طويلة ، خاصة بعد أن أنتهى أعظم إنجازاتهم الحديثة أثناء حرب أكتوبر عام 1973 ، بهزيمة سياسية أتى بها السادات وأسلوبه فى التفاوض كما يعرف الجميع فحقق بها لإسرائيل ما لم تحققه بعد انتصارها العسكرى الساحق فى يونيو عام 1967.

ويرجع خبراء علم الاجتماع وعلوم السياسة أسباب هذه الظاهرة المحزنة فى حياتنا إلى عوامل عدة، منها عدم كفاية الأجور والمرتبات التى يتقاضاها المصريون العاملون فى مصر لتلبية احتياجاتهم المعيشية المتزايدة، وما ترتب عليه من صراع وحشي بينهم على التكسب بأية وسيلة، حتى لو كانت على حساب المصلحة العامة (المدرسون أو أعضاء مجلسى الشعب والشورى مثلا .. الخ)، ومنها كذلك غياب مشروع قومى يجمعهم ويشدهم فى ملحمة تحدى، وقد يكون بسبب غياب القدوة فى القيادة ، وغياب الإحساس بالخطر والتحدى، كل هذا قد يكون صحيحا فى فهم الظاهرة المدمرة التى يعيشها المصريون منذ عام 1974 وحتى يومنا.

بيد أن هذا الإهمال الذى نتحدث عنه هو وليد الإحباط وغياب الأمل فى المستقبل ، بعكس الحال فى الإهمال الذى هو مولود تحقيق المنافع الشخصية ، وتقاضى الثمن عن التغاضى عن تنفيذ شروط السلامة وتطبيق صحيح القانون نصا وروحا ، خاصة إذا تدثر هذا الإهمال بغطاء من الحصانة والنفوذ السياسى الذى تخلعه عليه أعلى سلطة سياسية فى الدولة ، سواء كانت سلطة الحزب الحاكم ، أو قرار جمهورى بعضوية مجلس الشورى ، وهنا مناط المسئولية السياسية للجريمة التى لا تتوقف عند إقالة وزير هنا أو هناك ، أو حتى تشكيل وزارى بكاملة ، وإنما المسئولية تقع مباشرة على رئيس الجمهورية .. كيف ؟ أن مناط المسئولية السياسية لحماية رعايا الدولة المصرية فى مثل هذه الحالة تتمثل فى :

1- أن العبارة " سلام 98" كانت تحمل ركابا مصريون وغير مصريين .

2- وأن هذه العبارة كانت تتحرك منذ سنوات من موانىء مصرية (سفاجا أو نويبع أو غيرهما)، ومن ثم فان رفع علم بنما لا يمكن الاحتجاج به لإسقاط حق سلطات الموانئ المصرية فى مراجعة اشتراطات السلامة الفنية لها.

3- وأن هذه المراجعة التى تتولاها إدارات هيئة موانىء البحر الأحمر (وهى هيئة اقتصادية تخضع لسلطات وزارة النقل المصرية)، لا تتوقف عند مراجعة صحة بدن العبارة ، بل تمتد إلى مراجعة سلامة وكفاية أدوات الإنقاذ من حوادث الحريق والغرق ، ومدى ملاءمتها للمقاييس المعمول بها فى الدول المحترمة.

4- وبالنظر إلى أن الشركة المالكة للعبارة لها مقار عمل دائم فى مصر، فهى بالضرورة خاضعة لقوانين دولة الموطن أو المقر، ولا يجوز بالتالى الاحتجاج بالعلم المرفوع على سارية السفينة.

5- والأخطر والأهم، أن صاحب الشركة التى تكسب المليارات من الدولارات من هذا العمل طوال السنوات الطويلة الماضية، يمتلك جنسية مصرية – كما يمتلك جنسيات أخرى فهذا عصر تعدد الجنسيات والو لاءات – وقد زاد الأمر فخلع عليه رئيس الجمهورية حصانة ونفوذ سياسى فمنحه بقرار جمهورى عضوية مجلس الشورى، وهنا أخطر جوانب الموضوع وجوهر المسئولية السياسية لهذه الجريمة.

فإذا كان اشتغال الشخص بالعمل العام وعضويته فى المجالس التمثيلية (البرلمان أو النقابات أو غيرها) فى الدول المحترمة يضع تصرفاته وحياته تحت مجهر الرقابة الشعبية ومن خلال وسائل النشر والصحافة ، فإنه على العكس فى الحالة المصرية، حيث يؤدى ذلك إلى زيادة نفوذه خارج نطاق القانون ، ويكسبه هيبة على أفرع الهيئات التنفيذية ، ولدى الموظفين ، بدءا من المحافظ والوزير ، انتهاء بالموظفين الصغار ورؤساء المصالح والهيئات العامة ، مثلما هو حال هيئة موانىء البحر الأحمر ، التى يعمل بها حوالى 781 موظفا ، يتقاضون من الأجور والمرتبات (عام 2004/2003) حوالى 11.5 مليون جنية، أى أن متوسط الأجر الشهرى للموظف فى تلك الهيئة يتراوح بين 400 جنيها فى الوظائف الدنيا وحوالى أربعة آلاف جنية للوظائف القيادية والعليا ، بينما تتحرك بضائع ونشاط اقتصادي يدور حول ثلاثة إلى أربعة

مليارات جنية سنويا من تلك الموانىء ، سواء كان هذا النشاط البحرى يتمثل فى مسافرين فى رحلات للحج أو العمرة ، أو تقديم خدمات بحرية للسفن العابرة فى قناة السويس أو نقل البضائع، أو غيرها.

ومن ثم فان تصور حرية الحركة للملياردير (ممدوح إسماعيل) بأمواله من ناحية، ثم بمنحه الغطاء السياسى والحصانة السياسية والدبلوماسية تجعله يشترى بنفوذه وتأثيره كل العاملين فى موانىء البحر الأحمر بدءا من المحافظ مرورا برئيس هيئة موانىء البحر الأحمر، انتهاء بالخبراء والمهندسين المسئولين عن تقرير السلامة الفنية للسفينة، ومن لم يتقاضى بشكل مباشر، فان الرحلات المجانية التى ينظمها لهم ممدوح إسماعيل، والحفلات السنوية والولائم التى يقيمها الرجل بمناسبة وبدون مناسبة، والحصانة السياسية التى أضفاها عليه رئيس الجمهورية وشركائه من الأسرة المالكة، قد هيأت المناخ كله لاختراق أية قيود قانونية أمام الرجل وشركته وجعلته – هو ومن على شاكلته – صاحب القرار والكلمة الفصل فى نشاطه دون رقيب أو حسيب، وهنا مناط المسئولية السياسية لرئيس الجمهورية – دون غيره – عن هذه الجريمة التى تندرج فى باب الجرائم ضد الإنسانية التى هى أحد الجرائم التى تنعقد لها الاختصاص أمام المحكمة الجنائية الدولية فى لاهاى"".

ولا يجوز القول بأن تعيين رئيس الجمهورية لشخص ما، تحت رغبة بعض المقربين له أو بدوافع غير معلومة، يعفيه من أخطاء ذلك الشخص وممارساته اللاحقة، ذلك أن الحياة المصرية تعلم وتعيش حالة انتساب كل نجاح لرعاية الرئيس بما فى ذلك النجاحات التافهة مثل الحصول على كأس الأمم الأفريقية، فلماذا أذن لا يتحمل مسئولية اختياراته من الأشخاص، خاصة إذا شاب هذا الاختيار شبهة فساد ومشاركة فى الأرباح المالية سواء من المقربين للرئيس ، أو بعض أقرب أقربائه..!!

كما أن الشواهد والقرائن منذ سنوات صعود الابن المعجزة (جمال) فى عالم السياسة ، تؤكد أن تزاوجا سريا غير شريف وغير مقدس قد نشأ وأفصح عن نفسه بين عالم المال والأعمال وبين رجال الحكم والإدارة بما فيهم السيد الرئيس نفسه، وهو ما يمثل خرقا فاضحا حتى للدستور المعمول به نصا وروحا . وهذا هو جوهر ما يسمى "الفكر الجديد". أذن فان أى حديث عن مسئولية وزير أو حتى حكومة هو تصويب فى غير محله ، أن المسئولية السياسية فى الجريمة تنعقد على عاتق رئيس الجمهورية دون سواه ، وأى حديث خارج هذا النطاق هو تحريف للواقع والحقيقة، أننى أقولها بوضوح .. أنها مسئولية رئيس الجمهورية الحالى ،

ولذا نطالب بلجنة تحقيق محايدة ودولية.

*عريضة اتهام ضد رئيس الجمهورية دعوة لكل الوطنيين فى مصر

نشره icess 12:03 08-07-2008 ,يوم ثلث.

طوال السنوات القليلة الماضية، استنهضت القوى الوطنية المصرية قوتها، وعبرت عن نفسها فى عدة حركات شعبية جديدة ، حملت هموم المصريين وأحزانهم، وطول شوقهم للتغيير السياسى والاجتماعى ، والتصدى لنظام حكم لم تشهد مصر فى تاريخها الطويل مثيل له من حيث احتقاره لمطالب المواطنين ، والتقليل من قيمة وأهمية الرأى العام ، والتغول دون رحمة على بقية السلطات والصلاحيات، سواء كانت سلطة قضائية أو تشريعية ، واستأثر بكل السلطات رجل واحد تربع على عرش السلطة فى البلاد ، دون سابق تأهيل أو خبرة ، أو تاريخ من العمل الوطنى المشهود.

ومارس على مدار كل تلك السنوات سياسات القهر والاعتقال لعشرات الآلاف دون وازع من ضمير، وأغتصب السلطة عادة مرات عبر انتخابات مزورة، وأقصى كل المعارضين الشرفاء لسياساته، ولم يتورع عن سجن أحد أهم قادة حرب أكتوبر وقائده السابق فى القيادة العامة للقوات المسلحة، الفريق الركن سعد الدين الشاذلى، ووصل الأمر به إلى ممارسة جرائم اغتيال ضد أفراد مثل المجند الشاب "سليمان خاطر" وغيره.

وقد جاءت شعارات الحركة الوطنية الأخيرة برفض التمديد لهذا الرجل، أو التوريث لنجله المتهم بجريمة استغلال النفوذ للتكسب هو وأخيه من وراء عمليات تجارة وسمسرة مشبوهة، دون أن يقدما وأبيهم مسوغات لتلك الثروة التى يمتلكانها دون أدنى شك والتى تقدر وفقا لبعض التقديرات الأكثر تحفظا بعدة مليارات من الجنيهات.

وبقدر إهمال وتجاهل السيد رئيس الجمهورية لكل دعوات المحاسبة والإصلاح، بل وتـورطه من جديد فى التلاعب الفج والفاضح فى الاستفتاء المشهود على تعديل المادة (76) من الدستور ،واستخدام أساليب البلطجة وتعريض أمن المواطنين للخطر، من خلال استخدام تلك الوسائل تحت سمع وبصر رجال الأمن والشرطة يوم الخامس والعشرين من مايو عام 2005، والذى سجلته بالصوت والصورة عدسات الصحافة والإعلام الدولى والمحلى، والثابت باليقين خاصة ما جرى أمام مبنى نقابة الصحفيين.

فإننا نوجه الدعوة لكل الوطنيين المخلصين من:

- رجال القانون الدستورى والجنائى.

- رجال العلوم العسكرية والأمن القومى.

- رجال السياسة والفكر.

- رجال الصناعة.

- رجال الاقتصاد

- رجال الثقافة.

- رجال الصحة والشئون الاجتماعية.

من عقد ورش عمل منظمة للنظر فى أمر تقديم عريضة اتهام "بالخيانة العظمى" لرئيس الجمهورية استنادا إلى حقائق نص المادة (79) من الدستور والمادة (85) منه.

حيث تنص المادة (79) من الدستور على: (يؤدى الرئيس أمام مجلس الشعب قبل أن يباشر مهام منصبه اليمين الآتية: "أقسم بالله العظيم أن أحافظ مخلصا على النظام الجمهورى ، وأن أحترم الدستور والقانون ، وأن أرعى مصالح الشعب رعاية كاملة، وأن أحافظ على استقلال الوطن وسلامة أراضيه").

ولما كانت هناك شواهد متعددة وأدلة ثبوتية حول حنث هذا الرئيس بهذا القسم من حيث:

1- محاولات الخروقات الدستورية المتعددة لتوريث الحكم لنجله، بما يمثل تهديدا للنظام الجمهورى.

2- تكرار عدم إحترامه للدستور والقانون فى مواقف عديدة مما يمثل حنثا باليمين.

3- التأكد عبر ربع قرن من حكمه عدم رعاية مصالح الشعب، بل حرصه المشكوك فى نزاهته على مصالح رجال المال والأعمال وبيع الممتلكات العامة وتربح أقرب المقربين منه من عمليات البيع، والتلاعب فى ديون مصر والسماح لأحد أبنائه بشراء تلك الديون وإعادة بيعها للحكومة، مما يمثل خرقا للمادة (95) من الدستور، وكذا إهماله الجسيم فى أكثر من كارثة وتعامله برعونة مع المصائب التى أضرت بالفقراء وحدهم، وأخرهم قضية عبارة الموت (السلام 98) وسالم اكسبريس وغيرها.

4- وفيما يتعلق الحفاظ على استقلال الوطن، فان شواهد السياسات التى أتبعها هذا الرئيس قد أسلمت استقلال الوطن دون شبهه واحدة إلى الولايات المتحدة، وعززت من قوة إسرائيل الاقتصادية والعسكرية وغيرها، وليس أقلها تفريطه فى الأمن القومى المصرى وذلك بإهمال تعزيز القدرات الذاتية للقوات المسلحة المصرية، التى تحولت كل ترسانتها الحربية إلى مصدر واحد ووحيد هو الولايات المتحدة الأمريكية، مما شل أى قرار استراتيجى مصرى بعمل تعرضى، إذا ما تعرضت البلاد لمخاطر من حدودها الشمالية الشرقية أو من غيرها، وكذا مطالبته الولايات المتحدة وقواتها العسكرية المحتلة لبلد عربى هو العراق من الاستمرار فى احتلال هذا البلد مما يعد خرقا فاضحا لكل المواثيق المصرية والعربية

والدولية التى تنهى أن استخدام القوة فى حل المنازعات وتعتبر الاحتلال لأراضى الغير عمل من أعمال العدوان، ومن ثم فان تصريح هذا الرئيس العلنى وأكثر من مرة، بضرورة استمرار هذا التواجد العسكرى الأمريكى المخالف للشرعية الدولية وبالمخالفة للقانون الدولى، تدخل فى دائرة التجريم الدولية، وتضعه فى دائرة الخيانة العظمى.

5- وزاد الأمر التلاعب بقضايا تمس بشكل مباشر وتهدد النسيج الاجتماعى التاريخى لمصر، لدواع ومتطلبات قصيرة النظر، مثل استخدام أو التغاضى عن الاحتقان الطائفى فى البلاد والذى تكرر عشرات المرات فى عهده من أجل التمديد لقانون الطوارىء.

ولما كانت المادة (85) من الدستور تنص على الآتى: (يكون اتهام رئيس الجمهورية بالخيانة العظمى أو بارتكاب جريمة جنائية بناء على اقتراح من ثلث أعضاء مجلس الشعب على الأقل ولا يصدر قرار الاتهام إلا بأغلبية ثلثى أعضاء المجلس . ويقف رئيس الجمهورية عن عمله بمجرد صدور قرار الاتهام ويتولى نائب رئيس الجمهورية الرئاسة مؤقتا لحين الفصل فى الاتهام . وتكون محاكمة رئيس الجمهورية أمام محكمة خاصة ينظم القانون تشكيلها وإجراءات المحاكمة أمامها ويحدد العقاب . وإذا حكم بإدانته أعفى من منصبه مع عدم الإخلال بالعقوبات الأخرى) .

ولما كان:

1- أن إقدام رئيس الجمهورية والسلطة التنفيذية التى يترأسها قد داومت على تزوير الانتخابات للحفاظ على نصاب الثلثين بما يضمن خروج نص الاتهام من حيز الممكن سياسيا وعمليا، وهو ما يشكل جريمة لا تسقط بالتقادم وهو جريمة تزوير إرادة الأمة.

2- ولما كان الرئيس وسلطته التنفيذية، وأغلبيته المصنوعة فى المجلس التشريعى قد امتنعت طوال الربع قرن من حكمه عن إعداد وإصدار قانون محاكمة الوزراء أو رئيس الجمهورية، وأصول المحاكمة وتنظيم المحكمة المختصة وتعيين قضاتها، مما يندرج فى باب إنكار العدالة أو التهرب من توفير شروطها.

3- ولما كان هذا الرئيس قد أمتنع عن تعيين نائبا له طوال الربع قرن من حكمه –لأسباب أصبحت معلومة للكافة الآن– بما يحول عمليا وسياسيا من إجراء محاكمته لغياب النص عن الجهة التى سيؤول أليها الحكم مؤقتا أثناء محاكمة الرئيس.

لكل هذا فإننى أهيب بأعضاء مجلس الشعب الشرفاء –ويقارب عددهم الثلث الآن– من تقديم عريضة اتهام بالخيانة العظمى، حتى لو كان من غير المقدر أن تنال أغلبية الثلثين ، فيكفى أن نبدأ الخطوة الأولى، كما أطالب أهل الرأى والفكر والعسكريين الوطنيين أن يشاركوا فى ورشة العمل المخصصة لإعداد وثيقة الاتهام لهذا الرجل الذى أحتقر الشعب وإرادته طوال ربع قرن، فأستحق احتقار الشعب له والعمل على تقديمه للمحاكمة.

. "فلننتقل من شعار "لا للتمديد .. لا للتوريث" إلى شعار أكثر واقعية وثورية "فلنحاكم هذا الرئيس

"المفهوم الدستورى لجريمة "الخيانة العظمى

اعتاد العقل المصرى – وربما العربى – فى تعامله مع القضايا العامة، على الخلط بين الانطباعات الشخصية – من مشاعر حب أو كرهه – والتقييم الموضوعى المبنى على حسابات الظروف والدوافع والبيئة المحيطة بكل موقف أو قرار. وبسبب من هذه الطبيعة الغالبة فى حياتنا، تاهت فى الكثير من الأحيان، معان حقيقية فى تقييم الأداء أو تقدير نتائج السياسات العامة.

وقد آن الأوان، أن نتأمل هذه الحالة العقلية، ونقاومها داخلنا، من أجل تصحيح مسار أدائنا الاجتماعى والسياسى، وقبل كل هذا وبعده مفاهيمنا الثقافية.

مفهوم "الخيانة" بين الأخلاق والقانون

إذا كانت جريمة "الخيانة"، من الجرائم والسلوكيات المرذولة على المستوى الإنسانى والشخصى فى حياتنا عموما، سواء فى صور الخيانات الزوجية، أو خيانة الإمانة، أو حتى خيانة قيم ومعايير الصداقة، فإن العقل القانونى الحديث، قد نقلها من إطارها الشخصى المجرد إى الإطار العام، وذلك بالنص على تجريم بعض تلك الأشكال والممارسات، طالما توافرت شروطها الموضوعية والمتعارف عليها فى علم التجريم والعقاب، وبأركانها المادية والمعنوية.

وقد أفاض رجال الفقة والتشريع والقضاء فى تأصيل بعض هذه الأركان والشروط الواجب توافرها حتى يتحقق لها توصيف الجريمة ويقع بشأنها حكم الجزاء والعقاب.

وقد أنتقل مفهوم "الخيانة" من حقل الخاص إلى حقل العام ومجال السياسة، عبر تاريخ طويل من الجدل والنقاش حول المعنى والشروط الواجب توافرها فى جريمة "الخيانة" فى حقل السياسة، خاصة وأن سلوك المسئولين أو القادة السياسيين ينطوى فى الكثير من الأحيان على استخدام مكثف ومتنوع لأدوات العنف أو القوة سواء فى المجال الداخلى أو حتى فى العلاقات مع الدول الأخرى.

يتطلب درجة من الحماية والحصانة حتى يؤدى الفعل دوره فى إدارة power وفى الوقت نفسه فإن هذا الاستخدام للسلطة شئون المجتمع والدولة ، وهو ما ابتدعته مدرسة القانون اللاتينى ومجلس الدولة الفرنسى فى عهد "نابليون بونابرت" تحت مسمى "نظرية أعمال السيادة" التى تحصن قرارات رئيس الدولة من مجال المساءلة ومن مجال النزاع القضائى فى الكثير من الأحيان.

فى بداية عهده فى إضفاء هذه الحصانة على قرارات "نابليون" counsel d,etate وقد غالى مجلس الدولة الفرنسى خوفا من بطشه، مما أدى لشيوع مفهوم غير صحيح – وفقا لاتجاهات الفقة الدستورى الحديث خاصة فى فرعه الأنجلو – سكسونى – بشأن استحالة محاكمة الرئيس الأعلى للدولة عن كثير من الأخطاء والجرائم التى قد تقع فى عهده ، ويكون مسئولا عنها بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

ولعلنا نتذكر ما جرى للرئيس "ريتشارد نيكسون" عام 1974 واستقالته تجنبا لتقديمه للمحاكمة فى جريمة "ووترجيت" الشهيرة، التى يعد الجرم الذى أرتكب فيها لا يشكل واحد على مليون مما يرتكبه رؤساء الجمهوريات والملوك فى بلداننا العربية ومنها مصر طبعا. وكذا ما جرى مع الرئيس "بيل كلينتون" عام 1996 وكاد يعصف بفترة رئاسته بسبب علاقاته الغرامية، وما قيل حول كذبه فى شهادته المسجلة أمام لجنة من أعضاء الكونجرس الأمريكى.

ومن هنا جاء توصيف جريمة "الخيانة العظمى" باعتبارها مجال ونطاق الاتهام الوحيد الذى يمكن أن يوجه إلى رئيس الدولة، والتى ارتبطت فى أذهان عامة الناس بأنها تندرج فى إطار التجسس أو التعاون مع الأعداء، أو نقل معلومات إلى العدو أو الإضرار بمصالح الدولة العليا.

والحقيقة أن الإلتباس الحادث فعلا حول تلك المفاهيم والممارسات السياسية والسلوكية تؤدى إلى التخبط وعدم الوضوح فى توجيه الإتهام مثل:

- تعريف المصالح القومية العليا وما هى الجهات المناط إليها تحديد هذه المصالح.

- التفرقة بين التعاون مع العدو أو توقيع أتفاق سياسى أو معاهدة تنهى حالة الخصومة أو أصل النزاع.

- التجسس مع دولة معادية أو خلق قنوات سرية بمعرفة الجهات المختصة وتحت إشرافها .. الخ.

وهذه كلها معانى ومفاهيم غامضة وملتبسة، بحيث لا تصمد بعض دعائمها أمام مقصلة الاتهام. وإلا فكيف نقيم إقدام الرئيس السابق "أنور السادات" على زيارة إسرائيل فى نوفمبر من عام 1977، وقبلها بشهور طويلة يجرى محادثات سرية مع قادتها فى المغرب، ونحن ما زلنا فى حالة حرب معها، وتقوم قواتها باحتلال الأراضى المصرية والعربية،

أليس ذلك بالمعنى الدستورى المجرد يندرج فى توصيف "الخيانة العظمى"، ولكنه بالمعنى السياسى قد خلع عليه توصيفات "بطولية" من أعضاء مجلس الشعب المنتمين للحزب الحاكم ومن بعض قطاعات السكان فى ذلك الحين.

وكذلك كيف نصف قيام السادات بالاتصال السرى بوزير الخارجية الأمريكى "هنرى كيسنجر" وإرساله رسالته الشهيره إليه يوم الأحد 7 أكتوبر عام 1973، وفى أثناء إدارة العمليات الحربية، والتى يخطره فيها – وكذلك يخطر إسرائيل عبر كيسنجر – بأنه لا ينوى (توسيع نطاق الحرب ..!!) وهو ما كان يجرى التأكد منه من جانب إسرائيل والولايات المتحدة لحظة بلحظة من خلال الطلعات الجوية والأقمار الصناعية الاستطلاعية، ألا يندرج ذلك فى توصيف جريمة نقل معلومات والتخابر مع العدو، وكشف نوايا القيادة السياسية والعسكرية المصرية تجاه خط سير العمليات واتجاهاتها.

وبرغم ذلك لم يقدم السادات للمحاكمة بتهمة "الخيانة العظمى"، بل وجد بعض العملاء والساقطين فكريا من أمثال مديرى بعض مراكز الأبحاث المشبوهة فى بعض الصحف المصرية الصحفيين الذين خلعوا على الرجل صفات الدهاء والعبقرية !! .. والذكاء بمثل هذه التصرفات

أذن فى هذه المنطقة الرمادية بين السياسة والقانون ، غالبا ما تتوه الحقيقة ، وتغيب المسئولية الجنائية والدستورية تحت زعم "أعمال السيادة" أو متطلبات السياسة والمصلحة العليا.

"الدعائم الدستورية لجريمة "الخيانة العظمى

كيف نقيم أذن دعائم ارتكاب جريمة "الخيانة العظمى" على أساس من الدستور والقانون؟ وما هى أركانها المادية والمعنوية؟

فإذا كان من الصعب – إن لم يكن من المستحيل – إقامة دعوى "الخيانة العظمى" على رئيس الدولة فى بلد ما استنادا على تقييم لبعض سياساته المتبعة، نظرا لتواضع مستوى الوعى السياسى العام، وتضاؤل نسب المشاركة السياسية، وتواضع الاهتمام بالقضايا العامة لدى القطاع الأوسع فى البلاد، فإنه يمكن من ناحية أخرى تأسيس دعائم الاتهام على مرتكزين أساسيين يتوافر فى حال وجودهما أركان المسئولية الجنائية لجريمة "الخيانة العظمى" بشقيها المادى والمعنوى وهما:

الأول: مدى التزامه نصا وروحا بالقسم الدستورى الذى تولى على أساسه مسئولية المنصب.

الثانى: ارتكابه فعل أو عمل من شأنه إنكار العدالة أو تعويق تحقيقها.

وفى حالتنا المصرية سوف نعتمد على ما توفره المادتين (79) و (85) من الدستور المصرى باعتبارهما مرتكزا لهذه المسئولية السياسية والجنائية لجريمة "الخيانة العظمى" فى حق الرئيس الحالى محمد حسنى مبارك.

ووفقا لنص المادة (79) فإن (يؤدى الرئيس أمام مجلس الشعب قبل أن يباشر مهام منصبه اليمين الآتية: "أقسم بالله العظيم أن أحافظ مخلصا على النظام الجمهورى ، وأن أحترم الدستور والقانون ، وأن أرعى مصالح الشعب رعاية كاملة، وأن أحافظ على استقلال الوطن وسلامة أراضيه ").

أذن فإن رئيس الجمهورية، وقبل أن يباشر مهامه الدستورية، ينبغى أن يؤدى هذا اليمين القانونية التى تتضمن التزاما دستوريا وقانونيا بالواجبات الأربعة الآتية:

1- أن يحافظ مخلصا على النظام الجمهورى.

2- أن يحترم الدستور والقانون.

3- أن يراعى مصالح الشعب رعاية كاملة.

4- أن يحافظ على استقلال الوطن وسلامة أراضيه.

وتضيف المادة (85) واجبين إضافيين على عاتق رئيس الجمهورية حيث تنص على (يكون اتهام رئيس الجمهورية بالخيانة العظمى أو بارتكاب جريمة جنائية بناء على اقتراح مقدم من ثلث أعضاء مجلس الشعب على الأقل، ولا يصدر قرار الاتهام إلا بأغلبية ثلثى أعضاء المجلس، ويقف رئيس الجمهورية عن عمله بمجرد صدور قرار الاتهام ، ويتولى نائب رئيس الجمهورية الرئاسة مؤقتا لحين الفصل فى الاتهام، وتكون محاكمة رئيس الجمهورية أمام محكمة خاصة ينظم القانون تشكيلها وإجراءات المحاكمة أمامها ويحدد العقاب ,وإذا حكم بإدانته أعفى من منصبه مع عدم الإخلال بالعقوبات الأخرى).

ومن ثم فقد أضافت هذه المادة وألزمت رئيس الجمهورية بواجبين إضافيين هما:

5- أن يعين نائبا لرئيس الجمهورية ليتولى الحكم أثناء محاكمة الرئيس.

6- أن يعمل على إصدار قانون محاكمة رئيس الجمهورية والوزراء ونظم تشكيلها والإجراءات المتبعة أمامها .. الخ.

والسؤال الآن ... من أين تنشأ أركان المخالفة وتقوم أركان جريمة "الخيانة العظمى" فى حق الرئيس الحالى؟

لقد استقرت الدول والحكومات المتحضرة على آليات فى العمل السياسى – المرن بطبعه وضروراته – تتواءم وتتناسب مع الأطر الدستورية والقانونية – البطيئة التغير بطبيعتها – وألا تحولت السياسة وأفعال رجال السياسة وقراراتهم، إلى أهواء شخصية ومزاجية، تهدف إلى خدمة جماعة، أو جماعات دون بقية الفئات، وهو ما يعد انقلابا على الدستور والقانون

هذا التوازن المطلوب بين السياسة وتغيراتها، والقانون وقيوده هو الذى يحفظ للمجتمعات المتحضرة تماسكها، ويضمن لها آليات مؤسسية لعملية اتخاذ القرارات أو صنع السياسات، وهو ما يطلق عليه بحق "دولة القانون" أو "دولة المؤسسات"، نقيضا لدولة الفرد الواحد أو العائلة الواحدة أو الجماعة الواحدة.

فى حالتنا المصرية خرج القرار السياسى فى الكثير من الأحيان عن الإطار الدستورى أو القانونى الحافظ له ، فأصبح يعبر عن رغبات شخص الرئيس أو عائلته أو الحلقات الضيقة المحيطة به من رجال مال وأعمال أو عسكريين، سواء كان ذلك فى قرارات سياسية تؤثر على مستقبل البلد وتحالفاته الإقليمية والدولية، أو فى صورة قرارات اقتصادية تنعكس على الأوضاع الاجتماعية والمعيشية المباشرة لقطاعات واسعة من السكان.

وبالنظر لغياب آلية سياسية ديموقراطية حقيقية ترتب حسابا سياسيا للرئيس والحزب المنتمى إليه من قبيل:

- غياب انتخابات نزيهة وشفافة وتحت إشراف حقيقى وكامل من القضاء المصرى ومنظمات المجتمع المدنى المحلية والدولية.

- وبالتالى غياب وانعدام أى فرصة للتداول السلمى للسلطة.

- وبالمقابل زاد استخدام النظام لوسائل القمع والتعذيب الوحشى داخل السجون وفى أقسام الشرطة ضد المعارضين وكذا آحاد الناس.

كل هذا أدى عمليا إلى انعدام فرص المحاسبة السياسية لسياسات الرئيس، والمتمثلة فى إمكانية تغيير الحكومة والنظام عبر "صناديق الانتخابات"، فلم يبق للناس سوى إجراء هذه المحاكمة للرئيس وسياساته على أرض النص الدستورى ذاته وفى الأطر القانونية الملزمة.

فلنأخذ أذن هذه الواجبات الدستورية المناط إلى رئيس الجمهورية، ونقارنها بأداء الرجل خلال فترة حكمه الطويلة التى امتدت لأكثر من ربع قرن كامل.

1- فإذا توقفنا عند الواجب الملقى على عاتق الرئيس بإحترام الدستور والقانون، نجد أن هناك الكثير من القرارات والسياسات والمواقف التى تتناقض مع الدستور وتمثل انتهاكا فاضحا وإهدارا واضحا له، فسياسة الخصخصة وبيع ممتلكات القطاع العام بتلك الصورة المشبوهة تتعارض تماما مع نصوص المواد (24و 30و 33) حيث تنص المادة (24) على (يسيطر الشعب على كل أدوات الانتاج، وعلى توجيه فائضها وفقا لخطة التنمية التى تضعها الدولة). أما المادة (30

) فتنص على (الملكية العامة هى ملكية الشعب وتتأكد بالدعم المستمر للقطاع العام، ويقود القطاع العام التقدم فى جميع المجالات ويتحمل المسئولية الرئيسية فى خطة التنمية).

وفى المادة (33) تنص على (للملكية العامة حرمة، وحمايتها ودعمها واجب على كل مواطن وفقا للقانون باعتبارها سندا لقوة الوطن وأساسا للنظام الاشتراكى ومصدرا لرفاهية الشعب).

وكما هو واضح فان هذه النصوص تتعارض تماما مع السياسات الجارية منذ عام 1991، والفضائح المالية المصاحبة لعمليات البيع لهذه الأصول العامة، والتى يستفيد من ورائها كبار المسئولين وأبناءهم وزوجاتهم، وليس أخرها فضيحة بيع "عمر أفندى" .

فأما أن يكون هذا الرئيس مخالفا للدستور، ولا يقيم له وزنا أو احتراما، أو كان الأجدر به ولجماعته وعائلته أن يقوم بتقديم تعديل لهذه المواد الدستورية، واستفتاء الشعب عليها، حتى تصير سياساته فى الخصخصة صحيحة ومسايرة للدستور والقانون. هذا الإجراء المادى المباشر من جانب الرئيس، الذى يتولى السلطة التنفيذية ويمارسها على الوجه المبين فى الدستور (المادة 137) يشكل بوضوح أحد الأركان المادية فى جريمة "الحنث باليمين" و"عدم احترام الدستور والقانون" وهى أحد عناصر جريمة " الخيانة العظمى".

2- أما واجب المحافظة – مخلصا – على النظام الجمهورى، فان ما تأكد من منح صلاحيات – دون مسئولية – خارج نطاق الدستور لنجله (جمال مبارك) والسعى والترتيب الحثيث والتلاعب بمواد الدستور (وأخرها التعديل المبتور للمادة 76) من أجل تمهيد الطريق لتوريث نجله وقطع الطريق على من عداه، يمثل إهدارا خطيرا لهذا الواجب المنصوص عليه، كما أن التهرب وأبنائه من تقديم إقرار واضح وشفاف ومعلن على الرأى العام المصرى، بشأن حجم ثرواتهم ومصادر هذه الثروة الهائلة والمغموسة بشبهة "استغلال النفوذ " وممارسة أشكال من الأنشطة الاقتصادية والمالية المحظورة دستوريا – مثل متاجرة أبنه فى ديون مصر – وغيرها من الممارسات التى ينبغى أن تضطلع بحصرها لجان متخصصة فى كافة مصادر النشاط والثروات، كل هذا يمثل أيضا أحد عناصر قيام الركن المادى والقصد الجنائى لجريمة " خيانة الأمانة " والحنث باليمين وعدم احترام الدستور".

3- أما واجب " مراعاة مصالح الشعب رعاية كاملة " فإن مسار ونتائج السياسات الاقتصادية والاجتماعية والصحية والثقافية وغيرها التى أتبعها الرئيس حسنى مبارك طوال الربع قرن الماضى، تؤكد بما لا يدع مجالا للشك، مقدار تحيزه المطلق لفئه واحدة وجماعة وحيدة فى المجتمع المصرى، إلا وهى جماعة رجال المال والأعمال ، ومشاركته إياهم فى الآمال والأحلام، سواء كانت أحلام اليقظة أو المنام ، فنحن أمام رئيس ينتمى بالمطلق لهذه الجماعة دون بقية فئات الشعب ، لذا فإن انخراط مجموعات متخصصة فى مجال الاقتصاد والاجتماع الشئون الصحية والتعليمية وغيرها فى دراسة نتائج تحيزات هذا الرئيس والأضرار التى لحقت بأغلبية الشعب المصرى من جراء سياساته سوف نستخلص نتيجة واحدة إلا وهى عدم التزام هذا الرئيس بواجب "رعاية مصالح الشعب رعاية كاملة" ومن ثم حنثه باليمين الدستورية.

4- وبالنسبة لواجب "المحافظة على استقلال الوطن وسلامة أراضيه"، فإن الأمر يقتضى التعرف بداية على معنى ومضمون هذا المصطلح أو التعبير، بالنظر إلى طبيعة هيكل وميزان القوى العالمية خاصة بعد إنفراد الولايات المتحدة بالقرار الدولى، بحيث أصبح واجب الحفاظ على أستقلال الوطن من المرونة والغموض، وهو ما ينبغى إيجاد محددات أساسية لهذا التعبير. وهنا فإن مراجعة دقيقة لممارسات هذا الرئيس فى مجالات مثل:

- التعاون الاستخباراتى مع أجهزة الاستخبارات الأمريكية ونطاقه وحدوده.

- استخدام القاهرة وأجهزة أمنها كمراكز للتعذيب والاستجواب لصالح اللأجهزة الأمريكية.

- التعاون الاستخباراتى مع أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية والتعرف كذلك على حدوده ومجالاته.

- الإنصياع الكامل لمطالب الولايات المتحدة – وأحيانا إسرائيل – فى قضايا تتعلق بالقضية الفلسطينية والعراقية وغيرها.

- تحول مركز توريد السلاح وقطع الغيار للقوات المسلحة المصرية من مراكز متعددة إلى مركز واحد ووحيد هو الولايات المتحدة، وربط القدرات العسكرية المصرية بمبالغ الدعم والمعونة العسكرية الأمريكية (من 1200 مليون إلى 900 مليون سنويا خلال الفترة الممتدة من عام 1979 وحتى اليوم) بما يمثله ذلك من تهديد مباشر على قدرات هذه القوات فى حماية أمنها القومى ، خاصة إذا تعرضت مصر لتحرشات من حدودها الشرقية (إسرائيل) وهو ما يضع هذه

القوات فى نفس الموقف الذى فرضته بريطانيا على مصر وبقية الدول العربية عام 1948 وقطعت فيه المعدات وقطع (الغيار عن القوات العربية أثناء الهدنة الأولى

كل هذه المسائل تضع علامات استفهام حقيقية حول المخاطر والأضرار التى لحقت بمصر والإقليم العربى– الذى يمثل العمق الاستراتيجى والحيوى لمصر وأمنها الوطنى المباشر – من جراء هذه السياسات التى أتبعها الرئيس مبارك ، ومن ثم فان عقد ورشة عمل متخصصة فى قضايا "الأمن القومى" من كبار العسكريين المصريين وعلى رأسهم الفريق الركن سعد الدين الشاذلى، من أجل حصر هذه الأضرار قد أصبحت ضرورة حياه وبقاء لمصر وأمنها القومى.

أما الواجبان الإضافيان اللذان فرضهما على الرئيس نص المادة (85) وهما-5:

- تعيين نائب لرئيس الجمهورية.

- وإصدار قانون محاكمة الرئيس والوزراء.

فهما واجبان إلزاميان ، وليس كما ذهب البعض باعتبار هما واجبان جوازيان، ذلك أن تعيين النائب إذا كان جوازيا وفقا لنص المادة (139) من الدستور فإنه يصبح إلـزاميا وفقــا للاختصــاص الدستورى الذى خص به الدستور (النائب) وفقا للمادة (82) والمادة (85).

فالمادة (82) تنص على (إذا قام مانع مؤقت يحول دون مباشرة رئيس الجمهورية لاختصاصاته أناب عنه نائب رئيس الجمهورية). أما المادة (85) التى سبق وأوردناها فى صدر هذه المقالة فقد خصت النائب (بتولى المسئولية أثناء محاكمة الرئيس بتهمة الخيانة العظمى). ومن ثم فان تعيين النائب هى من ألزم واجبات الرئيس وليست مسألة جوازية كما يدعى بعض مفسرى السلطان..!!

وبالتالى فإن إخلال الرئيس طوال ربع قرن من توليه المسئولية بهذا الواجب يعتبر إخلالا بالدستور يستوجب المساءلة والمحاسبة القانونية والدستورية للرئيس.

وكذلك فان نص الفقرة الثالثة من المادة (85) تلزم رئيس الجمهورية – دون سواه – بالعمل من أجل إصدار قانون محاكمة الرئيس وطريقة تشكيل المحكمة وإجراءات المحاكمة ، وتقاعس الرئيس طوال هذه الفترة عن إصدار مثل هذا القانون يمثل إخلالا إضافيا بواجباته الدستورية ويشكل جريمة "الحنث باليمين".

لكل هذه الأسباب ، فإن توافر الأركان المادية لجريمة "الخيانة العظمى" محققة، وتكتمل أركان الجريمة بتوافر القصد من إهمال الرئيس القيام بهذه الواجبات الدستورية عن عمد ، وهو ما عكسته بوضوح عملية التلاعب بتعديل المادة (76) من الدستور من أجل الالتفاف على واجب الحفاظ على النظام الجمهورى ، وسد كل الطرق الدستورية لتداول سلمى للسلطة وتكريس سلوك "توريث" منصب الرئيس إلى نجل الرئيس المحاط بشبهات جريمة "استغلال النفوذ"، وهى كلها أسباب ودواعى تؤكد قيام الأركان القانونية لجريمة "الخيانة العظمى" فى حق الرئيس الحالى محمد حسنى مبارك.

*!!. خطيئة المادة (15) ...وكيف سيطر العسكريون على جهاز الخدمة المدنية

يعرف فقهاء القانون، القواعد القانونية الدستورية أو غير الدستورية بأنها "تلك التى تنظم العلاقات الاجتماعية والسياسية فى المجتمع فى فترة تاريخية معينة ووفقا لموازين القوى أو المصالح السائدة فى تلك الفترة، وهى فى الحالة الدستورية

أساس تنظيم العلاقات بين سلطات الدولة وصرحيات مؤسساتها، بما يحفظ التوازن بينها ويصون المجتمع وأفراده من "تغول واستبداد أحدى هذه السلطات على بقية مؤسسات الدولة.

ومن هنا فإن القواعد القانونية التى يأتى بها الدستور ومشرعوه، ليست خارجه عن سياق الظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، بل وحتى الثقافية السائدة فى هذا المجتمع أو ذاك ، فى تلك اللحظة التاريخية أو تلك.

لذا فأن تغيير أو تعديل هذه النصوص الدستورية هى من ألزم ضروريات الحياة السياسية التى ينبغى أن تحدث كل فترة صونا للتوازن واعتبارا للمصالح المختلفة بين القوى الاجتماعية المكونة لهذا المجتمع فى كل مرحلة تاريخية.

وقد حرص المشرع الدستورى المصرى عام 1971، على أن يعبر ويعكس حقائق وظروف المجتمع المصرى حينذاك، والتى من أبرزها دور أبناء القوات المسلحة وضباطها فى تحرير الأراضى المصرية التى احتلتها إسرائيل بعد العوان الحادث فى الخامس من يونيه من عام 1967، لذا جاءت بعض مواد الدستور الصادر فى سبتمبر من عام 1971، والسارى حتى يومنا، مانحا بعض الإمتيازات لأفراد وضباط هذه المؤسسة، ارتباطا بالظروف واحتراما للدور الذى سيقوم به هؤلاء فى تحرير الأراضى المصرية المحتلة فى معركة التحرير المتوقعة، برغم ما قد يشوب بعض هذه المزايا من تعارض وتناقض مع جوهر الدساتير المدنية الحديثة والمتعلقة بمبدأ "المساواة بين المواطنين" والذى ورد حصرا فى المادة (40) من ذات الدستور المصرى.

ومن أبرز تلك المزايا والإمتيازات التى خلعها دستور عام 1971 على أفراد القوات المسلحة هو ما جاء فى نص المادة (15) حيث نصت على (للمحاربين القدماء والمصابين فى الحرب أو بسببها ، ولزوجات الشهداء وأبنائهم الأولوية فى فرص العمل وفقا للقانون).

وكان من المفهوم فى الضمير المصرى العام أن هذا الامتياز الذى جاء مناقضا تماما لنص المادة (40) التى نصت على (المواطنون لدى القانون سواء، وهم متساوون فى الحقوق والواجبات العامة، لا تمييز بينهم فى ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة)، ولم يرد المشرع الدستورى من باب أولى أن يأتى بسبب أقل شأنا فى مجال التمييز بين المواطنين وه "سبب الوظيفة أو الدور الاجتماعى".

ومن ثم فإن هذا التناقض المكشوف مع أصل من أصول التشريع الدستورى الحديث، لم يتوقف عنده الضمير المصرى العام بالرفض فى ذلك الحين، اعترافا وإقرارا بالتضحية الجسيمة التى قد يقدمها أفراد القوات المسلحة على مختلف رتبهم العسكرية ومواقعهم القتالية حتى لو كان بعضهم مكانهم فى الغرف المكيفة والمحصنة.

وبالتعبير القانونى فإن هذا الاستثناء الدستورى – من أصل مبدأ المساواة – كان مرتبطا بتوافر شرطين أساسيين هما:

الأول: هو وجود حالة "حرب" وأراضى محتلة تستدعى تقديم تضحيات من كافة أبناء المجتمع عموما، ومن أفراد القوات المسلحة على وجه الخصوص.

الثانى: ضرورة صدور قانون ينظم هذه الحالة فى حدود الضرورة، ولا يتسع فى أوضاعها بما يخرج بها عن مضمونها.

بيد أنه ومنذ أعلن الرئيس السابق "أنور السادات" فى مطلع عام 1974 بأن حرب أكتوبر هى آخر الحروب، وإنقضاء أكثر من ثلاثين عاما على هذه الحرب، دون مشاركة القوات المصرية فى واجبات وطنية لتحرير الأرض المصرية، بل كانت مشاركتها بطلبات من الولايات المتحدة أو بعض العائلات الحاكمة العربية فى السعودية والخليج ، بما يستحيل معه تصور مشاركة أيا من شاغلى الرتب الوسطى أو العليا فى القوات المسلحة المصرية حاليا – رتب اللواء والعميد ومن دونه – فى حرب أكتوبر، فإن الشرط الأول من شروط النص الدستورى الوارد فى المادة (15) لم يعد قائما.

ومن ناحية أخرى، فإن عدم صدور قانون خاص ينظم ترتيب هذا الحق أو الامتياز الدستورى لما يسمى "المحاربين - القدماء" قد أدى عمليا إلى سؤ استغلال المؤسسة العسكرية وقياداتها لنص المادة (19) من قانون العاملين المدنيين بالدولة رقم (47) لسنة 1978، والتى حصرتها فى المصابين والشهداء ، ومن ثم انتزاع قرار من الثكنات العسكرية تحت يافطة " الضبط والربط " من ناحية ، كما جرى إهدار الكفاءات القيادية الحقيقية المدنية من ناحية أخرى، فانتشرت قيم اللامبالاة، والإحباط وعدم الرغبة فى الإجادة بين أعداد كبيرة من القيادات المدنية الوسطى ، وغلب الشكل دون الجوهر على الأداء الحكومى، وأصبح هناك ثلاث صور من عمليات الغزو العسكرية

.الثالثة: الاستدعاء للخدمة بعد التسريح ثم يتم نقلهم إلى وظائف مدنية

وعلاوة على ذلك فإن "صندوق معاشات القوات المسلحة" و "صندوق معاشات ضباط الشرطة" اللذين يمولا من الموازنة العامة للدولة ومن دافعى الضرائب المدنيين وغير المدنيين ، يمنح الضابط المتقاعد – من رتبة عقيد فيما أعلى – مبالغ مالية خيالية تبدأ من مائة ألف جنيها وتتدرج صعودا لتصل أحيانا إلى ربع مليون جنيه لقادة الأفرع الرئيسية ومن فى حكمهم.

وهكذا يتحصل هؤلاء على مبالغ ضخمة، ثم يزيد على هذا حصولهم على وظائف قيادية – مديرى عموم ووكلاء ووكلاء أول وزارات ومحافظون ووزراء – فى جهاز الخدمة المدنية والمصالح الحكومية، وأعطيكم مثالا، فأن ضباط مباحث الأموال العامة المتقاعدين كانوا يتولون مناصب قيادية فى وزارات الاقتصاد والتجارة الخارجية والمالية وغيرها !!..

وخلال ثلاثين عاما من هذه السياسة أصبحت صورة الغزو العسكرى للمؤسسات المدنية والمجالس التشريعية والتمثيلية على النحو التالى:

-السيطرة شبه الكاملة على قمم جهاز الخدمة المدنية فى معظم الوزارات والهيئات العامة.

-السيطرة تماما على مجالس المدن والأحياء والقرى بالحافظات.

-السيطرة على مناصب المحافظين.

-اختراق المؤسسة التشريعية، وتأملوا أداء النواب فى مجلس الشعب ذوى الأصول العسكرية (شرطة أو جيش).

-اختراق جزء ليس بقليل من المؤسسة القضائية منذ عام 1979 وحتى يومنا.

-اختراق الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدنى.

وهكذا أحكمت المؤسسة العسكرية والأمنية قبضتها على رئات العمل التنفيذى المدنى، والتشريعى الرقابى وبعض المؤسسة القضائية.

وقد أدى ذلك إلى تدهور أداء الجهاز الحكومى التنفيذى بسبب عدم تأهل هؤلاء الضباط / القيادات من ناحية وسيادة مناخ من الإحباط بين بقية أفراد جهاز الخدمة المدنية الذين نظروا إلى هؤلاء الضباط باعتبارهم مغتصبون لحقوقهم ووظائفهم المنتظرة من ناحية أخرى.

كما أن ما جرى يمثل إهدارا خطيرا للدستور ومبدأ المساواة وتكافؤ الفرص الوارد فى صلب المادة (40) منه، حيث غالبا ما يجرى شغل العسكريين لتلك الوظائف دون مسابقة لقياس الكفاءة، أو حتى عمل هذه المسابقة استيفاء للشكل دون الموضوع ودون شفافية ، بل يتم الإتيان بهؤلاء هبوطا ا" بالبراشوت" كما يقول ويردد المدنيون.

وقد تبين من التجربة الطويلة أن كثير من هؤلاء العسكريين قد تورطوا بعد شغلهم لوظائفهم الجديدة فى جرائم فساد، ونهب للمال العام بسبب من تصوراتهم المسبقة بأنهم خارج دائرة الحساب والرقابة.

لقد آن الأوان لتحرير مصر من هذه المفاهيم المغلوطة، وهذا الاغتصاب للسلطة والنفوذ ، ولعل تغيير أو حذف المادة (15) من الدستور الراهن أو وضع قيود بشأنها هو أحد مداخل الإصلاح مستقبلا.

*جدل الداخل والخارج فى النضال الديموقراطى فى مصر

تثير مسألة علاقة الخارج بالداخل فى النضال الديموقراطى عموما، مشكلات عديدة، سواء على الصعيد النظرى والسياسى، أو على الصعيد الأخلاقى. وتزداد صعوبة وتعقيدات الموضوع، حينما يكون هذا الخارج مجروحا فى شرفه السياسى، ومشكوكا فى أغراضه وأهدافه ونواياه. كما يؤدى غياب وانقطاع التراث النضالى والخبرة العملية والسياسية للكثيرين من الشباب حديثى العمل بقضايا التغيير السلمى فى المجتمعات، إلى صعوبات يطغى فيها البعد الأخلاقى المجرد على المعطيات السياسية ومتطلباتها.

وتواجه المناضلين المصريين – من كافة التيارات والفصائل المعارضة – هذه المعضلة فى نضالهم القاسى وغير المتوازن فى القوى بينهم وبين النظام، من أجل التغيير السلمى لهذا النظام الذى أوصل البلاد إلى حافة الانهيار على كافة الأصعدة، السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بل وحتى الأخلاقية.

وقد انقسم الشارع السياسى المصرى والرأى العام المتابع – أو المتفرج بالمعنى الأدق – بتياراته المختلفة بين ثلاثة تيارات هى:

الأول: وهو الأكثر أتساعا، حيث يرفض تماما فكرة التحالف مع الخارج أو التعاون معه من أجل ممارسة الضغوط على النظام السياسى الراهن من أجل إجراء إصلاحات حقيقية وذات معنى، أو حتى تغيير بعض قواعد اللعبة السياسية الاستبدادية القائمة منذ يوليو عام 1952، ويستند هذا التيار فى موقفه هذا، إلى بعدين، أحداهما يرتبط "بميراث عرفى" للحركة الوطنية المصرية القديمة التى نظرت دائما إلى الأجنبى باعتباره مستعمرا وله أجندته الخاصة، ويجد هذا الميراث العرفى خبرته فى ذلك الشرخ الذى حدث فى الحركة الوطنية المصرية بعد حادث 4 فبراير عام 1942، حينما قبل "النحاس باشا" وحزب الوفد تشكيل الوزارة بطلب من السفير البريطانى وتحت حراب القوات البريطانية التى أهانت الملك – رمز السيادة فى الدولة فى ذلك الحين – وحاصرت قصره وهددت بإزاحته عن العرش. أما البعد الثانى فهو يستمد تأثيره من تجربة العراق "الجديد" الذى دمرته القوات الأمريكية والبريطانية بدعوى تغيير النظام الاستبدادى وجاءت فى صحبتها بمجموعات من السياسيين العراقيين الموجودين فى المنافى والمرتبط معظمهم بأجهزة الاستخبارات الأجنبية من كل نوع وصنف ، فأغرقوا العراق فى حمامات دم استمرت طوال ثلاث سنوات من "التحرير" ومازالت والمؤكد أنها ستستمر لسنوات طويلة قادمة.

الثانى: تيار أقل اتساعا، يرى أنه وإن كان لا يجوز التحالف مع الشيطان (الخارج) ضد إبليس (النظام المصرى والأنظمة العربية عموما)، فإنه ينبغى الاستفادة من التناقضات القائمة بين الطرفين، سواء كان بين الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوربى من جهة، والنظام العسكرى الحاكم فى مصر من جهة أخرى، أو بين منظمات المجتمع المدنى فى العالم والنظام الحاكم فى مصر من أجل التخلص من هذا النظام وتقديم رموزه وقياداته إلى المحاكمات المحلية أو الدولية.

الثالث: تيار من الأقلية، يرى أنه لا غضاضة فى التعاون مع كافة دول العالم، بما فيها الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوربى من أجل التخلص من هذا النظام العسكرى الاستبدادى الذى ينزلق بسرعة كبيرة فى السنوات القليلة الماضية إلى نظام "بلطجة" بالمعنى الحرفى للكلمة بعيدا عن مفاهيم السياسة وعلومها، وينطلق هؤلاء من حقيقة أن هذا النظام قد أستسلم منذ سنوات بعيدة للولايات المتحدة وإسرائيل، بحيث يستحيل عليه المزايدة على غيره عند التعاون بين قوى المعارضة والولايات المتحدة أو غيرها من الدول الأوربية للتخلص منه، ومن ثم فان التعاون مع الخارج لا يندرج فى خانة "الخيانة العظمى" لأن هذا النظام تحديدا مجروح فى وطنيته ومشكوك فى ذمته المالية والأخلاقية، وبالتالى فإنه لم يعد يعبر بأى حال عن المطالب والأمانى الوطنية. وتحت هذا قبل هؤلاء مقابلة "كوندليزا رايس" أثناء زياراتها المتكررة إلى المنطقة ومصر ومن قبلها وزير الخارجية الأمريكى السابق "كولن باول".

والآن .. ما هو الموقف الصحيح وسط هذا التيه السياسى؟

إذا استعنا بالسوابق التاريخية، وفى مواقف مشابهه، تحمل من الالتباس والغموض ما يستدعى إعادة فك وتركيب الصورة، فان من أشهر وأبرز تلك السوابق التاريخية حالة "فلاديمير إليتش لينين" قائد الثورة البلشفية فى روسيا عام 1917، حينما أعتلى الرجل قطارا عسكريا ألمانيا، وهى فى حالة حرب ضد بلاده روسيا، من أجل الوصول إلى العاصمة "بطروسبرغ" مركز التمرد والثورة البلشفية، والغريب فى الأمر أنه – بمقاييس ومعايير الوطنية المجردة – فان الرجل قد ارتكب فعل "الخيانة العظمى" بكل حذافيره .. !!

والأدهى والأمر أن "لينين" كان يعتلى هذا القطار الألمانى من أجل الذهاب إلى روسيا لقيادة ثورة اجتماعية فى بلد فى حالة حرب ن ويكاد يعلن هزيمته فى تلك الحرب، وهكذا يبدو بالمعايير البسيطة والمجردة فان "لينين" ذلك القائد والمفكر التاريخى للثورات الاشتراكية فى العالم كان مجرد " خائن " !!..

والسؤال .. هل يجوز هذا الحكم على هذا القائد البارز؟

الإجابة بالقطع كلا.

إذن ما هى المعايير الصحيحة فى الحكم على مثل هذا الموقف ؟

وما هى الأسس الفكرية لتعاملنا مع جدل الخارج والداخل فى كفاحنا الديموقراطى الراهن ؟

الحقيقة أن المعايير السياسية والفكرية التى ننطلق منها فى وضع جدل الخارج والداخل تنبع من القيم التالية:

1- الموقف من النظام والحكم : فإذا كان القطاع الأغلب من السكان يتضرر من سياسات هذا النظام فى المجالات كافة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها، فإن هذا الموقف يترتب عليه الرغبة فى تغيير هذا النظام واستبداله بنظام أكثر تعبيرا عن مصالح الأغلبية.

2- مدى إمكانية التغيير السلمى: إذا استحال على قوى المعارضة السياسية إجراء تغيير سلمى للنظام والحكم، بسبب من قمع النظام وإستبداديته، واستخدامه لوسائل التزوير فى الانتخابات وعدم استقلالية السلطة القضائية وغيرها من الوسائل القمعية.

3- موقف النظام من القضايا الوطنية والقومية: يمثل موقف النظام فى مصر من القضايا الوطنية والقومية (السياسة الخارجية) عنصرا أساسيا من عناصر التقييم والمشروعية ، فإذا تحول النظام إلى مجرد أداة من أدوات القوى المعادية للمصالح الوطنية والعربية كالولايات المتحدة وإسرائيل ، فإن عملية تغييره أو العمل على تغييره تكتسب مشروعية وطنية جامعة .

4- انغماس النظام وقياداته فى الفساد : فإذا كان قيادات النظام ورموزه فى معظم المواقع والمناصب متورطة فى عمليات فساد وممارسة جريمة " استغلال النفوذ " واستخدام المنصب العام كوسيلة للتربح الذاتى أو لأفراد آسرهم، فإن تغيير النظام أو العمل على تغييره تصبح ضرورة وطنية تجب أى ضرورات أخرى.

5- عدم الكفاءة فى إدارة شئون المجتمع والدولة : إذا أتسم أداء القائمين على النظام بعدم الكفاءة وسوء التقدير ، فيما يظهر من أحداث داخلية أو خارجية بحيث بدت للعيان وللكافة مقدار التخبط وعدم الوضوح فى عملية اتخاذ القرار فى الوقت المناسب وبالصورة المناسبة ، فإن مطالب تغيير النظام تتخذ زخما وطنيا وشعبيا ، وفى الحالة المصرية فإن انعدام الكفاءة فى إدارة شئون البلاد بدت واضحة للعيان فى أكثر من موقف وفى أكثر من كارثة ، مما أدى إلى وقوع خسائر بشرية ومالية واقتصادية واستراتيجية عديدة خلال فترة حكم الرئيس الحالى محمد حسنى مبارك والجماعة المحيطة به، ولعل من أبرز ظواهر إنعدام الكفاءة وأدت إلى أضرار استراتيجية لمصر وإقليمها الحيوى، ما جرى ويجرى فى السودان والصومال من تمزيق وتفتيت دون جهد مصرى لتجميع الفرقاء، مما أدى لترك الساحة فارغة لإسرائيل والولايات المتحدة للتحرك وإعادة تركيب المنطقة كما يحلو لهما وبما يحقق مصالحهما الاستراتيجية، وهو ما يضر ضررا بالغا بالأمن القومى المصرى وبالمصالح الاستراتيجية المصرية والعربية ، وكذلك ما جرى فى العراق وأدى لاحتلاله وتفتيته والدور المصرى المشبوه فى فلسطين.

6- مدى احترام النظام للدستور والقانون : يتبين خلال العقود الثلاثة الماضية أن هذا النظام وقياداته قد أهدرت الدستور والقانون فى الكثير من المواقف والأحداث، ليس أخرها صراعه ضد السلطة القضائية والتعدى على القضاة ومحاولة إحداث فتنة داخل الهيئة القضائية المصرية والتعنت فى رفض إصدار "قانون استقلال السلطة القضائية"، كما أن ما جرى من التفاف حول تعديل المادة (76) من الدستور فى مايو من عام 2005 من أجل قطع كل السبل على أى قيادة مصرية وطنية معارضة للتقدم للترشح لتولى منصب رئيس الجمهورية وتفصيل التعديل على مقاس "طفل الرئيس" يضع النظام ورئيسه وقياداته فى خانة ارتكاب جريمة "الحنث باليمين الدستورى" وفقا لنص المادة (79)، بما يدفع البلاد إلى جريمة "توريث العرش الجمهورى" فيما يعد انقلابا دستوريا كاملا.

هذه هى بعض المعايير الموضوعية للحكم على هذا النظام وسياساته، بيد أنه على الجانب الأخر نواجه بضعف قوى المعارضة المنظمة فى البلاد، سواء كانت أحزابا سياسية أو جمعيات أهلية أو نقابات عمالية أو مهنية وغيرها، بسبب من طبيعة الضربات الأمنية والقمعية المستمرة والمتكررة ضدها وضد قياداتها من أجل إجهاض أية محاولة لتجميع الصفوف أو تشكيل "جبهة وطنية ديموقراطية" للتغيير.

إذا كان الأمر كذلك .. فمن أين سيأتى أفق التغيير من أجل إنقاذ مصر – والمنطقة العربية كلها – من هذا المصير المظلم الذى وضعنا فيه هذا النظام ورئيسه؟

فى الحقيقة نحن إزاء خيارين أحلاهما مر:

الأول: أما أن نقبل بتواضع قوانا ونناضل نضالا بطوليا رومانسيا، بلا أدنى أمل فى الانتصار والتغيير ، بفعل ميزان القوى المختل لصالح النظام وقواه الأمنية التى تزيد عن ثلاثة ملايين جندى وضابط (650 ألف قوات مسلحة + 1.3 مليون فى الداخلية + مليون مخبر ومرشد وجاسوس من بين المواطنين) علاوة على حوالى 5 مليون مواطن هم كل المستفيدين من سياسات النظام المالية والاقتصادية بحيث يشكلون حوالى 7.5% من إجمالى سكان مصر . وهذا الخيار هو كل ما يتمناه النظام ويرغبه.

الثانى: أو أن نوسع من مجال تحالفاتنا الداخلية والدولية من أجل استخدام ضغوط الخارج واستثمارها لإحداث ثغرة فى حائط هذا النظام الأمنى الديكتاتورى _ مجرد ثغرة – تسمح بتعديل ولو طفيف فى توازن القوى السياسية والاجتماعية فى البلاد لصالح الأغلبية ولتكن هذه الثغرة ممثلة فى تعديل جوهرى فى المادتين الخطيرتين فى الدستور المصرى وهما المادة (76) والمادة (77)، فعبرهما نستطيع استجماع بقية القوى السياسية من أجل تغيير سلمى فى البلاد ورفع يد النظام العسكرى الباطش والثقيلة عن مواطنينا ومناضلينا.

ويظل السؤال .. كيف نتعامل مع الخارج دون أن نقع فى فخاخ الصياد الأمريكى؟

هنا تتجلى عبقرية القادة والمفكرين الوطنيين بحق، ودون ادعاء، وهنا أيضا تتبلور الصفوف وتفرز القوى الوطنية المخلصة لقضايا التغيير عن تلك التى تدعى وتملأ الدنيا ضجيجا فى منابرها الإعلامية والصحفية، بينما ممارستها الواقعية واتجاهات قادتها تتجه إلى التحالف مع النظام بفعل علاقات المصالح الشخصية والأنانية لهؤلاء القادة الوهميين والمرتبطين بأجهزة أمن النظام.

فى هذا ينبغى أن تسارع القوى الوطنية المصرية الراغبة فى التغيير بحق فى مراجعة حساباتها والاتفاق على الآتى:

1- أننا إذا كنا بصدد حالة عولمة للسوق الرأسمالى الدولى تندفع إليه كل أنظمة الحكم العربية دون خجل أو وجل، ودون أى اعتبار للأضرار المترتبة على هذا الاندماج القسرى فى السوق الرأسمالى الدولى الذى تهيمن عليه الليبرالية المتوحشة والولايات المتحدة تحديدا، فإننا بالمقابل سوف نسعى لعولمة نضالنا الديموقراطى دون تردد، عبر التحالف والتعاون مع كل منظمات المجتمع المدنى العالمى ومنظمات حقوق الإنسان الدولية فى كل بقاع الأرض، من أجل فضح سياسات هذا النظام وكشف الغطاء عنه دوليا وأخلاقيا.

2- وإننا لن نتردد فى استخدام القوى الحليفة للغرب من أجل الضغط على حكوماتها لوقف كافة صور الدعم لهذا النظام سواء اقتصاديا أو عسكريا، ووقف مده بالقروض والمنح التى تذهب معظمها أما إلى جيوب الفاسدين أو إلى مؤسسات القمع وأجهزة أمن وإعلام النظام العسكرى الاستبدادي الحاكم فى مصر.

3- وإننا سوف نستخدم – كلما كان ذلك متاحا – منابر البرلمانات الأوربية وغير الأوربية من أجل المطالبة بدعم مطالب الديموقراطية والتغيير السلمى فى مصر، وحماية المعارضين من اعتقالات أجهزة الأمن المصرية.

4- أننا سوف نلجأ – كلما توافرت الشروط القانونية– إلى المحكمة الجنائية الدولية أو محكمة حقوق الإنسان الأوربية، من أجل رفع دعاوى قضائية ضد رموز النظام الحاكم وقادته، وعلى رأسهم السيد حسنى مبارك وأولاده وزوجته وكبار قيادات أجهزة الأمن، بشأن عمليات التعذيب والقتل الذى تعرض له عشرات ومئات المعتقلين السياسيين – وغير السياسيين – طوال حكم هذا الرئيس، وسندفع من أجل استخدام هذه المحاكم والمنابر لكشف جرائم هذا النظام وقادته.

5- كما سنتعاون مع كافة منظمات وهيئات الشفافية الدولية، وذلك بتقديم كافة البيانات والمعلومات المتاحة لدينا، كما ندعو المواطنين والموظفين العموميين الذين تقع هذه المعلومات تحت أعينهم بتقديمها إلى هذه الجهات لكشف حالات الفساد الواسعة النطاق التى ميزت حكم هذا الرجل وممارسات أولاده فى الداخل والخارج وأقربائهم ، وكذا قيادات ورموز هذا النظام فى كل المواقع الحكومية من أجل الدفع لإجراء محاكمات دولية لهؤلاء.

6- أننا لن نتعامل مع أى جهاز حكومى أمريك فى هذا المجال، ولكننا على استعداد للتعاون مع أى بعثة أهلية أو أكاديمية أو غير رسمية أمريكية، من أجل كشف الحقائق أمامها ومطالبتهم بالضغط على حكوماتها من أجل وقف الدعم والمعونات العسكرية لهذا النظام.

7- أننا لن نتعامل مع إسرائيل ومنظماتها المدنية أو الحكومية تحت أى شرط، وتحت أى ظرف.

هذه هى باختصار ملامح العلاقات الصحيحة التى ينبغى أن نتعامل بها مع ضغط الخارج ، دون حساسية ساذجة، ودون أن ننصاع لابتزاز عملاء أجهزة النظام وأبواقه فى بعض الأحزاب المخترقة أو بعض صحفه الصفراء.

أننا أمام معركة فاصلة وأخيرة لهذا النظام ، فإما أن نكون نحن، أو يكون هو، وبنتيجتها سيتحدد بها ملامح مصر والعالم العربى، ولا نبالغ إذا قلنا والعالم كله خلال عقود طويلة قادمة.

*مستقبل الديموقراطية والإصلاح السياسى والدستورى فى مصر

نشره icess 12:12 08-07-2008 ,يوم ثلث.

لم تعد مسألة الإصلاح السياسى والدستورى فى مصر، مجرد خلافات أو صراعات بين جماعات النخب السياسية والفكرية فى البلاد، بقدر ما أصبحت نقطة تلاقى بين كافة القوى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من جهة، وبالمثل نقطة تقاطع بين مصالح القوى الدولية والإقليمية من جهة أخرى.

ذلك أن عملية الإصلاح السياسى والدستورى لم تعد مجرد مطالب تلح عليها وتصر قوى المعارضة السياسية فى مصر فحسب، بل أنها قد تعدت ذلك لتكون أحد أوراق "اللعب" على الساحة الدولية وفى يد قوى كالولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوربى ، خاصة بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر عام 2001.

وبرغم اختلاف وتيرة المطالبة وجدية وإصرار الفرقاء جميعا الراغبون فى الإصلاح والرافعين لشعاراته، فإن أحد منهم – بما فيهم قيادات حزب النظام والحكم فى مصر وهو الحزب "الوطنى الديموقراطى" – لا يستطيع أن يتجنب الحديث عنه، وعن ضروراته لمستقبل مصر والعالم العربى برمته.

صحيح أن كثيرون ممن يرفعون شعارات "الإصلاح" هو من أكثر المناوئين له، والمدركين لخطورة إجراءاته على مصالحهم ومستقبلهم ، ولكنهم على أية حال لا يجرأ ون بالجهر صراحة برفض الإصلاح فى البلاد، أو تحدى رغبة القوى الدولية الدافعة إليه والراغبة فيه ، حتى لو كان بمقاييس مصالحها المباشرة بصرف النظر عن طموحات شعوب المنطقة وآمالها.

ضرورات التمييز بين الإصلاح السياسى والإصلاح الدستورى

عادة ما يستخدم الناس تعبير الإصلاح السياسى والدستورى، كحزمة واحدة تعكس حالة من الشعور بدرجة التلازم بين المفهومين، بيد أن الخبراء من علماء السياسة والفقه الدستورى، عادة ما يميزون بين المفهومين، وإن كانوا لا ينكرون درجة الارتباط بينهما:

فالإصلاح الدستورى: يرمى إلى إحداث تغييرات ملموسة فى بعض – أو كل – الإطار الدستورى المنظم لعلاقات سلطات الدولة الثلاث (التنفيذية والتشريعية والقضائية) بحيث تؤدى إلى إحداث توازن أفضل بين هذه السلطات، بما يضمن فاعلية أكبر لدورها ، ووقف تغول وتوغل السلطة التنفيذية على بقية سلطات الدولة، ويشمل الاصلاح الدستورى - بالضرورة – الوثيقة الدستورية الأساسية أو ما يطلق عليه "الدستور" وبعض القوانين المكملة للدستور، مثل قوانين مباشرة الحقوق السياسية، والانتخابات، والسلطة القضائية، ومجلس الشعب وغيرها.

ويؤدى إجراء إصلاح من هذا النوع، إلى إتاحة مجال أوسع من الحريات العامة والمشاركة السياسية من جانب القطاع الأكبر من المواطنين، خاصة إذا كانت نسب المشاركة فى الانتخابات العامة فى البلاد – وفقا للبيانات الرسمية – لا تتجاوز فى أحسن الأحوال 23%، بينما تؤكد المصادر المحايدة من جانب المراقبين والشواهد بأنها لا تزيد عن 7% إلى 10 % ممن لهم حق التصويت والانتخاب.

وتتركز عناصر الإصلاح الدستورى الأساسية للمطالبين به فى الآتى:

1- فتح مجال الترشح لشغل المناصب العامة بدءا من رئيس الجمهورية، مرورا بالمحافظين، وانتهاء برؤساء الأحياء والقرى والبلديات، للكافة إعمالا لمبدأ المساواة (م 40 من الدستور)، ووفقا لتكافؤ الفرص، وهنا تثار قضية المادتين (الحاكمتين فى الدستور المصرى الراهن (دستور 1971) إلا وهما المادة (76) والمادة (77.

2- استقلال حقيقى للسلطتين التشريعية والقضائية، حتى يتحقق توازن حقيقى بين السلطات، بما يؤدى إلى وقف تغول وتوغل السلطة التنفيذية على بقية سلطات الدولة، وبما يؤدى فعليا وسياسيا إلى خلق حالة "الاستبداد السياسى" وصنع الفرعون أو الديكتاتور.

3- إصلاح القوانين المنظمة لممارسة الحقوق السياسية وفى مقدمتها النظام الانتخابى، بما يضمن شفافية ونزاهة حقيقية من خلال نظام مراقب عليه قضائيا – فى ظل استقلال حقيقى للقضاء – بدءا من نظم قيد الناخبين، مرورا بنظم التصويت وفرز الأصوات، انتهاء بإعلان النتائج، وكلها بعيدا عن سطوة وزارة الداخلية والشرطة.

أما الإصلاح السياسى:

فهى عملية أوسع نطاقا وأشمل مجالا، بحيث تصبح الإصلاحات الدستورية بمثابة روافع أو أحد آليات وأدوات عملية الإصلاح السياسى، والذى يشمل:

1- إطلاق حق تكوين الأحزاب السياسية والجمعيات الأهلية بمجرد توافر شروطها وإخطار الجهة الإدارية.

2- حق إصدار الصحف والمطبوعات.

3- حق تكوين النقابات أو الانسحاب منها دون تدخل الجهات الأمنية.

4- حق الإضراب والاعتصام والتظاهر السلمى.

5- غيرها من الحقوق الجماعية الخاصة بالحريات العامة والفردية.

تأثير عنصر الزمن فى عملية الإصلاح السياسى والدستورى

يكلف إبقاء أوضاع الاستبداد السياسى الراهن، وعدم الإسراع فى أجراء عملية الإصلاح المطلوبة المجتمع والدولة فى مصر نفقات باهظة، وتهدر فرص حقيقية للنمو الاقتصادى والاجتماعى.

فعلى سبيل المثال، يؤدى فرض حالة الطوارىء طوال الربع قرن الماضى (1981-2006) إلى نفقات مالية باهظة، حيث زادت مخصصات وتكاليف جهاز الأمن والدفاع من أقل من 8 مليارات جنيه عام 1981 إلى أكثر من 35 مليار جنيه فى العام المالى 2006/2005 – وذلك بخلاف المعونة العسكرية السنوية الأمريكية التى تتجاوز فى المتوسط 1.2 مليار دولار إلى 900 مليون دولار تعتبر من الديون الخارجية لمصر – ويرجع السبب فى هذه الزيادة فى تضاعف بند الأجور والمرتبات للعاملين فى أجهزة وزارتى الداخلية والدفاع بسبب ما يسمى (علاوة الطوارىء)، من ناحية، وزيادة أعداد العاملين فى وزارة الداخلية تحديدا.

ووفقا للبيانات المتاحة فقد زاد عدد العاملين فى تلك القطاعات من 1.2 مليون شخص عام 1981 إلى أكثر من 2.5 مليون شخص فى الوقت الراهن موزعون على النحو التالى :

-القوات المسلحة من 650 ألفا إلى 700 ألف شخص.

-الشرطة حوالى 750 ألف شخص جلهم تقريبا من العسكريين.

-قوات الأمن المركزى حوالى 450 ألف شخص تحت السلاح (حوالى 20 فرقة).

- عملاء وجواسيس ومرشدين للمباحث الجنائية وأمن الدولة فى حدود 500 ألف شخص يخترقون بهم كل الجمعيات والأحزاب والنقابات العمالية والمهنية وجماعات الجريمة المنظمة والأحياء الشعبية وغيرها.

كل هذه التكاليف كان من الممكن تجنبها لو كانت عملية الإصلاح السياسى والدستورى قد تمت منذ زمن طويل، بحيث يتفرغ المجتمع وأفراده إلى التنمية والتقدم، دون قهر وإحساس متزايد بالظلم الاجتماعى والسياسى.

أذن القائلون، بأن الإصلاح السياسى والدستورى يحتاج إلى بعض الوقت حتى تنضج شروطه وظروفه – وهم عادة المستفيدون من الوضع الحالى من داخل أجهزة الأمن والنظام والحكم – يقوضون فعليا فرص التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ومن هنا فإن الادعاء بأن الإصلاح السياسى والدستورى يحتاج إلى تحقيق بعض التقدم فى نتائج ما يسمى "الإصلاح الاقتصادى" حتى يساير الإصلاح السياسى هذا التقدم، يجهلون استحالة تحقيق أى تقدم على المسار الاقتصادى وجذب الاستثمارات الحقيقية، ما لم تكن هناك عملية سياسية ودستورية تضمن استقرارا حقيقيا فى المجتمع المصرى.

فارتباك الأداء العام، سواء الحكومى أو الخاص، وانسداد أفق الإصلاح يؤدى إلى انشغال الفئات والجماعات المختلفة، سواء كانوا من أساتذة الجامعات أو القضاة أو الصحفيون أو الأطباء أو المعلمون أو العمال أو غيرهم بالمطالبة بالإصلاح، بما يترتب عليه عمليا تواضع نتائج هذه المؤسسات الهامة والجماعات الحيوية.

ويزعم "التدريجيون" أو المعادون للإصلاح السريع، أن من شأن إجراء هذا التغيير والإصلاح السريع أن يؤدى إلى قفزة jumping in the dark فى الظلام ، وبالتالى احتمال استفادة قوى وجماعات سياسية أو دينية معينة من هذا والاستيلاء على الحكم بسبب انتشار حالة من الفوضى الشاملة . !!

بل لقد ذهب بعض المسئولين إلى التصريح علنا ووسط محافل دولية إلى القول بأن الشعب المصرى لم ينضج بعد لعملية ديموقراطية من هذا النوع !!.

البدائل المتاحة أمام مستقبل الإصلاح:

طوال ثلاثون عام أو يزيد، تعثرت عملية الإصلاح السياسى والدستورى فى البلاد، ويبدو أن أفق السنوات القادمة لا تحمل جديدا من جانب القائمون على الحكم والإدارة، فى تغيير نهجهم الذى أوصل البلاد إلى حافة الانهيار الاقتصادى والسياسى والأخلاقى، لقد أنتهى الأمر بهم إلى تحويل مصر بكل ثقلها السياسى والحضارى إلى مجرد "سمسار إقليمى" لصالح الولايات المتحدة وبعض دول الاتحاد الأوربى، بل وأحيانا إسرائيل.

والحقيقة أنه لا تتوافر أية إرادة سياسية من جانب النظام والحكم، فى إجراء عملية إصلاح سياسى ودستورى جادة على أى مستوى من المستويات، فالخوف من احتمالات أن يأتى الإصلاح بقوى سياسية واجتماعية جديدة إلى الحكم، وبما يؤدى إليه عادة من إعادة فتح الملفات المغلقة لهذا النظام، سواء فى مجال الفساد المالى غير المسبوق أو سياسات النهب العام، أو فى مجال انتهاكات حقوق الإنسان التى تمت فى هذا العهد، أو فى ملفات التحالفات السرية مع الولايات المتحدة وإسرائيل، فى قضايا مثل العراق وفلسطين وغيرها. ومن ثم فإن المراهنة على قيام هذه المجموعة الحاكمة ومن خلفها مؤسسة الجيش والشرطة بهذه الإصلاحات هو من أكبر الأوهام الخادعة للناس.

ومن ناحية أخرى، فإن استمرار تجاهل دعوات الإصلاح، والبطيء الشديد فى إجراءاتها ، سوف يؤدى – لا محالة – إلى احتمالين لا ثالث لهما، وكليهما يحمل قدرا من المخاطر الحقيقية على البلاد :

الأول: أما حالة فوضى شاملة تؤدى فعليا إلى قفزة فى المجهول، قد يستغلها على الأرجح بعض المغامرين من داخل المؤسسة العسكرية والأمنية لتولى الحكم.

الثانى: أو تواطؤ قوى داخلية – عسكرية أو مدنية – مع أطراف دولية كالولايات المتحدة ، يتم بمقتضاه نقل السلطة خارج نطاق الإرادة الوطنية المصرية.

ولعل المخاطر المصاحبة لكلا الاحتمالين، ودخول البلاد إلى دهاليز مظلمة، وفترة إضطرابات طويلة الأجل هو الأقرب إلى التصور.

لذا فان القوى الوطنية والديموقراطية المصرية مطالبة الآن – وقبل فوات الأوان – أن تقدم سيناريو لبديل وطنى مقبول، سواء أمام القوى الحية داخل المجتمع المصرى، أو للمحيط الدولى والاقليمى، ويتمثل هذا البديل المقترح فى أجراء توافق بين هذه القوى السياسية الأساسية ومنظمات المجتمع المدنى على العناصر والمكونات التالية:

أولا: الاتفاق على "برنامج الحد الأدنى" المقبول من كافة القوى والمنظمات السياسية والحقوقية ومنظمات المجتمع المدنى، وهذا البرنامج ينبغى أن يشتمل بوضوح على المواقف من ك

1-حق التداول السلمى للسلطة عبر الانتخابات المراقب عليها والمشرف عليها قضائيا.

2-ضمان الحقوق العامة والحريات الفردية.

3-النص على حق تكوين الأحزاب والجمعيات.

4-ضمان استقلال السلطة القضائية.

5-الاتفاق على تشكيل جمعية تأسيسية لإعادة صياغة الدستور.

ثانيا: بناء الجهاز السياسى الجاهز لأن يكون بديلا للنظام والحكم الراهن ، فى حال حدوث تغير سياسى، وهذا البديل هو "الجبهة الوطنية" التى تضم كافة ممثلى هذه القوى التى اتفقت على برنامج الحد الأدنى.

ثالثا: اختيار قيادات معلنة لهذه الجبهة من أجل مخاطبة الرأى العام الداخلى والدولى، وتمثيل الجبهة فى المحافل الدولية المتاحة.

رابعا: الإعلان عن قبول مبدأ "المصالحة والعفو" لرموز وقيادات النظام الحاكم، الذين لم يتورطوا بشكل مباشر فى نهب المال العام، أو ارتكاب جرائم التعذيب والتنكيل بالمواطنين .

أننا ومصر كلها فى مفترق طرق صعب، فإما أن نتآزر لإنقاذها، أو أن نسقط بها وهو ما لا نستطيع تحمله أمام أنفسنا وأبناءنا من بعدنا.

عريضة أتهام ضد فساد المحمول

منذ بدأت شركات المحمول العمل فى مصر عام 1998، والكل يعرف أن دراسات الجدوى تؤكد أن عدد زبائن هذا النشاط الجديد سوف يتزايد ليصل إلى 10 ملايين مشترك بحلول عام 2005 ، لذلك بالغت الشركتان (موبينيل وفودافون مصر) فى أسعار خدماتهما بصورة كبيرة على الرغم من صدور القانون رقم (19) لسنة 1998، والقرار الجمهورى رقم (101) لسنة 1998 ، اللذين ألزما وزارة الاتصالات بوضع ضوابط معينة من أجل ضمان تسعير تنافسى لخدمات شركات الاتصالات العاملة فى السوق المصرى ، وهو ما سنتناوله بالتفصيل بعد قليل .

المهم ، ونظرا لتزايد صرخات المشتركين المصريين فى خدمات المحمول من مبالغة الشركتين الأحتكاريتين فى أسعار خدماتهما ، فقد أضطر المسئولين وأعضاء مجلس الشعب ، بل ورئيس الجمهورية إلى التصريح أكثر من مرة بضرورة إنشاء الشركة الثالثة للمحمول ، لتخفيف الأثر والممارسة الإحتكارية البغيضة التى تمارسها شركتا المحمول (فوادفون وموبينيل) .

وبالفعل بدأت الشركة المصرية للاتصالات – وهى شركة مملوكة للحكومة – فى إتخاذ الإجراءات القانونية والعملية ، وإعداد دراسات الجدوى من أجل إنشاء الشبكة الثالثة للمحمول، واستمر هذا الجهد عامين كاملين وشمل :

1- إعداد دراسات الجدوى التى أكدت الجدوى الاقتصادية لإنشاء الشبكة الثالثة للمحمول .

2- الحصول على ترخيص من الجهاز القومى لتنظيم مرفق الاتصالات بالموجة الترددية 1800 ميجا هرتز مقابل دفع مبلغ 1450 مليون جنية .

3- بداية إتخاذ مقر للشركة الجديدة وتأثيثه وإعداد طاقم العاملين الإداريين فيها .

وفجأة توقف كل شىء ، وبدت تصريحات وزير الاتصالات وقتئذ (د. أحمد نظيف) معادية لفكرة إنشاء شركة ثالثة للمحمول ، وبعده بدأت تصريحات جوقة الوزير من أمثال المهندس " عقيل بشير " رئيس مجلس إدارة الشركة المصرية للاتصالات صاحبة المصلحة الكبرى فى إنشاء الشبكة الثالثة ..!! وبعده مستشار الوزير (د. طارق كامل) وغيرهما ، وقد أستندت أقوالهم وتصريحاتهم الرافضة للشركة الثالثة على أساس :

1- إنه قد ثبت عدم الجدوى الاقتصادية لهذه الشركة.

2- إنها بالتالى ستؤدى إلى خسائر كبيرة.

3- وأن السوق المصرى فى حالة تشبع.

وكلها كانت أكاذيب ملفقة، ناقشتها فى حينه وفق أصول التحليل الاقتصادى الوطنى الأمين فى جريدة العربى الناصرى (بتاريخ 2004/7/7 و 2004/7/14)، وها هى الأيام تثبت كذب إدعائتهم بعد أن زاد عدد المشتركين فى شبكتى المحمول القائمتين من 4 مليوم مشترك عام 2002 إلى 14 مليون مشترك فى نهاية عام 2005 مما يؤكد كذب أقوالهم بشأن تشبع السوق المصرى ، وعدم الجوى الاقتصادية .

وقد زادت أرباح شركتى المحمول بأكثر من 2 مليار جنية على أرباحهما المعتادة سنويا ، قبل توقف الحديث عن إنشاء الشركة الثالثة للمحمول ، مما يؤكد أن تواطؤا قد تم بين هؤلاء المسئولين وشركتى المحمول على حساب المستهلكين المصريين الذين تركوا نهبا للأسعار الإحتكارية المبالغ فيها من جانب شركتى المحول .

أولا: الأسس الاقتصادية للإتهامات

تأملوا معى هذه الأرقام الفضيحة ، التى تكشف جريمة " نظيف " ومساعديه من أمثال عقيق وطارق كامل .

1- فبعد أطمئنان شركتى المحمول إلى توقف مشروع بناء الشبكة الثالثة للمحمول، مقابل إرضاء كبار المسئولين ، واحد الوسطاء من أبناء كبار المسئولين جدا، تغولت الشركتان فى الأسعار ، من حيث تقليل فترات سماح الشحن ، وهو ما كان يعنى فعليا رفعا يزيد عن 30% فى أسعار المكالمات وبقية الخدمات .

2- قامت الشركتان فى الوقت نفسه بما يمكن تسميته " إغراق السوق " من خلال طرح خطوط للأشتراك بأسعار زهيدة ف عام 2005 ، فزاد عدد المشتركين فى عام واحد من 6.5 مليون مشترك عام 2004 ، إلى 14 مليون مشترك نهاية عام 2005 ، مما سد الطريق على بناء شبكة ثالثة مستقبلا ، أو وضعها فى موقف صعب اقتصاديا ، وكأنهما على معرفة مسبقة بأن هذا الأتفاق سوف يستمر عدة سنوات قليلة ، وسيعود بعدها الضغط الشعبى فى التأثير من أجل بناء الشبكة الثالثة للمحمول ، فيحقق كل طرف منهما أغراضه . فالشركتان قفزت بأرباحهما إلى أكثر من 150% فى عام واحد ، وقد حققتا معا خلال السنوات الأربعة الماضية صافى أرباح حوالى 7 مليارات جنية من دم المستهلكين المصريين، وحقق المسئولين المتورطين فى الجريمة منافع وعمولات أودعت فى بنوك سرية.

(جدول رقم (17

تطور صافى أرباح شركتى المحمول خلال الفترة 2002 حتى 2005

" بالمليون جنية"

المصدر: من واقع ميزانيات الشركتين المعلنة بالصحف المصرية.

1- أصبح وجود شركة ثالثة للمحمول مجرد " محلل أحتكارى " ، فلا هى ستكون قادرة لعدة سنوات بعد قيامها على منافسة هذا الحجم من المشتركين لدى الشركتين – إلا إذا أقدمت على مجازفة اقتصادية كبرى – بتقبل خسائر فادحة لعدة سنوات من أجل جذب هؤلاء المشتركين أنفسهم إلى شبكتها الجديدة ، وذلك بتخفيض أسعار خدماتها إلى نصف ما تتقضاه الشركتان الإحتكاريتان القائمتان فعلا ، وهذا لا يمكن أن يتحقق إلا إذا كانت الشركة الثالثة بقوة الشركة الصينية china ، وليست شركة متوسطة مثا " أتصالات " الإماراتية، أو غيرها telcom.

2- الأرجح أن ترسو المزايدة أو المناقصة الجديدة على شركة خليجية صغيرة أو متوسطة تكون مجرد "محلل إحتكارى"، ستشارك فى إقتسام كعكة السوق مع الشركتين القائمتين دون أن تجرؤ على منافستهما فعلا بجدية.**

الأساس الثانى للإتهام الاقتصادى:

يتمثل فيما جاء على لسان رئيس مجلس إدارة الشركة المصرية للاتصالات " عقيل بشير " فى مايو عام 2004 (بمجلة الشركة إتصالات) ، يتأكد منه أن هناك مؤامرة مفضوحة مغلفة بالأكاذيب حيث قال :

1- أن تكلفة الشبكة الثالثة ستكون فى حدود 2.5 مليار جنية ، وستنفق على مدار خمس سنوات أى بمتوسط سنوى 500 مليون جنية .

2- وأن مصاريف التشغيل ستكون حوالى 250 مليون دولار أخرى ، بينما العائد السنوى سيكون بالجنية المصرى . !!

3- وإننا – أى عصابة مجلس الإدارة – قد فشلنا فى الحصول على شريك أستراتيجى .. !!

4- وأن هناك ركودا فى سوق الاتصالات العالمية .. !!

5- وأن الظروف السياسية والاقتصادية فى الشرق الأوسط لا تساعد على ذلك..!!

لقد كان الرجل كاذبا ومتواطئا ، وأنا أتهمه مباشرة بأن وراءه أغراضا غير شريفة، دفعته إلى حرمان الشركة التى يتولى رئاسة مجلس إدارتها من نشلط مربح حقيقى، وهو ما ثبت بالأرقام التى نشرناها فى هذا المقال.

الأساس الثالث للإتهام:

فضيحة صفقة "فوادفون مصر"، ووفقا للترتيب والأتفاق الذى تم بين الأطراف الثلاثة المتأمرين على المستهلك المصرى وعلى الشركة الوطنية المملوكة للمجتمع المصرى ، وهم شركتا المحمول ووزارة الاتصالات ، ورئيس مجلس إدارة

الشركة المصرية للاتصالات ، فقد تم مقابل تنازل الأخيرة عن ترخيص الشبكة الثالثة للمحمول، أن تؤدى شركتا المحمول قيمة الترخيص – وقدره 1450 مليون جنية – إلى الجهاز القومى لتنظيم مرفق الاتصالات ، وأرتضت " شركة موبينيل " أن تدفع حصتها وقدرها حوالى 780 مليون جنية على أقساط مريحة لمدة خمس سنوات (أى حوالى 255 مليون جنية سنويا)، بينما قبلت "فودافون مصر" أن تتنازل بنظام البيع عن 25.5% من أسهمها لصالح الشركة المصرية للاتصالات بسعر السهم 23.3 جنيها (مع ملاحظة أن سعر إصدار السهم كان 5 جنيهات). وبهذا أنخفضت حصة " فوادافون العالمية " – وهى شركة إنجليزية عملاقة تسيطر على جزء كبير من سوق الاتصالات العالمية – فى مصر من 67% إلى 51.0%، وهكذا ظلت السيطرة الحقيقية فى يد "فودافون العالمية"، وهذا من ناحية.

وبهذا توزعت القيمة بين الشركاء الثلاثة على النحو التالى:

- 51% من الأسهم لفودافون العالمية.

- 24.% من الأسهم لحصة الأقلية.

- 25% من الأسهم لصالح الشركة المصرية للاتصالات.

والأنكى هو توزيع مقاعد مجلس الإدارة الثلاثة عشر، حيث توزعت على النحو الآتى:

- ستة مقاعد لمجموعة فودافون جروب .

- ثلاثة مقاعد أخرى لمساهمى الأقلية .

- أربعة مقاعد للمصرية للاتصالات .

ولم يحدد الأتفاق - على حد علمنا - مدى و إمكانية تداول هذه الأسهم التى أمتلكتها المصرية للاتصالات لدى " فودافون مصر " فى البورصة المصرية أو البورصات العالمية .

وبهذا أصبحت "فودافون العالمية" وحلفاؤها من الأقلية "مثل محمد نصير وجماعته" يسيطرون فعليا على سياسة الشركة وتوجهاتها، ولم يتحقق للمصرية للاتصالات شىء جديد فى الاقتصاد المصرى، أو إضافة شىء من النشاط الاقتصادى..!!

الأساس الرابع للإتهام:

ما يجرى فى الشركة المصرية للاتصالات ذاتها ، وتعمد تكبيدها خسائر دون مبرر معقول ، وكأن المقصود بخس أصولها التى تزيد عن 33.3 مليار جنية (أى حوالى 6 مليارات دولار بأسعار الصرف الراهنة)، ورأس مال يتجاوز 17.1 مليار جنية (حوالى 3.2 مليار دولار) ونشير هنا إلى الحقائق التالية:

1- زيادة مخصص الديون المشكوك فى تحصيلها، وهى كلها ديون موجودة لدى عملاء الشركة من القطاعين الخاص والرأسمالى، حيث زادت هذه المخصصات من 511.5 مليون جنية عام 2001 إلى 801.4 مليون جنية عام 2002، ثم إلى 1044.1 مليون جنية عام 2003، ثم إلى 1140.3 مليون جنية عام 2004.

2- الاستثمار فى شركات خاصة لا تحقق عائدا مجزيا للشركة المصرية للاتصالات، وكأن هذه الشركات قد أسست من المال العام لخدمة أقارب بعض المسئولين فى الدولة وأبنائهم ، وقد بلغت هذه الاستثمارات حوالى 160 مليون جنية.

3- زيادة مخصصات المخزون الراكد ، أو التالف فى الشركة المصرية للاتصالات بمعدلات تتراوح بين 6.5% إلى 8.0% من قيمة المخزون نفسه ، وهى معدلات مرتفعة بما يشير إلى إهمال فى صيانة المخزون أو عمليات التخريد والإهلاك.

4- المبالغة فى مخصصات الإهلاك والاستهلاك ، التى زادت من 929 مليون جنية عام 1998 ، إلى 1307 مليون جنية عام 1999 ، ثم إلى 1506 مليون جنية فى يونيو عام 2000 ، ثم إلى 1709 مليون جنية فى ديسمبر عام 2001 ، ثم قفزت عام 2002 إلى 2.4 مليار جنية ، بما أصبح يعادل فى المتوسط 40% سنويا من تكاليف النشاط فى الشركة ، فإما أن هناك إهدارا للأصول والممتلكات ، أو أننا إزاء محاولة محاسبية للتلاعب فى بعض البنود من أجل إظهار الأرباح بأقل

من حقيقتها ، لأسباب عديدة كلها تؤدى إلى نتيجة واحدة ، إلا وهى ضرورة إحالة المسئولين عن هذه الجرائم إلى المحاكة الجنائية .

ثانيا: الأسس القانونية والدستورية للإتهام

نأتى الآن إلى الأبعاد القانونية والدستورية التى يتأسس ويقوم عليها أتهامنا للدكتور "أحمد نظيف" و"عقيل بشير" و "طارق كامل" والجماعة المحيطة بهم والمستفيدة من فضيحة شركات المحمول .

: فعندما صدر القانون الخطيئة رقم (19) لسنة 1998 الذى تضمن

1- تحويل الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية من هيئة اقتصادية إلى شركة من أشخاص القانون الخاص .

2- إنشاء جهاز لتنظيم مرفق الاتصالات يكون تابعا لوزير الاتصالات والمعلومات .

3- وقد نصت الفقرة الثانية من المادة (12) من هذا القانون على دور لهذا الجهاز وهو " أعتماد أسعار الخدمات المقدمة للجمهور وإصدار التراخيص للشركات للعمل فى مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية ومتابعة أداء هذه الشركات والتنسيق بينها ".

4- كما نصت المادة الأولى من الفرار الجمهورى رقم (101) لسنة 1998 على مسئوليات هذا الجهاز وعلى " أن يدار قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية على أسس غير إحتكارية "، وأستكملت المادة الثانية من القرار الجمهورى ذلك بأن نصت على أن يتولى جهاز تنظيم مرفق الاتصالات وضع القواعد التى تكفل المنافسة المشروعة بينها.

5- وأكدت المادة الخامسة من هذا القرار ذلك، بأن نصت على مسئولية الجهاز فى أن يقوم بمراجعة التكلفة الاقتصادية، وتعريفة الخدمات بمراعاة مصالح جميع الأطراف المعنية.

أذن .. هذا هو الإطار القانونى المنظم لعمل جميع الوزارات والأجهزة المعنية بهذا النشاط .. والسؤال هو: هل أحترم الوزير المختص – أحمد نظيف وجماعته – هذا الإطار القانونى الذى يلزمه بحكم القسم الذى أداه حين تولى مسئوليته الوزارية؟

الإجابة .. بالقطع كلا.

. لقد ترك الرجل السوق لحيتان مفترسة ، دون قواعد أو تسعير اقتصادي تنافسى ، أو غير أحتكارى

كما تغاضى الجهاز ووزير الاتصالات عن الممارسات الإحتكارية لشركات الاتصالات ، سواء فى مجال المحمول أو الشركة المصرية للاتصالات ، كما لم يراجع الجهاز والوزارة التكلفة الاقتصادية، وتعريفة الخدمات لشركتى المحمول ، وهى تكلفة تقل عن ربع (25%) من أسعار خدماتها، بما يحقق لها أرباحا خيالية تعادل ما بين 65% إلى 91% من رأسمالهافى العام الأخير، وفى عام 2005 بلغت أرباح كل منهما ما يعادل فى المتوسط 115% من رأسمالهما.

كما تواطأ السيد الوزير ورئيس مجلس إدارة الشركة المصرية للاتصالات وغيرهما، لوأد مشروع الشبكة الثالثة للمحمول، فأهدروا على المال العام فرصة تعظيم أرباحه، وتحقيق مصالح تنافسية للمستهلكين والمشتركين فى خدمات المحمول، الذين قارب عددهم حاليا 12 مليون مشترك.

هذه عريضة أتهام صريحة ضد الفساد، نقدمها إلى النائب العام، وأعضاء مجلس الشعب الشرفاء.

مخاطر صفقة شراء أسهم "فودافون – مصر"على الشركة المصرية للاتصالات

خلال الأسابيع القليلة الماضية، تسارعت الخطى والأخبار التى نشرت فى الصحف الحكومية والخاصة ، حول رغبة مجلس إدارة الشركة المصرية للاتصالات الذى يقوده السيد " بشير عقيل " فى شراء حوالى 24 % أخرى من أسهم شركة المحمول الثانية فى مصر "فودافون – مصر" بسعر مائة جنية للسهم الواحد، بعد أن سبق وقامت المصرية للاتصالات بصفقة مماثلة – دارت حولها الشكوك والظنون وما زالت – عام 2002 واشترت بمقتضاها حوالى 25% من أسهم الشركة المذكورة بسعر 10.4 جنيها للسهم الواحد ، فى إطار خطيئة تنازل المصرية للاتصالات عن رخصة شبكة المحمول التى كانت قد حصلت عليها من قبل.

وقد أثارت هذه الرغبة المحمومة من جانب رئيس مجلس إدارة الشركة المصرية للاتصالات – وهو صاحب الأمر والنهى دون مراجع فى أمور الشركة – وبهذه الصورة الإعلامية المبالغ فيها ، والرقم المعلن لشراء الأسهم، عدة تساؤلات حرجة لدى المتخصصين فى عالم الاقتصاد وسوق الاتصالات المصرية، وكذلك لدى الرأى العام الذى لم يفق بعد من تخبطات السنوات الخمس الماضية من جانب رئيس الشركة المصرية ووزير قطاع المعلومات والاتصالات السابق – د. أحمد نظيف _ والحالى د. طارق كامل والمجموعات المحيطة بهم ، التى أدت فى المحصلة النهائية إلى إخراج الشركة المصرية للاتصالات – وهى من الممتلكات العامة من حيث الشكل القانونى حتى اليوم – من سوق المحمول من ناحية، وبداية تفتيتها و"نشل" بعض أصولها الفرعية – مثل الشركة المصرية لنقل البيانات - لصالح شركات خاصة تمارس نفس النشاط ويشارك فى تأسيسها بعض أقارب كبار المسئولين فى الدولة وقطاع المعلومات والاتصالات تحديدا.

وكل هذا التخبط والغموض الهدام فى القرارات قد أدت عمليا إلى تدهور الأداء المالى والاقتصادى للشركة الضخمة – أصولها حوالى 33 مليار جنية ورأسمالها 17 مليار جنية – عاما بعد أخر مما أستدعى رغبة عارمة لدى الرأى العام والمتخصصون فى معرفة حقيقة ما يجرى فى هذه الشركة .

والأن بعد أن إمتلكت الشركة المصرية ما يزيد قليلا عن 49% من أسهم شركة " فودافون – مصر " للهاتف المحمول من خلال صفقتين متتاليتين (2002 و 2006) ما هى حقيقة هذه الصفقة ؟ وما هى مبررات أصحابها ؟ وما هى مخاطرها على البنيان المالى والاقتصادى للشركة المصرية التى هى فى زمام " المال العام " ؟ رغم ما يجرى داخلها من منطق إدارة هو أقرب إلى مفهوم " العزبة الخاصة " ، أو العزبة التى بدون صاحب ؟

صمت مجلس الإدارة يثير الشكوك ويؤكد الظن

حتى الآن أمتنع السيد " عقيل بشير " وأعضاء مجلس إدارة عزبته الخاصة ، عن تقديم مبرر علمى مقبول ومعقول مبنى على دراسة جدوى حقيقية حول دواعى هذا القرار الخطير وفوائده على الأداء المالى والاقتصادي للشركة المصرية للاتصالات ..!! بل أنه وبقية المسئولين فى الشركة قد امتنعوا تماما، واختفوا واعتذروا عن حضور أى ندوة أو مؤتمر علمى لمناقشة قراراتهم.

أذن دعونا نناقش أبعاد هذا القرار وتداعياته على البنيان المالى والاقتصادى للشركة المصرية للاتصالات ، ولنبدأ بتصور دوافع وأسباب ومبررات قرار مجلس إدارة هذه الشركة ومن ورائهم من المسئولين – خاصة رئيس الوزراء أحمد نظيف ومستشاره السابق ووزير الاتصالات الحالى طارق كامل – فى هذه الصفقة.

فى الواقع المعلنة يقول المسئولين عن الشركة أن الأهداف الثلاثة من وراء هذه الصفقة هى:

الأول : أن تملك 49 % من أسهم شركة "فودافون – مصر" من شأنه الدخول مرة أخرى إلى سوق الهاتف المحمول الذى أخرجت منه الشركة المصرية للاتصالات، مرة بسبب تنازلها الغامض عن الرخصة الممنوحة لها منذ عام 1998 لإقامة شبكة للمحمول (بمبلغ لم يكن يتجاوز 1500 مليون جنية) لصالح الشركتين المحتكرتين لسوق الهاتف المحمول (موبينيل وفودافون)، وأعلنوا فى تبجح غير معهود أمام رئيس الجمهورية – المفتقر للخبرة والكفاءة – بأنه ليس هناك جدوى اقتصادية لبناء شبكة ثالثة للمحول، وهو ما ثبت كذبه بعد ثلاث سنوات فقط من هذا التصرف المريب، ومرة أخرى

حينما جرى التواطؤ الخفى بين بعض المسئولين الكبار جدا فى الحكم والإدارة وشركة " أتصالات " الإماراتية لإرساء المناقصة لبناء الشبكة الثالثة للمحمول عليها عام 2006 ، مقابل مبلغ 2.3 مليار دولار، مول جزء كبيرا منها من البنوك المصرية والشركاء المصريين، وكان وجود "عرض" show إعلامى، أو مجرد ذرا للرماد فى العيون ، من أجل إخفاء حقيقة الوعود السرية التى قطعت للشركة الإماراتية بحصة كبيرة من كعكعة المصرية للاتصالات حينما يبدأ طرح جديد لأسهمها (25%) خلال الشهور القادمة.

الثانى: أن الاتجاه العالمى السائد منذ أكثر من خمسة عشرة عاما هو عمليات الدمج والاستحواذ التى تتم بين كبريات الشركات العالمية من أجل إقامة كيانات كبرى تستطيع السيطرة على جانب أكبر من السوق، ومن ثم فأن ما تقوم به المصرية للاتصالات من شراء حصص كبيرة من أسهم " فودافون – مصر " يندرج فى إطار هذا المعنى.

الثالث: أن شراء 24% أخرى من أسهم تلك الشركة من شأنه تحقيق بعض المكاسب المالية السنوية من خلال عمليات جنى الأرباح، حيث يبلغ متوسط نصيب السهم من الأرباح فى تلك الشركة حوالى 3.5 جنيها للسهم فى المتوسط خلال السنوات الخمس الماضية، وقد تحسن هذا المعدل فى العام الأخير (2005) إلى ما يعادل 7 جنيهات للسهم.

فما هو وجه الحقيقة فى هذه المبررات والادعاءات ؟

أن أى تحليل اقتصادي ومالى دقيق ومحايد – وغير مغموس بمستنقع العمولات والرشاوى والمصالح الشخصية الخفية – يستطيع أن يفند هذه الإدعاءات ويكشف مدى زيفها وهنا نقدم ثلاثة أسباب جوهرية وراء قولنا هذا :

السبب الأول:

أنه عندما قامت الشركة المصرية للاتصالات فى نهاية عام 2002 بشراء حوالى 25% من أسهم " فوادفون – مصر " – أى حوالى 60 مليون سهم _ بمبلغ 619 مليون جنية (بواقع 10.4 جنيها للسهم الواحد) ، فإن هذا الاستثمار المالى لم ينتج أثرا إيجابيا ملموسا على نتائج أعمال وأرباح الشركة ، حيث ظلت أرباح المصرية للاتصالات عند مستواها المتدنى تقريبا والذى لا يتناسب إطلاقا مع أصولها ورأسمالها وزيادتها المستمرة لأسعار خدماتها التى يتحملها المشتركون من الفقراء ومحدودى الدخل، ووفقا للبيانات المنشورة للشركة فان هذه الأرباح كانت كالتالى:

(جدول رقم (16

صافي أرباح الشركة المصرية للاتصالات خلال الفترة من 2001 حتى 2005

السنة

"الأرباح "بالمليون جنيه

2001

2002

791

2003

1087

2004

1008

2005

1836

فأين أذن أثر شراء ربع أسهم "فوادفون – مصر" عام 2003 على مستوى الأرباح، علما بأن متوسط نصيب السهم من أرباح شركة " فودافون – مصر " ظل يدور حول 3.4 جنيها للسهم سنويا خلال السنوات الثلاثة الأخيرة ، أى أن استثمار هذا المبلغ لم يأت بالكثير ، على عكس الأرباح الكبيرة التى حققتها شركتى المحمول فى السوق المصرى كما سبق وعرضنا فى مقالات سابقة حيث بلغت أرباح "فوادفون مصر" وحدها عام 2005 حوالى 1233 مليون جنية.

السبب الثانى:

أن عرض الشركة المصرية للاتصالات لشراء جديد لأسهم "فودافون – مصر" وبسعر مغالى فيه جدا (100 جنية للسهم) بينما سعره الأسمى أو سعر الإصدار خمسة جنيهات، وشراءه قبل عامين بحوالى 10.4 جنيها للسهم تضع ألف علامة استفهام حول هذا القرار والمستفيدين منه ، يكفى أن نعلم أن السيد " محمد نصير " الذى يمتلك 5% من أسهم " فودافون مصر " – أى حوالى 12 مليون سهم _ قد أشترى هذه الأسهم وقت الإصدار بحوالى 60 مليون جنيه ، قد قام ببيعها فى هذه الصفقة الجديدة المشبوهة بحوالى 1200 مليون جنية (ألف ومائتا مليون جنية) . أذن نحن إزاء " عصابة مصالح "

و " غابة مصالح " تبدد المال العام لصالح حفنة من الأفراد الذين يشكلون شبكة سرية شيطانية لنهب المال العام بشكل " قانونى " .

ولا يضمن هذا الشراء الجديد وحيازة المصرية للاتصالات لحوالى 49% من أسهم "فودافون – مصر" أى قدرة على توجيه سياسات الشركة أو إداراتها ، ومن ثم لا يمكن إدراج ذلك فى التصنيف الخاص بعمليات الدمج أو الاستحواذ المعروفة فى العالم وشركاته الكبرى ، أنما يمكننا إدراجها فيما يمكن تسميته " توظيف أموال " لشركة من المال العام لصالح كيان أحتكارى دولى هو " فودافون العالمية " الإنجليزية ذات الصلات الوثيقة بأجهزة الاستخبارات البريطانية والأمريكية .

السبب الثالث:

أن شراء المصرية للاتصالات لهذه الأسهم الجديدة (54 مليون سهم) بهذا السعر يعنى صفقة شراء بحوالى 5.4 مليار جنية، وهو ما سيدفع الشركة المصرية للاتصالات – المدينة بحوالى 7 مليار جنية – إلى النزول مرة أخرى إلى سوق الاقتراض المصرفى المحلى أو العربى لتمويل هذه الصفقة – المشبوهة – مما يؤدى من ناحية إلى زيادة مديونية الشركة إلى حوالى 12 مليار جنية – أى ما يعادل 60% من رأسمال الشركة – وهو ما يضر ضررا بليغا بالهيكل المالى للشركة ويدفعها دفعا إلى طرح مزيد من أسهم الشركة المصرية ذاتها إلى البورصة، فى خطوة أبعد لخصخصة الشركة بالكامل وبيعها لرأس المال العربى والأجنبى، ويبدو أن هذا هو الهدف الحقيقى لعصابة الأربعة التى تدير قطاع الاتصالات فى مصر الآن.

ومن ناحية أخرى، فأن هذا القرض الجديد يعنى تكاليف " فوائد مصرفية " سنوية تتراوح بين 540 مليون جنية (فى حال سعر فائدة 10% فقط)، أو 702 مليون جنية سنويا (فى حال سعر فائدة 13%)، والسؤال المطروح هل الأرباح المتوقعة من سهم "فودافون – مصر" يكفى لتغطية تكاليف خدمة هذا الدين الجديد والمتمثل فى الفوائد مضافا إليها الأقساط ؟

والحقيقة أنه وبأفتراض بقاء معدل توزيع أرباح الأسهم فى شركة " فودافون – مصر" عند أعلى معدلاته كما حدث فى العام الماضى (من 7 إلى 8 جنيهات للسهم)، وهى مسألة مشكوك فيها خاصة بعد دخول الشبكة الثالثة للمحول إلى سوق العمل والتشغيل خلال السنوات الثلاثة القادمة، فان صفقة شراء الأسهم تلك لن تحقق أرباح ذات بال للشركة المصرية للاتصالات، إن لم تكن ستحقق خسائر ما نسميه اقتصاديا بنفقة الفرصة البديلة، إذا ما وظفت الشركة المصرية مواردها لصالح التوسع الانتاجى.

أن هذا الأسلوب – المشبوه – فى إدارة الشركة المصرية للاتصالات لا يندرج إطلاقا فى مفاهيم الدمج والاستحواذ الحديثة التى تقوم بها الكيانات الكبرى، بقدر ما هو أقرب إلى أسلوب شركات توظيف الأموال التى أودت بشركاتها والأفراد المودعين لديها إلى التهلكة، علاوة عن كونه يحول صرح إقتصادى كبير مثل الشركة المصرية للاتصالات (33 مليار جنيه أصولها و17 مليار جنية رأسمالها) إلى مجرد أداة لخدمة شركة فودافون ، التى من المتوقع أت يرأس مجلس إدارتها مستقبلا السيد بشير عقيل نفسه ، بما يضع ألف علامة استفهام حول هذا الرجل وتصرفاته والمساندون له فى قمة جهاز الحكم والإدارة .

أننى هنا لن أقدم بلاغ إلى النائب العام – كما فعلت فى المرات السابقة دون جدوى أو حراك – ولكنى أتحدى المسئولين فى هذه الشركة أن يظهروا فى ندوة عامة فى مواجهتى ، ويقدموا مناظرة ضدى أمام الملأ حول دوافعهم وحول تحليلى لسياستهم ، ولن تفلح هذه المرة عمليات شراء الذمم التى يقومون بها بشكل منظم عبر نشر أو الامتناع عن نشر إعلاناتهم فى الصحف الحكومية والخاصة ، نحن إزاء عمليات " سطو " و " نشل " علنى ومنظم للشركة المصرية للاتصالات وتحويل أصولها فى مجارى خفية إلى شركات خاصة – كما يجرى حاليا فى الشركة المصرية لنقل البيانات – فهل يوافقون أو يقدرون على المواجهة العلنية هم ووزير الاتصالات ورئيس الوزراء الذى يتزعم فعليا هذه الجماعة المخربة للمال العام .. سؤال يحتاج إلى إجابة ؟

*المحمول .. وسنينه ..وسرداب جديد للفساد

وسط زفة إعلامية ، وإعلانية خرج علينا رئيس الوزراء الدكتور أحمد نظيف وشلته (طارق كامل ويوسف بطرس غالى ومحمود محيى الدين) يوم الثلاثاء الماضى (2006/7/4) يزفون إلى الشعب المصرى خبر الانتصار الساحق الماحق الذى تحقق بإرساء مناقصة ومزايدة " إقامة الشبكة الثالثة للمحمول" على التكتل أو "الكونسرتيوم" الذى تقوده المؤسسة الإماراتية للاتصالات (اتصالات)، ويضم فى عضويته هيئة البريد المصرية ، والبنك الأهلى المصرى، والبنك التجارى ، واستبعاد سيعة أو ثمانى تكتلات أخرى، كان من بينها تكتل أو "كونسرتيوم" تقوده الشركة المصرية C.I. B الدولى Egypt telecom . للاتصالات

وكان منطق الانتصار والتباهى الذى بدا واضحا على ملامح وجوه المسئولين المصريين ورنات صوتهم ينطلق من الإدعاءات التالية:

1- أنهم قد نجحوا فى رفع قيمة المزايدة لتصل إلى 2.9 مليار دولار – أى ما يعادل 16.7 مليار جنية مصرى – ثمنا للرخصة ، وأن هذا المبلغ سوف يدخل إلى خزينة الدولة مما يخفف عن الأعباء الملقاة على عاتقها .

2- وأن الشفافية كانت أساسية وحاكمة فى إدارة عمليات المزايدة على هذه الشبكة.

3- وأنهم أخيرا – ودون أن يصرحوا بهذا علنا – قد تخلصوا من " العار " الذى لحق بهم والشكوك والظنون التى صاحبتهم بعد فضيحة عام 2002 ، حينما وقف نفس الأشخاص تقريبا ليعلنوا على الملأ ويقنعوا رئيس الجمهورية الذى ليس لديه أى خبرة ، أن الشبكة الثالثة للمحمول غير ذات جدوى اقتصادية وأن من شأن إقامتها أن تؤدى إلى استنزاف موارد الشركة المصرية للاتصالات صاحبة الترخيص وقتئذ بمبلغ 1.4 مليار جنية ، وبالتالى فإن السوق المصرى للاتصالات لا يستوعب وجود شبكة ثالثة للمحمول .. !! .

وبصرف النظر عن أن إدعاءتهم كانت كاذبة ووراءها رائحة فساد مالى طال أشخاصهم ومن ورائهم من أبناء أحد كبار المسئولين جدا ، وهو ما كشفته عبر عدة مقالات قمت بنشرها فى جريدتى " العربى الناصرى " و " الكرامة " و " الأهرام العربى " ، وعرضت الأمر ذاته فى عدة ندوات حضرها لفيف من المتخصصين فى عالم الاتصالات والمعلومات ، من خلال " الجمعية العلمية لمهندسى الاتصالات " ، وقدمت خلالها بلاغات إلى " النائم العام " أطالبه فيها بفتح تحقيق معى أو معهم حول هذه الفضيحة وإدعاءتهم الكاذبة وقتئذ ، فإن الغريب والمدهش أن أحدا لم يجرء على أن يرد على مزاعمي وإتهاماتى لهم بالفساد والتواطوء مع شركتى المحمول العاملتين فى السوق المصرى بشكل إحتكارى وعلى.

والآن .. بعد هذه الزفة الكبرى وعلامات الانتصار البادية على ملامح وجوههم التعيسة ما هى الحقيقة فى كل هذا ؟ وما هى أبعاد المصيبة المحدقة فى سوق الاتصالات المصرى ؟ وبالمواطنين ؟ وبالشركة المصرية للاتصالات ذاتها ؟

دعونا نتناول كل واحدة من انتصاراتهم الكاذبة بشىء من التفصيل:

أولا: أكذوبة الخزانة العامة ..!!

صحيح أن رخصة التشغيل للشبكة الثالثة للمحمول قد تجاوزت التوقعات التى كانت سائدة لدى الجمهور ولدى المتخصصين على حد سواء ، حيث بلغت 2.9 مليار جنية (اى حوالى 16.7 مليار جنية مصرى)، وقد حاول رجال السحر والشعوذة الجدد إيهام الرأى العام بأن هذا المبلغ هو بمثابة استثمار جديد سوف يدخل إلى شرايين الاقتصاد المصرى، وأن الشركة الإماراتية قد ضخت أموالا إضافية بسبب الثقة فى مناخ الاستثمار المصرى !!

بيد أن هذا لم يكن حقيقيا على الإطلاق .. كيف؟

الحقيقة أن من سيتولى تمويل ثمن رخصة الشبكة الثالثة هذه وبقية تكاليف التشغيل من إقامة محطات التقوية وغيرها هو مجموعة الشركاء أعضاء هذا التحالف وبنفس نسبة مشاركتهم وهم:

المؤسسة الإماراتية للاتصالات (اتصالات) بنسبة 66-1%.

هيئة البريد المصرية – وهى هيئة حكومية مصرية – بنسبة 20-2%.

البنك الأهلى المصرى – وهو بنك حكومى مصرى – بنسبة 10-3%.

البنـك التجارى الدولى – وهو بنك مملوك إلى البنك الأهلى المصرى – بنسبة 4-4%.

إذا فأن 34% من حصة التمويل هى من جهات حكومية مصرية وليست استثمارا جديدا وافدا من الخارج ، هذه واحدة، وإذا عرفنا أن هيئة البريد المصرية تمتلك حتى مايو 2005 حوالى 31.6 مليار جنية فى صورة مدخرات للأفراد والعائلات المصريين، وكانت تقوم بإقراض جانب كبير من هذه المدخرات إلى بنك الاستثمار القومى وغيره من الوسطاء الماليين ، وأن البنك الأهلى المصرى – وشقيقه السرى البنك التجارى الدولى – سيقومان بدورهما بتمويل جزء كبير من هذه الصفقة عبر توفير القروض والمشاركة فى رأس المال ، بما يعنى أننا إزاء عملية نقل أصول مالية من اليد اليسرى للحكومة (هيئة البريد والبنكين)، إلى اليد اليمنى للحكومة ، خاصة إذا علمنا أن "مؤسسة الإمارات للاتصالات (اتصالات)" التى أنشئت عام 1976 ، وأتسع نطاق نشاطها بشكل غريب فى دول غرب وشرق أفريقيا والسعودية وبعض دول الخليج بمساعدة هيئات استشارية أمريكية ، لا يتجاوز رأسمالها فى 2005/9/30 حوالى 3630 مليون درهم إماراتى (أى ما يعادل 5685.3 مليون جنية مصرى)، وأن حجم استثماراتها فى ذلك التاريخ لم تزد على 3471.8 مليون درهم (أى ما يعادل 5437.5 مليون جنية مصرى)، بما يؤكد أنها سوف تأتى بحصتها الكبيرة فى هذه الشبكة الثالثة من خلال الحصول على القروض والائتمان المصرفى ، سواء من البنوك العربية أو المصرية، وغالبا سيكون من الأسهل الحصول عليها من البنوك المصرية التى انتشر فيها الفساد والمجاملة وعرف عنها تدخل كبار المسئولين وبعض أبنائهم وأطفالهم للتوصية لمنح القروض إلى بعض الشخصيات سواء من باب المجاملة أو من مدخل العمولات والرشى، وهو ما أدى لإهدار أكثر من 40 مليار جنية على هذه البنوك وهروب الكثيرين من كبار المقترضين خلال السنوات القليلة الماضية.

هذا هو الوجه الأول للخديعة الكبرى ، أما الوجه الثانى فيتمثل فى المخاطر الحقيقية المحدقة بهذه القروض والمساهمات الخاصة بالبنوك المصرية لعدة أسباب جوهرية هى:

الأول: أن شـركتى المحمول القائمتين فى مصر منذ عام 1998 (موبينيل وفودافون) قد نجحتا فى العام الماضى وحده فى إغراق السوق المصرى لإتصالات المحمول تماما ، بحيث زاد عدد مشتركيهما فجاءة من 6.5 مليون مشترك فى ديسمبر عام 2004 إلى 13.5 مليون مشترك فى ديسمبر من عام 2005 ، وذلك بهدف سد الطريق على الشبكة الثالثة للمحمول المزمع إنشاءها ، وبعد أن نجحت عام 2002 فى رشوة كبار المسئولين فى قطاع الاتصالات والمعلومات ، فتركوا لهما السوق والمواطنين لقمة سائغة دون حسيب أو رقيب مما رفع معدل أرباحهما بصورة هائلة فحققتــا حوالى 6.5 مليار (جنية صافى أرباح خلال السنوات الأربعة (2002 -2005 .

الثانى: ولأن الشركة الثالثة للمحمول تواجه أوضاع جديدة فى السوق المصرى ، فأن الفرصة الوحيدة المتاحة لها للتواجد فى هذا السوق تتمثل فى تقديم أسعار أقل من الأسعار الجشعة لشركتى المحمول القائمتين حاليا (50 قرشا للدقيقة فى الخط السحرى و 150 قرشا للدقيقة فى الخط العادى)، علاوة على إضافة خدمات جديدة ، وذلك حتى تضمن قطاع جديد من السكان فى ظل مستوى المعيشة ومستوى التضخم الراهن، وهذا الحجم من الزبائن الجدد لن يزيد عن مليون مشترك جديد سنويا ولمدة ثلاثة إلى خمسة سنوات، أو سحب جزء من مشتركي الشركتين القائمتين بمعدل لن يزيد عن نصف مليون مشترك ، وهذا يعنى أن يظل مستوى إيرادات الشركة الجديدة دون مستوى نفقاتها لمدة لن تقل عن ثلاث سنوات قادمة ، سيكون فيه الوضع المالى للشركة تحقيق خسائر كبيرة، أى خسائر لهيئة البريد المصرية وللبنكين التجاريين المصريين، وباختصار خسائر لأصحاب الودائع المصريين.

الثالث: وبافتراض ثبات مستوى الأسعار الباهظة لشركتى المحمول (موبينيل وفودافون) على حالهما لمدة السنوات الثلاثة القادمة – وهى مسألة مشكوك فيها – فإن الشركة الجديدة لن تستطيع تحقيق التوازن المالى بين تكاليف تشغيلها ومستوى إيراداتها إلا بعد مرور ثلاث سنوات إلى خمسة على الأقل ، أما إذا تحالفت الشركتين من أجل تخفيض أسعار خدماتهما فان خسائر الشركة الجديدة سوف تستمر لسنوات أطول .

الرابع: حالة التشبع الموجودة فى السوق المصرى للاتصالات قد تحققت بعد عملية الإغراق الذى مارسته شركتى المحمول طوال عام 2005 ، كما سبق وأشرنا ، ومن غير المتوقع أن ينمو عدد مشتركى هذا السوق خلال السنوات القادمة سوى بأقل من 10% سنويا ، لقد نجح تحالف الفساد الذى جرى عام 2002 فى حرمان المواطنين المصرين من فرصة التمتع بخدمة المحمول بأسعار معقولة منذ ذلك التاريخ وحتى يومنا.

ثانيا: مخاطر محدقة بصرح الشركة المصرية للاتصالات

لم يكن ما جرى من إرساء المزايدة على التحالف الذى تقوده الإماراتية للاتصالات، وخسارة التحالف الذى تقوده المصرية للاتصالات، سوى المسمار قبل الأخير فى نعش هذه الشركة الحكومية العملاقة التى يجرى تحطيمها بشكل ممنهج منذ أن جاءوا "ببشير عقيل" من أحدى الدكاكين الخاصة لقيادة هذا الصرح الحكومى العملاق.

فالصفقة بشكلها الحالى سوف تعود بالأضرار على الشركة المصرية وعلى المواطنين الذين أسرعوا فى مارس الماضى بشراء أسهم تلك الشركة فى أول طرح لنسبة 20% من أسهم الشركة ، والتى أدت إلى قفزة فى سعر شراء السهم من أقل من 15 جنيها إلى أن تجاوز فى الساعات الأولى للطرح 35 جنيها ، ثم وبعد أن انجلى غبار الوهم أخذ فى الانخفاض، حتى جاءته الضربة الجديدة ليصل إلى نحو 10 جنيهات للسهم مما يمثل خسارة فادحة لحملة الأسهم، والأخطر فى هذا هو المستقبل المحيط بالشركة خاصة فى ظل قيادة هذا الرجل وإهداره لموارد الشركة وتصرفه فيها وكأنها عزبة خاصة ورثها عن أجداده، حيث المخصصات المالية الهائلة التى يحصل عليها والتى تقدر وفقا لأقرب المقربين لهذه الجماعة الضيقة المحيطة به حوالى 300 ألف جنيها شهريا ، ونفقات بدل الاجتماعات والفنادق الفخمة التى تتولى تقديم الغداء والمشروبات أثناء اجتماعات مجلس الإدارة وكأنهم يديرون جنرال موتورز أو بنك أمريكي وليس شركة حكومية فى دولة معرضة للإفلاس المالى والانهيار الإقتصادى.

فهذه الشركة تتعرض لعملية تحطيم "ممنهجة" من أجل دفعها ودفع الرأى العام المصرى للقبول بفكرة "خصخصتها" وبيعها للأجانب الذين يتربصون بها منذ سنوات طويلة ، ولعل أحد هذه العمليات الممنهجة هو خلق مشاعر من الكراهية من جانب الرأى العام تجاة السلوك الاحتكارى الذى تمارسه إدارة الشركة منذ سنوات والمبالغة فى رفع أسعار خدماتها بصورة مستمرة ودورية حتى أصبح هناك فعلا رفض من جانب الرأى العام والمتعاملين مع هذه الشركة العريقة – وعددهم يزيد عن 20 مليون متعامل ومشترك – لسلوك هذه الشركة ، مما أوقع البعض بحسن نية فى فخاخ الصيادين ، فارتفعت الأصوات وبعضهم وطنيون مخلصون إلى التخلص من الطابع الاحتكارى لهذه الشركة والقبول بفكرة دخول الأجانب على سوق الهاتف الثابت أسوة بما جرى فى سوق الهاتف المحمول !!..

وإذا ما حدث هذا – لا قدر الله – فأن عقدة الاتصالات الأرضية الضخمة وشبكاتها الهائلة التى بنيت على مدى 150 عاما ستكون قد وقعت فى أيدى غير معلومة ، فنصبح أشبه بالعراة تماما ، مكشوفين كمجتمع ، وكدولة ، وكأفراد فى حجرات نومنا أمام أجهزة التجسس الإستخبارية العالمية ، فمشروع " أشلون " أو الآذان العالية الأمريكى يتجسس على كل اتصالات العالم وكذلك جهاز الاستخبارات البريطانى M.I.6 ، وكلها تتم عبر وسيلتين أساسيتين هما :

-شبكات الاتصالات الأرضية والمحمول.

-الأقمار الصناعية و من بينها القمر الإماراتى "الثريا".

والمؤكد فى تحليلى أن " الإماراتية للاتصالات " ومن وراءها من كبار أمراء ومشايخ الخليج ، يدركون أن فرص تحقيق أرباح كبيرة من الشبكة الثالثة للمحمول فى مصر، هى فرص متواضعة لسنوات خمس قادمة، لذا فان التصور الأقرب إلى المنطق والعقل هو نظرتهم إلى مستقبل "الشركة المصرية للاتصالات" والوعود التى قد تكون قد قطعت لهم بحصة معتبرة من كعكة المصرية حين يأتى أوان تصفيتها وتمزيقها أربا وبيعها ، وهذا ربما سر إصرار " الإماراتية " على رفع قيمة عروضها فى المزاد من أجل الدخول إلى السوق المصرى.

أما حكاية الخزانة العامة التى ستمتلىء بالأموال القادمة من هذه المزايدة فهى أكذوبة كبرى تنطلي على بعض البسطاء من المواطنين وبعض غير المتخصصين، تماما كما فعلوا فى موضوع مشروعات BOOT شهورا طويلة، فإذا بها تتحول إلى

ثقب واسع فى مواردنا المالية وميزان المدفوعات المصرى، مما حدا رئيس الجمهورية علنا فى لقاء صحفى وفى حضور ، وبعدها BOOT رئيس وزراءه – طباخ السم كله – د.عاطف عبيد إلى التأكيد على ضرورة إعادة النظر فى موضوع .مات هذا النظام بالسكتة القلبية برغم تحذيرنا منه على صفحات جريدة العالم اليوم منذ عام 1999

دعونا أيها الناس، أصحاب المصالح غير المشروعة نتوقف عن الأكاذيب وترويج الدعاية السوداء، وتحلوا ولو مرة واحدة بالأمانة والجدية عند مناقشة قضايانا الاقتصادية والوطنية، فمصر على وشك الغرق إن لم تكن قد غرقت فعلا

كيف نحل أزمة النظام التعليمي ؟

(جدول رقم (13

تطور الاعتمادات المالية المخصصة لهيئة الأبنية التعليمية خلال الفترة

" بالمليون جنية " 2001/2002 – 91/1992

السنوات الباب الأول الباب الثانى الباب الثالث الباب الرابع الإجمالى

91/1992 2.7 19.4 6.3 0.002 28.4

92/1993 6.8 47.2 13.3 3.0 70.3

93/1994 14.2 56.4 1053.5 - 1124.1

94/1995 20.8 90.7 1334.5 184.6 1630.6

95/1996 26.5 113.1 1754.4 5.8 1899.8

96/1997 33.7 129.2 1585.0 251.1 1999.0

97/1998 41.1 91.3 920.6 - 1053.0

98/1999 50.5 120.3 975.6 - 1146.4

99/2000 64.1 137.7 1007.7 4.0 1213.5

2000/2001 76.0 152.5 1167.0 8.2 1403.7

2001/2002 87.4 153.8 1157.2 8.4 1406.8

.المصدر: المراجع السابقة

وهكذا هى البيروقراطية المفتقرة إلى الكفاءة المهنية، والمستغرقة فى ممارسات الفساد والمحسوبية والوساطة من كل نوع.

كيف نحل أزمة النظام التعليمى ؟

نشره icess 11:10 08-07-2008 ,يوم ثلث.

لا شك أن الحال الذى وصل إليه النظام التعليمى المصرى، قد بات خطرا حقيقيا على مستقبل هذه الأمة، ولا نبالغ إذا قلنا أنه خطر يهدد الأمن القومى المصرى بمضمونه الحضارى الشامل، وليس بمنظوره الأمنى المجرد، الذى جرى النظر من خلال ثقبه الضيق خلال فترة تولى الوزير الأسبق د. حسين كامل بهاء الدين.

فما هى ملامح تشخيص أزمة النظام التعليمى المصرى الراهن؟ ولماذا فشلت – وسوف تفشل – الجهود الحكومية الجارية حتى الآن فى حلها؟

أولا : التشخيص الصحيح .. وخطأ أساليب العلاج

سوف أتناول فى هذا المقال، التعليم قبل الجامعى فقط، على أن أعالج فى مقال تال أزمة النظام التعليمى الجامعى. وهنا تواجهنا عدة حقائق ومعطيات بشأن نظام التعليم قبل الجامعى، يمكن إبرازها فى العناصر الآتية:

1- أن أعداد الملتحقين بالتعليم قبل الجامعى فى مصر فى تزايد مستمر عاما بعد أخر، لأسباب عديدة بعضها اقتصادي وبعضها اجتماعى، كما أن التطورات التى حدثت فى المجتمع المصرى منذ ثورة يوليو عام 1952، قد أدت عمليا إلى زيادة الإقبال على التعليم حتى لدى الفتيات بالريف والمدينة، وهكذا زاد عدد الملتحقين بالتعليم قبل الجامعى من 3 مليون تلميذ وتلميذه عام 1957 إلى أن بلغ حوالى 17 مليون طالب وطالبة عام 2005/2004.

2- ويتوزع هذا العدد الكبير على عدد من المدارس يقل كثيرا عن الاحتياجات المطلوبة، حيث لا تزيد هذه المدارس على 41981 مدرسة ومعهد أزهرى، وبعدد فصول لا تزيد على 428.5 ألف فصل.

3- وقد أدى تواضع الاستثمارات فى مجال إنشاء المدارس الحكومية منذ عام 1967، وحتى زلزال أكتوبر عام 1992، إلى تآكل البنية التحتية للنظام التعليمى المصرى، وفتح ثغرة واسعة لنشأة المدارس الخاصة والاستثمارية ، التى زاد عددها من أقل من 500 مدرسة عام 1966 إلى ما يزيد حاليا عن 7 آلاف مدرسة خاصة واستثمارية، وبعضها يعتبر إمتداد لمدارس أجنبية، وقد أصبحت هذه المدارس الاستثمارية تستوعب ما يزيد قليلا على 1.3 مليون تلميذ وتلميذة.

4- وقد أدى هذا الواقع إلى بروز ظاهرة شديدة الخطورة ، إلا وهى حالة التكدس بالفصول حيث تصل هذه الكثافة فى المتوسط إلى 50 تلميذ / فصل ، وبلغت فى مدارس الضواحى والأحياء الفقيرة بالمدن المصرية – بما فيها القاهرة – حوالى 80 تلميذ لكل فصل، وفى المدارس الريفية تجاوز هذا المعدل فى كثير من الأحيان 100 تلميذ لكل فصل، مما أستحال معه إدارة عملية تعليمية صحيحة فى الفصول والمدارس الحكومية.

5- ومع تواضع أجور ومرتبات المدرسين، وتزامنها مع تنامى ظواهر ونتائج سفر الآباء وأولياء الأمور إلى دول الخليج والعمل فيها، تخلقت تيارات ضغط شديدة القسوة على الأطراف جميعا، وهو ما يمكن أن نطلق عليه "نظرية الأواني المستطرقة" فى مجال التعليم ، فتعرض الأبناء وأولياء أمورهم إلى عملية ابتزاز واسعة النطاق ، سواء من جانب المدرسين – وعددهم يزيد حاليا على مليون مدرس – أو الإدارات التعليمية من أجل " تعاطى الدروس الخصوصية " أو " مجموعات التقوية " ، مما ترتب عليها نتيجتان خطيرتان:

الأولى: أن قيمة القدوة والأستاذية قد سقطت إلى الأبد ، ومعها سقطت حصون الدفاع الأولى لقيم الأجيال الجديدة.

الثانية: نشأة نظام تعليمى موازى وغير رسمى، أو ما نطلق عليه "السوق السوداء التعليمية"، ويقوم النظام الرسمى كمجرد خيال مآته، من أجل خدمة النظام "غيرالرسمى" وغير القانونى.

6- وبتداعى الأحداث، وبقوة الأمر الواقع ، وبدلا من البحث عن حلول حقيقية لتلك المأساة المتزايدة، انصاعت الدولة ومسئوليها لحقائق القوة الجديدة، فصمتت عن المخالفات، ثم وبعد فترة دخلت الدولة وسياساتها فى مزاد "الابتزاز" المتبادل للطلبة وأولياء أمورهم من خلال أربعة إجراءات هى:

. الأول: إتباع نظام التبرعات الإجبارية وإلزام أولياء الأمور على ذلك

.الثانى: الإقرار بنظام "مجموعات التقوية" والتوسع فيه داخل المدارس الحكومية ذاتها

الثالث: الصمت عن مراكز الدروس الخصوصية وإعلاناتها فى الشوارع وفى كل المدن المصرية، بل ومشاركة الحزب الحاكم وأعضاء مجلس الشعب منه فى افتتاح مثل هذه المراكز، ومن بعدها نزول الدولة لإجراء محاسبة ضريبية عن تلك الأنشطة.

الرابع: ثم أخيرا الإقرار بفكرة بناء ما يسمى "المدارس المتميزة " أسوة بالرغيف المحسن أو الرغيف " الطباقى " ، أو الأتوبيس السياحى ، والأتوبيس المميز .. الخ تلك التعبيرات الهجينة ، وقد تبنت الدولة ورئيس وزرائها السابق د. عاطف عبيد تلك السياسة تحت عنوان خادع وهو " المدارس التعاونية " لتعلن بذلك الدولة عن إفلاسها السياسى والاجتماعى فى إدارة شئون المجتمع .

1- وبرغم الدفعة الجديدة التى حصلت عليها الاستثمارات فى مجال التعليم بعد كارثة زلزال أكتوبر عام 1992 ، وما أدى إليه من انكشاف قدم وتهالك المدارس الحكومية (حيث تبين أن 35% من المدارس لم تكن صالحة للاستخدام أصلا)، وبناء حوالى 11 ألف مدرسة جديدة خلال الفترة (1992- 2004) فقد ظل التفاوت كبيرا بين معدلات نمو الالتحاق بالمدارس، ومعدلات نمو عدد المدارس والفصول ، مما أبقى عمليا على الوضع دون تغيير جوهرى.

2- وزاد الأمر سوءا عناد الوزير الأسبق وإصراره غير المبرر على إتباع نظام "اليوم الكامل" فى ظل عجز فاضح فى عدد المدارس والفصول المتاحة.

ثانيا: الفجوة التمويلية .. وفقة الأولويات

زاد عدد العاملين فى وزارة التربية والتعليم والمديريات التابعة لها بالمحافظات طوال الثلاثين عاما الماضية زيادة كبيرة، من أجل الموائمة مع الزيادة الكبيرة فى أعداد الملتحقين بسلك التعليم، فبلغ عدد العاملين فى ذلك القطاع بحلول عام 2004 حوالى 1.7 مليون موظف، منهم حوالى مليون مدرس والإدارة المدرسية ، والباقى عبارة عن عمالة إدارية فى مختلف الوظائف الإدارية بديوان عام الوزارة والمديريات التعليمية بالمحافظات، ومن بين هؤلاء جميعا يوجد حوالى 400 ألف (عامل خدمات معاونة (سعاة.

وبالمقابل زادت المخصصات المالية الواردة فى موازنة الدولة لوزارة التربية والتعليم من حوالى 2296 مليون جنية عام 1991/90 إلى أن تجاوزت 10668 مليون جنية عام 2000/99 ثم بحلول عام 2006/2005 كان المبلغ قد وصل إلى حوالى 16 مليار جنية.

وبرغم هذه الزيادة الملحوظة فى مخصصات وزارة التربية والتعليم ، فقد ظل مستوى الأداء التعليمى بالمدارس الحكومية دون المستوى المأمول، والأخطر هو بقاء نفس الظواهر والأمراض التى تعانى منها النظم التعليمية المصرية وأبرزها التكدس فى الفصول وانتشار سرطان الدروس الخصوصية . إذن أين موطن الداء ؟ وكيف يمكن تجاوز هذا الواقع المر ؟

الحقيقة أن تحليل هذا المخصص المالى سوف يكشف عن جوهر الاختلالات الهيكلية التى يعانى منها النظام التعليمى الحكومى الراهن والذى يمكن تحديده على مستويين هما:

. المستوى الأول: مدى فاعلية النفقات العامة فى تحقيق الأهداف المرجوة-

.المستوى الثانى: نمط أولويات توزيع هذه المخصصات-

فإذا تأملنا فى شكل وأساليب توزيع هذه المخصصات المالية الممنوحة لوزارة التربية والتعليم ومديريات التعليم بالمحافظات، وبقية الهيئات التابعة للوزارة – مثل هيئة الأبنية التعليمية – فسوف نكتشف عدم كفاءة هذه النفقات، وليس عدم كفايتها، وكذا تشوه نطاق استخدامها، حيث تواجهنا الحقائق العنيدة التالية:

1- أن حوالى 82% إلى 85% فى المتوسط من هذه الاعتمادات المالية تذهب إلى بند " الأجور والمرتبات والمكافآت "، ويظل الجزء اليسير مخصص للاستثمارات الجديدة، سواء فى بناء مدارس جديدة أو صيانة المدارس القائمة منذ عقود، كما لا يوجه لنفقات العملية الجارية سوى أقل القليل، خاصة إذا علمنا أن طباعة الكتاب المدرسى تتكلف حوالى 1.2 مليار جنية سنويا، بما يؤدى عمليا إلى غياب عناصر هامة فى العملية التعليمية، مثا الإنفاق على الأنشطة والمهارات وغيرها.

2- وبرغم التحسن الظاهرى فى مخصصات الباب الأول (الأجور والمرتبات ومكافآت نهاية العام) من عام إلى أخر، حيث زادت اعتمادات "مكافآت الامتحانات " من أقل من 450 مليون جنية عام 1992/91 إلى أكثر من 5.7 مليار جنية فى موازنة العام المالى 2006/2005 ، فان هذا الوضع لم ينعكس إيجابا على أداء المدرسين ويخفف من غلواء نزوعهم نحو تعاطى جريمة الدروس الخصوصية ، ذلك أن متوسط ما يتقاضاه المدرس شهريا ظل عند مستواه المتدنى – من 250 إلى 500 جنيها – وهو مبلغ من المستحيل تصور العيش به طوال الشهر ، وبرغم زيادة مكافآت الامتحانات التى يتقاضاها المدرسون فى نهاية العام الدراسى من أجر 140 يوما عام 1991/90 إلى أن بلغت حوالى 220 يوما فى العام 2006/2005 ، أى بمعدل ألفين إلى ثلاثة آلاف جنية سنويا ، فان المدرس المصرى لا يستطيع أن يؤجل نفقاته اليومية لحين تقاضى هذا المبلغ المجمع فى نهاية العام ، لذا فأن الصحيح هو توزيع هذا المتوسط السنوى على شهور العام ، وهو ما سيؤدى إلى رفع متوسط ما يتقاضاه المدرس شهريا من 250 جنيها أو 500 جنيها فى الوقت الحالى إلى 450 جنيها إلى 750 جنيها .وهذه خطوة فى الاتجاه الصحيح مع خطوات أخرى سنذكرها بعد قليل .

3- كما أن توزيع " مكافآت الامتحانات " دون تمييز بين أعمال التدريس – التى هى مناط عمل الوزارة – وبقية الأعمال الإدارية بالوزارة ومديرياتها ، يؤدى إلى ظلم بين للمدرسين ، وهو ما يتطلب وضع " كادر وظيفى " خاص بالمدرسين أسوة بكادر الشرطة والمخابرات العام وضباط القوات المسلحة ، فهؤلاء أكثر حيوية للأمن القومى لوجود الدولة من غيرهم .

4- ومع استمرار تواضع المخصصات المالية للباب الثالث (الاستثمارات) فى قطاع التعليم قبل الجامعى ، واللجوء إلى بدعة " المدارس التعاونية " لأبناء القادرين ، وانتشار المدارس الاستثمارية والمدارس الأجنبية ، فان حال التكدس وكثافة الفصول بالمدارس الحكومية سوف تستمر ، مما يؤدى قطعا إلى تدهور الأداء التعليمى الرسمى وانتعاش سوق الدروس الخصوصية ، حتى لو دفعنا للمدرس عدة آلاف من الجنيهات شهريا ، فإصلاح البنية التحتية لعملية التعليم أساس كل أصلاح.

5- لدينا مصدر إضافى لتمويل العملية التعليمية فى مصر – هذا إذا خلصت النوايا وجرت سياسات جادة لوقف نزيف الفساد – والمتمثل فى المخصصات المالية لبنود " الدعاية والإعلان والنشر " ، والتى بلغت كما ذكرنا فى مقال سابق حوالى 256 مليون جنية فى عام 2006/2005 وحده ، ويتجاوز مجموعها منذ تولى السيد حسنى مبارك حكم هذا البلد عام 1981 حوالى 2550 مليون جنية، بددت فى شراء صمت بعض الصحف والصحفيين المرتبطين بالدولة، وكذا فى إعلانات التعازى أو التهنئة للسادة المسئولين ، ويمكن وقف هذا المخصص المالى نهائيا وتوجيهه إلى دعم الاستثمارات فى التعليم وبناء مدارس وفصول جديدة، مما سينعكس فورا فى خفض معدل الكثافة بالفصول الذى هو أساس كل بلاء فى النظام التعليمى الحكومى والخاص .

6- نعود إلى "أم المشاكل" فى النظام التعليمى الحكومى وهو أجور ومرتبات المدرسين، وفى هذا الصدد لدينا تصور ينسجم مع بقية رؤيتنا للإصلاح المالى والاقتصادى فى البلاد، ويمكن لهذا التصور توفير حوالى 8 مليار جنية إضافية لتعزيز أجور ومرتبات المدرسين، وذلك عبر مراجعة وإعادة النظر فى الباب السحرى للتحايل المالى ونقصد به "بند الاعتماد الإجمالى" الذى سبق وكتبنا بشأنه عدة مقالات فى الصحف الوطنية المصرية نكشف فيه أبعاد هذا التحايل المالى الذى تقوم به الحكومة منذ عام 1982 للالتفاف على المشروعية المالية، فهذا البند الذى بلغ فى العام المالى 2006/2005 حوالى 16.5 مليار جنية يتوجه سرا لتعزيز بند المكافآت لضباط الجيش والشرطة وهو تلاعب محاسبى ممقوت، بخلاف ما يسمى موازنات جهات أخرى والتى تراوحت بين 3.3 مليار جنية إلى 5.3 مليار جنية خلال الفترة من 2002/2001 إلى 2005/2004 . ويمكننا بتحويل نصف هذا " الاعتماد الإجمالى " ، أى حوالى 8 مليار جنية ، لصالح المدرسين بقطاع التعليم الحكومى وإعداد " كادر خاص " لهم ، و من شأن هذا الإجراء وحده زيادة مرتبات المدرسين بأكثر من

ثمانية آلاف جنية سنويا ، أى ما يعادل 900 جنيها شهريا ،فيصبح إجمالى ما يحصل عليه المدرس الواحد شهريا من هذه المقترحات العملية حوالى 1400 جنيها إلى 1700 جنيها بدلا من الوضع الراهن الذى لا يزيد فيه متوسط ما يحصل عليه المدرس على 250 جنيها إلى 500 جنيها شهريا .

أذن المشكلة ، كما هو واضح ليست فى نقص الموارد المالية بقدر ما تكمن فى سوء إدارة لهذه الموارد من جانب رجال الرئيس ، وما أسوأهم .

(جدول رقم (12

تطور المخصصات المالية للتعليم قبل الجامعى خلال الفترة

" بالمليون جنية " 91/1992- 2001/2002

السنوات ديوان عام وزارة التربية والتعليم بقية الهيئات الخدمية التعليمية هيئة الأبنية التعليمية المديريات التعليمية الإجمالى

91/92 437.7 42.8 28.4 2633.7 3142.6

92/93 805.4 54.3 70.3 3294.9 4224.9

93/94 790.5 64.5 1124.1 3594.2 5573.3

94/95 879.2 106.7 1630.6 4224.1 6840.6

95/96 1096.5 174.5 1899.8 5055.2 8226.0

96/97 1758.2 114.9 1999.0 5906.0 9778.1

97/98 3009.8 212.9 1053.0 6423.4 10699.1

98/99 2870.5 235.6 1146.4 7097.0 11349.5

99/2000 3350.6 234.6 1213.5 7596.9 12395.6

2000/2001 3703.0 218.7 1403.7 8724.0 14049.4

2001/2002 4072.5 267.7 1406.8 9648.7 15395.7

المصدر: حتى عام 1997/96 مصدرها مجلدات الحساب الختامى للسنوات 93/92(ص503ص583) و94/93 (ص505ص570ص580) 954/94(ص527ص610) و97/96(ص521ص604ص619) ، وبعد ذلك مصدره مجلدات الموازنة العامة للدولة للسنوات 99/98(ص504ص581) 2000/99(ص506) و2002/2001(ص506ص583ص593).

صحيح أن تطورا ملحوظا قد حدث بعد زلزال أكتوبر عام 1992 ، وأدى إلى إنهيار الكثير من المبانى المدرسية ، مما دفع الحكومة إلى زيادة مخصصات الاستثمار فى مجال الأبنية التعليمية ، ولكن بتأمل الصورة عن قرب نكتشف مدى إنتهازية البيروقراطية المصرية ، والجهاز الإدارى الذى أقتنص الفرصة لتعزيز مكاسبه المالية عبر زيادة أعتمادات الأجور والنفقات الجارية لدى الهيئة المسئولة عن بناء هذه المدارس بحيث زادت تلك المخصصات بصورة هائلة، ودون مبرر موضوعى حقيقى، أللهم سوى الانتهازية الإدارية، ونظرة على تطور مخصصات هيئة الأبنية التعليمية تكشف لنا هذه الحقيقة.

*أين تذهب أموال جهاز الإعلام المصرى؟

إذا كان من المفهوم وجود فلسفة وموقف سياسى للنظام الإعلامي المصرى، مشتق من جملة أفكار واستراتيجيات النظام والحكم السياسى، مثل الحفاظ على علاقة التحالف مع الولايات المتحدة وعدم الإضرار بما يسمى "مسيرة التسوية مع إسرائيل"، وكذا تناول القضايا العربية فى الحدود التى لا تضر مصالح الحكم وأولوياته مع هاتين الدولتين المعتديتين ، وكذلك تقديس مفهوم الملكية الخاصة والقطاع الخاص باعتبارهما قاطرة النمو الاقتصادى – الذى لم يحدث- وعدم المساس بالعلاقات مع العائلة المالكة السعودية أو العائلات المالكة فى الخليج العربى، وكذا عدم المساس بشخص رئيس الجمهورية وعدم توجيه النقد إليه أو إلى سياساته وأفكاره حتى لو مست مستقبلنا ومستقبل أولادنا.

فإن هذه الاعتبارات والقيود قد شكلت عبر الزمن سقفا لحدود " الحرية الإعلامية المصرية " سواء كانت فى وسائل الإعلام الحكومية أو حتى وسائل الاعلام الخاصة أو الحزبية أو ما يسمى خطأ "الصحف المستقلة"، بحيث فرضت بدورها قيوداً على الأداء الاعلامى المسيطر عليه من جانب الحكومة والحكم من حيث:

1– طبيعة الموضوعات محل التناول الإخبارى والإعلامى عموماً.

2– طبيعة انتقاء الشخصيات التى تجرى استضافتها فى التعليقات الإخبارية أو غيرها.

3– طبيعة البرامج الدرامية والمنوعات التى ينبغى أن تراعى تلك الحساسيات سواء كانت متعلقة بالولايات المتحدة أو المملكة السعودية.

4 – الاهتمام بالكم الإعلامى على حساب الكيف الإعلامى والتثقيفى، حيث يزيد عدد ساعات البث التليفزيونى الراهن على 164 ساعة يومياً، خاصة بعد التوسع غير المبرر وغير الاقتصادى وغير الفنى فى القنوات المحلية والإقليمية والمتخصصة.

حتى تلك المحاولات الخجولة والجريئة – نسبياً – التى حاول فيها بعض المسئولين فى قناتى الثقافية والنيل للأخبار توسيع هامش الحرية ، جرى تطويقهما والعودة بهما مرة أخرى الى حظيرة الرسمى والمحدود ، مما أفقد " الشاشة المصرية التليفزيونية " أى طعم مميز ، أو نكهة جادة قادرة على اجتذاب المشاهدين والمتابعين لكل الأحداث الجسام التى تجرى فى فلسطين أو العراق أو السودان أو غيرها ، فلجأ الجميع الى القنوات الفضائية العربية الجديدة مثل الجزيرة والعربية وأبو ظبى ، علاوة بالطبع على CNN , BBC .

فأين أوجه الخلل فى أدائنا الإعلامى الراهن ؟

إذا كان هذا هو الوضع التنافسى المتواضع للأداء الإعلامى المصرى ، خاصة فيما يتعلق بأهم قطاعاته وأكثرها تأثيراً ألا وهو جهاز "التليفزيون" برغم زيادة عدد ساعات بثه الإجمالى الى أكثر من 164 ساعة يومياً بكل قنواته الأساسية (الأولى والثانية والثالثة) والإقليمية أو المتخصصة أو حتى القنوات الخاصة، فإن هذا يطرح سؤالاً حيوياً وهو أين مناط الخلل؟ وهل هو نتيجة نقص فى الموارد المالية أو الكوادر الفنية والبشرية؟

يستطيع المحلل المدقق فى الأداء الإعلامى المصرى، وجهاز التليفزيون تحديداً أن يكتشف مجموعة من الإختلالات الأساسية وهى:

1– لعل أهمها وأكثرها تأثيراً على مجمل الأداء هو تدنى سقف الحرية والسماح الديموقراطى أمام معدى البرامج الإخبارية والحوارية والأفلام التسجيلية والدرامسة وغيرها.

2– ويترتب على ذلك هروب الكوادر الفنية الشابة، خاصة من المخرجين ومعدى البرامج والمذيعين، سواء كان ذلك بسبب تواضع مستوى الحرية وبالتالى القيود المفروضة على إبداعهم، أو بسبب نقص الامكانيات الفنية مثل الاستوديوهات، أو الكاميرات وكذا تدنى الأجور والمكافآت لصغار العاملين والكوادر التنفيذية.

3– سوء توزيع العمل سواء بسبب ضعف المديرين أو بسبب سيادة منطق وروح الشللية والمجاملة داخل القنوات وبين مشرفى البرامج المختلفة .

4– التوسع غير المبرر وغير الاقتصادى فى القنوات التليفزيونية، سواء كانت قنوات إقليمية (من الرابعة وحتى الثامنة) أو القنوات المتخصصة، وتكرار نفس الوظائف والاختصاصات وهو ما أدى إلى تواضع أدائها الفنى والموضوعى.

5– زيادة ساعات البث التليفزيونى بصورة مفزعة ، مما غلب اعتبارات الكم على اعتبارات الجودة وفاعلية الاختيار بدءاً من النصوص وحتى الأداء التمثيلى والإخراج، مما أضعف الشاشة المصرية وأساء إلى سمعتها.

6– انتشار الفساد، أو ما يطلق عليه العاملون فى اتحاد الإذاعة والتليفزيون تعبير "الزيس" وتسمح لوائح الانتاج والإشراف على البرامج بثغرات واسعة تؤدى الى تفشى الفساد وانتشاره، خاصة بين كبار العاملين وقيادات التليفزيون ، ولدينا فى هذا حالات ونماذج قضى فيها القضاء المصرى بأحكام إدانة ، وهى بالقطع ليست الحالات الوحيدة .ويبقى السؤال :

أزمة موارد .. أم خلل فى إدارة الموارد المالية ؟

يدهش المرء من معرفة مقدار النقص الموجود فعلاً فى المعدات الفنية (الكاميرات) أو الاستديوهات، فى هذا المبنى الضخم الذى يضم أكثر من 55 ألف موظف وكادر فنى وهندسى وتحريرى .. إلخ.

خذ مثلاً قناتى النيل للأخبار والثقافية وهما الأكثر جرأة وكفاءة من الناحيتين الاخبارية والثقافية، لا يمتلكان سوى عدد محدود جداً من كاميرات التصوير الخارجى – ربما كاميرتان لكل قناة منهما إن لم تخنى الذاكرة – بما يعجزهما عن ملاحقة الأحداث الهامة سواء كانت سياسية أو ثقافية، وذلك على الرغم من ضخامة الموارد المـالية التى حصل عليها اتحاد الاذاعة والتليفزيون طوال الأحد عشر عاماً الماضية (1992/91 – 2002/2001) والتى زادت على 13.4 مليار جنيه؟ بما جعل هذه المؤسسة واحدة من أكبر الأجهزة أو الهيئات الاقتصادية التى تحصل على اعتمادات مالية وهى أيضاً من أكبر الهيئات التى تحقق خسائر سنوية فى البلاد. والجدول التالى يبين تطور مخصصات جهاز الإعلام الحكومى المصرى خلال الفترة المشار إليها:

(جدول رقم (15

تطور مخصصات قطاع الإعلام المصرى فى الموازنة العامة للدولة

" خلال الفترة 1992/91-2002/2001 " بالمليون جنيه

السنوات ديوان وزارة الإعلام هيئة الاستعلامات اتحاد الاذاعة والتليفزيون الإجمالى

91/1992 47.6 45.0 500.1 592.7

92/1993 54.8 48.8 694.2 767.8

93/1994 63.0 63.0 872.1 998.1

94/1995 77.6 62.3 998.1 1138.0

95/1996 96.9 80.7 1429.8 1607.4

96/1997 115.7 135.0 1392.8 1643.5

97/1998 115.4 72.4 1220.7 1408.5

98/1999 115.7 75.6 1427.7 1619.0

99/2000 116.0 79.4 1718.5 1913.9

2000/2001 116.4 84.2 1476.0 1676.6

2001/2002 116.7 84.8 1673.7 1875.2

الإجمالى 1035.8 831.2 13403.7 15270.7

.المصدر: مجلدات الحساب الختامى للدولة فى السنوات السته الأولى، ثم بعدها من مجلدات الموازنة العامة للدولة

إذن فإن هذا الجهاز الضخم لا يعانى من نقص الموارد المالية، بل المؤكد أنه يعانى من سوء إدارة هذه الموارد وهو ما كشفته وقائع الفساد والانحرافات التى ظهرت فى السنوات القليلة الماضية خاصة فى قضية رئيس قطاع الأخبار السابق (محمد الوكيل)، وهو مازال موجوداً بين كثير من القيادات خاصة ما يتعلق بالتحايل لزيادة مكافآتهم الشهرية عبر ما يسمى "الإشراف على البرامج" برغم أنها من صميم عمل هذه القيادات ومن صميم اختصاصاتها الوظيفية، وهو ما أدى فى النهاية الى رسوب الدور الإعلامى المصرى فى السوق التنافسية العربية والدولية من جميع النواحى الفنية والمهنية .. لماذا ؟

:هنا نستطيع أن نشير ونؤكد على مداخل أساسية لإصلاح هذا الوضع المختل مثل

1– ضرورة إعادة هيكلة التنظيم الراهن لإتحاد الاذاعة والتليفزيون، خاصة مراجعة تجربة القنوات الإقليمية موضوعياً ومهنياً وفنياً، حيث تبين أن معظمها خلال السنوات الخمس الماضية لم يقدم إضافة ذات بال سواء فى المجال الإعلامى أو .فى مجال التنمية بالمحافظات المختلفة

2– العمل فوراً على تقليل ساعات البث التليفزيونى والإذاعى ، فقد زاد البث الإذاعى بدوره من 15 ساعة عام 1952 الى 222 ساعة يومياً عام 1984/83 ثم إلى 254 ساعة يومياً عام 88 / 1989 وبحلول عام 1997/96 كان قد تجاوز 299 ساعة يومياً من البث الإذاعى، أما التليفزيون الحكومى فقد قاربت ساعات بثه حالياً نحو 200 ساعة يومياً . ومن شأن التقليل أن يحقق عدة أهداف استراتيجية فى آن واحد فهو من ناحية سيتيح فرصة أفضل لعملية اختيار الأعمال التى تنتج على الشاشة الفضية من حيث العناصر الفنية المتكاملة (نصوص ، سيناريو ، ديكور ، إخراج .. إلخ) ، كما سيسمح للقيادات التنفيذية والإدارية بالجهاز بإلتقاط الأنفاس ، وسيمنح الأسرة المصرية فرصة للتواصل والحوار بعيداً عن شاشة تقتحم بفضولها وإلحاحها بيوتهم وغرف نومهم ، والقول بأن ذلك من شأنه ترك الفضاء المصرى للبث من الخارج أو الإرسال الإسرائيلى أو غيره هو أكذوبة كبرى لا تنطلى سوى على السذج، فالحقيقة أن الأداء الراهن للشاشة الفضية .المصرية هو الذى من شأنه دفع المصريين جميعاً للبحث عن قنوات أخرى وفضائيات أخرى

3– مراجعة تجربة الفضائيتين المصريتين الأولى والثانية، ودمجهما معا فى فضائية واحدة مع الحفاظ على القنوات الجادة .وتعزيز دورها مثل القناة الثقافية والنيل للأخبار

4– النظر جدياً فى اعتماد نظام كفء ومتجدد الدماء للمراسلين المصريين مصحوبين بكاميرات للتعامل مع الحدث مباشرة ونقله بالصوت والصورة خاصة فى مواقع الأحداث التى تهمنا وتمس أمننا القومى مثل العراق وفلسطين . والسودان

5– مراجعة بل وإلغاء نظام المنتج المنفذ الذى تحول إلى ثقب هائل فى أموال التليفزيون، لا يستفيد منه واقعياً سوى عدد . محدود جدا من قيادات الجهاز سواء الذين مازالوا فى الخدمة أو الذين تقاعدوا لبلوغ السن القانونية

6– مراجعة نظام الإشراف على البرامج الذى أصبح بمثابة وسيلة "احتيال" من جانب عدد كبير من قيادات القنوات المختلفة للحصول على مكافآت هائلة شهرياً برغم أن هذا العمل من صميم الوظيفة القيادية.

7– مراجعة كل الأسس التى تقوم عليها الأعمال الفنية من مسلسلات درامية أو برامج منوعات التى كان لها فى السنوات الماضية دور خطير فى عقلية النشء والشباب وفى زرع قيم سلبية فى الريف والمدينة وفقاً للدراسات الجادة التى اهتمت بمتابعة تأثير الدراما التليفزيونية على أنساق القيم والمفاهيم المصرية فى عصر الحقبة النفطية والانفتاح والصلح مع إسرائيل.

نحن فى أشد الحاجة الى إعلام تنموى حقيقى وليس الى اعلام "ملء الفراغ" أو التسلية ، فما أبعد شعبنا وأمتنا عن الترفيه والتسلية ، وما أقرب الهموم الى قلبه ووجدانه.

*مشكلات صناعة الإعلام المصرى

ثلاث ركائز أساسية يقوم عليها بناء المجتمع الحديث، بصرف النظر عن هيكل الملكية فى هذا المجتمع ، أو نمط علاقات الإنتاج السائدة فيه، أو الأيديولوجيا الحاكمة لأفراده وجماعاته ونظام حكمه، وبصرف النظر كذلك عن مستوى تقدمه أو تخلفه الاقتصادي والاجتماعى، هذه الركائز هى:

الأولى: هيكل اقتصادى وانتاجى ينمو أو فى طريقه للنمو.

الثانية: جيش وقوات أمن واستخبارات تحفظ الكيان والنظام السياسى والدولة.

الثالثة: جهاز إعلامي قادر على التأثير بالصوت والصورة على خلق انطباعات، وصياغة وجدان ورسم خطوط سواء كانت حقيقية أو وهمية.

وتلعب ركائز "أرشميدس" الثلاث هذه أدوارها المتكاملة أو المتنافرة وسط سياق اجتماعى وسياسى وثقافى محدد، ووظائفها وأهدافها بصورة عامة هى ضمان استقرار المجتمع وتحقيق أمن النظام السياسى الحاكم.

بيد أن التجارب الاجتماعية والسياسية الحديثة، قدمت إلينا نماذج متعددة ، بعضها قدر له النجاح فى تكامل الوظائف والأدوار الثلاثة ومن ثم توفير شروط أفضل للحياة وديمومة الاستقرار والتوازن، وبعضها الآخر تناقضت فيه الأدوار والوظائف، واصطدمت فى الكثير من الأحيان،فأدخلت المجتمع كله بطبقاته وقواه المختلفة فى حالة من "التيه" الوطنى والقومى.

ويكمن جوهر التناقض عندما يصبح هيكل الانتاج والاقتصاد فى دولة ما، عاجزاً عن النمو، وقاصراً عن تلبية الحاجات الأساسية والطموحات المعيشية للفئات والطبقات الاجتماعية الفقيرة والتى تمثل الغالبية العظمى فى المجتمع، بينما على العكس، ينمو جهاز الأمن وقوى العنف المنظم للدولة، ويضطر الى استخدام أدوات قهره وسطوته فى مواجهة الاحتجاجات والتمردات الاجتماعية والسياسية المتزايدة من جانب المحرومين فى المجتمع، كل ذلك يجرى وسط خطاب إعلامى وأداء إعلامى بعيد عن الواقع ، مستخدماً ما يسمى أسلوب ومنهج "ملء الفراغ " أو "شغل الفضاءات المفتوحة" والتمويه بالتالى عن الحقائق، بل والذهاب الى حد "اختراع حقائق" أو زرع أوهام، فى محاولة يائسة لتجميل واقع معيشى يراه أبناء المجتمع سيئاً، ويتجه كل يوم الى الأسوأ.

وهنا يسقط جهاز الإعلام كله فى دائرة شريرة وحلقة جهنمية من "عدم المصداقية" سواء فى الداخل بين أبناء المجتمع ذاته أو فى الخارج بين شعوب العالم ونظمه الديمقراطية المفتوح. والحقيقة أن جهاز الإعلام الرسمى أو "الحكومى" بقدر

ما يصبح ضحية لحالة الفشل فى الأداء الاقتصادي والسياسي العام للنظام والحكم ، بقدر ما يمارس بدوره دور الجلاد للحقيقة وللمستقبل فى آن معاً.

هذه الحالة المعقدة والمركبة والملتبسة، تتوه فى زحمة الأداء الوظيفى التقليدى أو الحكومى، وتزداد صعوبة الموقف عندما يصطدم هذا الأداء المتواضع للجهاز الاعلامى الرسمى أو الحكومى ، بواقع عالمى جديد فرضته التطورات العلمية والتكنولوجية فى عالم الاتصالات والمعلومات ، فحولت الكوكب كله الى ما يشبه "القرية الصغيرة"، حيث الحقائق نبضات طيف سابحة فى الفضاء ، يلتقطها كل من يستطيع حيازة أطباق لاقطة ووسط عالم إعلامى جديد ، يزدحم بالفضائيات ونظم البث والإرسال .

والحالة المصرية لم تكن فريدة أو خارج هذا السياق التاريخى بكل ظروفه وملابساته ، ولكن مع توارى أهداف التعبئة الوطنية الى خلفية المشهد ، وبداية عصر تبدل التحالفات الدولية، والانخراط المتزايد فى التعاون والتبعية للولايات المتحدة الأمريكية بكل ما تمثله من تعارض مصالح مع طموحات شعوب هذه المنطقة العربية فى الوحدة والاستقلال وتحرير فلسطين، والانغماس فى مسيرة التسوية السياسية للصراع العربى – الصهيونى على أسس غير عادلة، تغيرت الوظائف المنوطة بجهاز الإعلام المصرى بصورة جذرية ، ورويدا رويدا زحف مفهوم "ملء الفراغ " وشغل مساحة الفضاء المفتوح "حماية " للمجتمع من موجات بث قد تأتى بما هو غير مرغوب رسمياً وغير مطلوب سياسياً للقائمين على إدارة شئون الدولة وأمنها.

ومع تعقد الواقع الاعلامى والاتصال العالمى، ودخولنا فعلاً عصر "السماوات المفتوحة" ازدادت صعوبة المهمة على صناعة الإعلام المصرى والعربى، التى لم تستطع مواجهة خصائص وتحديات الأوضاع الجديدة، وباستثناء عدة قنوات عربية فضائية – مستقلة نسبياً- عن الحكومات التى مولتها، رسبت كل صناعة الإعلام المصرى والعربى فى مواجهة أكبر اختبار وتحد حينما قرعت الولايات المتحدة طبول الحرب بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر، ثم عندما اقتحمت أبواب المنطقة بعنف فكسرت أبواب العراق ، ولوحت للآخرين باقتراب الأجل ولحظة الرحيل.

والآن .. علينا أن نتساءل: أين مكمن الداء؟ وأين جوهر الخلل فى الأداء الاعلامى المصرى؟ هل هو نقص التمويل والموارد ؟ هل هو ضعف الرؤية وقصور السياسات؟ ولكن دعونا قبل الخوض فى الأطر النظرية، أو المعطيات العالمية الجديدة ، نتوقف عند المفهوم ا ذاته، أى مفهوم "الإعلام" فى عصرنا الراهن:

أولاً: مفهوم الإعلام .. ومكوناته:

منذ تلك اللحظة التى حاول فيها الإنسان أن يقيم جسور اتصال وتفاهم داخل جماعته أو بين تلك الجماعة والجماعات الأخرى، أصبحنا بصدد حالة "إعلامية" بالمعنى البسيط والواضح للكلمة، وبصرف النظر عن تواضع هذه الوسائل (بالخطابة المباشرة أو كتابة الرسائل أو إصدار نشرات أو صح.. إلخ) أو تعقدها وتطورها (مثل الفضائيات الراهنة) يظل الجوهر واحدا ألا وهو " نقل رسالة ما محملة بمضمون معين، سواء كان هذا المضمون سياسياً أو ثقافياً أو فكرياً.. إلخ من فرد أو جماعة إلى أخرى ومن مجتمع إلى آخر ، ومن نظام سياسى واجتماعى إلى آخر بهدف التأثير فى قيمه ووعيه وسلوكه وأفكاره ومن ثم تحقيق مصالح هذا الطرف المرسل أو تحقيق بعض أهدافه.

وبرغم أن الرسالة الاعلامية المحملة "بخطاب ما" قد أصبحت أكثر تعقيداً وتداخلاً، بحيث لم تعد فى اتجاه واحد ، بل بين أطراف المجتمع العالمى كله، فإن الحقيقة المؤكدة، أن Feedback Network باتت أقرب الى شبكة تفاعلات متبادلة رواد هذه التكنولوجيا الإعلامية والاتصالية الحديثة، ظلوا محتفظين بقدرتهم الأعلى فى التأثير على الآخرين سواء كان هذا التأثير متخذا طابعا قيمياً أو ثقافياً أو سياسياً أو غيره، بفعل ضخامة حجم الرسائل وسرعة تدفقها المستمرين من ناحية، أو بفعل أثر الحنكة والمهارة فى صياغتها وعرضها من ناحية أخرى.

واللافت للنظر أن الخمسين عاماً الماضية قد شهدت تطورين أساسيين فى عالم الإعلام والاتصال هما:

الأول: التطورات التكنولوجية الهائلة التى أدت عملياً الى ما يمكن أن نسميه "إزاحة الوسائل الإعلامية لبعضها البعض" فلم تعد هناك درجة من التوازن أو التناسب أو التكامل فى الأدوار الإعلامية المختلفة، حيث أزاحت الجريدة الصحفية دور الوسائل الفردية والخطب الجماهيرية، ثم جاءت الإذاعة المسموعة لتزيح قليلاً ما قبلها من وسائل إعلامية وصحفية وغيرها، وإن لم تأت عليها تماماً، ثم جاء جهاز الإرسال التليفزيونى منذ منتصف ثلاثينيات القرن العشرين ليؤثر

بالصوت والصورة ويطغى على ما عداه، وها نحن الآن أمام تأثير طاغ للصورة التليفزيونية كوسيلة لنقل الخطاب الاعلامى والثقافى والسياسى بحيث جاز للبعض القول بأننا فى عصر "التليفزيون".

الثاني: كسر احتكار الدولة لوسائل الإعلام، وبصفة خاصة وسائل الإعلام المرئية "التليفزيون" خاصة خلال العقود الثلاثة الأخيرة ، فقد دخل القطاع الرأسمالي الخاص الى هذه السوق الضخمة، لينقل دون وسطاء (الدولة) رسالته وخطابه المباشر إلى الجماهير العريضة، وإذا كانت الصحف منذ بداياتها بنتاً شرعية للمشروعات الخاصة والأفراد سواء فى العالم الصناعى المتقدم (انجلترا – فرنسا – أمريكا .. إلخ) أو فى الدول المتخلفة (مصر – العراق .. إلخ) فإن التليفزيون تحديداً كان ابناً وحيداً للدولة،خاصة فى دول العالم النامى أو الدول الاشتراكية وفى مصر كذلك.

هذان التطوران، سرى مفعولهما على الحالة المصرية، كما فى غيرها من دول العالم ، ورويدا رويدا احتكرت الدولة لسنوات طويلة، أدوات التأثير على الرأى العام بالصورة (التليفزيون) وكذلك عبر الصحف المقروءة، فأثرت أيما تأثير على توجهات الناس وقيم الجمهور، وخلقت بالتالى بنية فكرية وثقافية تحتاج الى مزيد من الجهد لحلحلة مفاهيمها المحافظة والرجعية.

وعندما دخلت مصر عصر القطاع الخاص الإعلامى ، فى مجال الصحافة والبث التليفزيونى، كان الزمن قد تغير والبنية قد تشكلت والوجدان قد تصلب عند قيم الفردية وتفشى الأنانية وغيرها من القيم السلبية.

ثانياً: الحالة المصرية من إعلام التعبئة والشمولية.. إلى إعلام السوبرمان الأمريكى:

تميزت السياسة التى تحكم جهاز الإعلام المصرى المسموع منه أو المقروء أو المرئى ، منذ ثورة 23 يوليو عام 1952 وحتى عام 1974 بسمات معينة يمكن تقديم أبرز ملامحها على النحو التالى:

1 – أنها سياسة إعلامية تعبوية، تقوم على فكرة حشد الجماهير ككتل اجتماعية – لا حزبية- خلف المشروع القومى الناصرى بكل خصائصه الوطنية والقومية المعادية لإسرائيل والاستعمار الغربى، والدعوة الى وحدة الوطن العربى وتحرير بلدانه التى مازالت ترزح تحت نير الاستعمار مثل الجزائر والجنوب اليمنى وفلسطين وغيرها.

2 – إنها سياسة تركز على دور الرئيس / الزعيم التى تتجسد فيه روح الأمة وحكمتها، فتتحرك السياسة الإعلامية وفقاً لتصوراته ورؤيته، وتهتم بحركاته ومقابلاته، وهى بهذا المعنى تجسد فكرة " الإعلام الموجه "الخادم للرئيس / الزعيم.

3 – إنها سياسة إعلامية غير معنية بفكرة ومفهوم الرأي والرأى الآخر ، أى أنها غير معنية بمسألة الديمقراطية وحرية الرأى المعارض.

4 – إنها سياسة تتعامل مع جهاز الدولة ومع نفسها باعتبارها جزءا لا يتجزأ من جهاز الدولة الرسمى، والمعبرة عن سياسة الرئيس وحكومته، وليس عن الرأى العام واحتياجاته، تحت زعم وظن أن هناك تطابقاً بين سياسات الرئيس والزعيم وحكومته ومتطلبات الجماهير وأمانيهم.

جاءت رياح السبعينات مختلفة وعاتية، وظللت السياسات العامة فى مصر ثلاثة حقائق ومعطيات جديدة عكست نفسها مباشرة على السياسة الإعلامية وسقفها المفترض وهى:

- سياسة الانفتاح الاقتصادي الرأسمالي.

- سياسة الصلح مع إسرائيل وترك المنطقة العربية لافتراس اسرائيلى أمريكى مشترك.

- سياسة التحالف والتبعية المطلقة للولايات المتحدة ودول الخليج العربى والسعودية، باعتبارهم الممولون الجدد للنظام والحكم فى مصر.

وباستثناء عدة شهور من تجربة الحوار السياسى بين أطراف التعدد الحزبى الجدد على شاشات التليفزيون المصرى وبقية وسائل الإعلام طوال شهور عام 1976 وحتى اندلاع أحداث يومى 18و19 يناير عام 1977، فقد ارتد الجهاز الاعلامى المصرى كله والخطاب السياسى إلى حالة الشمولية – دون تعبئة هذه المرة – فلم تعد هناك قضية وطنية أو قومية تشغل الخطاب السياسى الرسمي والحكومى المصرى، ولا خطابه الإعلامى بالتالى، وانخرط الإعلام المصرى فى الترويج لسياسات التسوية واتفاقيتى كامب ديفيد وترديد الشعار الجديد "مصر أولاً".

وهكذا بقدر ما انقلبت السياسة الرسمية المصرية على ثوابتها القديمة للفترة الناصرية (1952 – 1970) بقدر ما تغير الخطاب الاعلامى وتميزت الفترة الجديدة (1974 حتى يومنا) بسمات جديدة يمكن حصرها كالتالى:

1– السمة المميزة الأولى للسياسة الاعلامية والخطاب الاعلامى المصرى هو أنه خطاب "انكفائى" على الذات المصرية، بعيداً عن المفاهيم القومية العربية وقضاياها، علاوة بالطبع على قطع كل صلة له بقضايا التحرر للدول الأفروآسيوية وغيرها فى أمريكا اللاتينية، وتحول المفهوم السائد الى معنى المصلحة بالمعنى الضيق للكلمة، فلا علاقة بمصير مشترك ولا أمن قومى مشترك.

2– السمة الثانية الغالبة على هذا الخطاب الاعلامى وعلى برامجه ، هى مفهوم السوبرمان الأمريكى، حيث تصبح الولايات المتحدة هى محور الكون ومركز العلاقات الدولية والعلاقات المصرية ، وفى مجال الدراما التليفزيونية المصرية على سبيل المثال، نجد زيادة ساعات بث المسلسلات والأفلام الأمريكية والمنوعات الأمريكية بصورة لافتة للنظر، واذا كانت ساعات البث التليفزيونى المصرى قد زادت من 15 ساعة يومياً عام 1976/75 الى 25 ساعة يومياً عام 1983/82 ثم الى 33 ساعة يومياً عام 1989/88 ثم الى 38 ساعة يومياً عام 1992/91 ثم شهدت قفزة جديدة وهائلة عام 1997/96 الى ما يقارب 124 ساعة يومياً، فإن الحيز الذى أصبحت تشغله الدراما الأمريكية والمنوعات الأمريكية والغربية عموماً قد تجاوزت 12 ساعة يومياً معظمها على قنوات الإرسال الرئيسية (الأولى والثانية)، بل إن البرامج المصرية التى باتت تقلد وتحاكى المنوعات الأمريكية والدراما الأمريكية تزيد أضعاف هذا الرقم ، بحيث بدا السوبرمان الأمريكى أو النموذج الغربى هو النمط الكاسح والغالب والمؤثر فى عقلية النشء والشباب.

3– السمة الثالثة هى هيمنة الخطاب الرسمى الحكومى، وضعف حيز ومساحة البرامج الحوارية والسجالية التى بعض أطرافها من المعارضة السياسية، وباستثناء قناة النيل للأخبار وقناة النيل الثقافية، فإن الشاشة التليفزيونية المصرية تكاد تكون حكراً على رموز النظام والحكم، والملتحقين بطابوره من أساتذة الجامعات والصحفيين والكتاب، وهم أقلية ضئيلة فى نسيج الحياة الثقافية المصرية.

4– والصحيح أن إدخال عنصر القطاع الخاص فى قنوات الإرسال التليفزيونى المصرى (دريم ، المحور .. إلخ) كان قد أضاف لفترة محدودة درجة من الحيوية وأضفى طابعا تنافسيا، بيد أن ضغوط الجهات الرسمية – ووزير الإعلام السابق ومن وراءه من القيادات السياسية – على هذه القنوات من أجل إلغاء بعض البرامج وتخفيض سقف حريتها (مثل برامج على المقهى للصحفى إبراهيم عيسى وحوارات الأستاذ محمد حسنين هيكل والفريق الشاذلى فى قناة دريم أو غيرها من القنوات .. إلخ) قد أعاد الصورة مرة أخرى الى وضعها وطابعها القديم الشمولى الطابع والإحتكارى المضمون.

5– وإذا أخذنا بالتوزيع النسبى لتصنيف برامج الإرسال التليفزيونى المصرى – قبل انطلاق القنوات الفضائية الخاصة المصرية والعربية – أى حتى عام 1997 نجده يتوزع بصورة مثيرة للقلق والحيرة حيث كان على النحو التالى:

(جدول رقم (14

توزيع وتصنيف الإرسال التليفزيونى المصرى عام 97/96 و 2005/2004

نوع البرامج عدد ساعات البث اليومى عام 97/6 % من الإجمالى عدد ساعات البث عام 2005/2004 % من الإجمالى

دقيقة ساعة دقيقة ساعة

%درامى 50 21 17.4

%ثقافى 7 10 8.1% 35 18 14.7

%ترفيهى 38 49 40.0% 38 28 22.7

%سياسى 25 17 14.0% 45 14 11.7

%دينى 46 6 5.5% 10 10 8.1

%تعليمى 27 4 3.6% 41 4 3.7

.. .. %خدمات موجهة 34 2 2.1

%إعلانات تجارية 22 9 7.6% 40 1 0.8

... ... %برامج طوائف 25 1 1.01

%المجموع 53 123 100% 23 126 100

.المصدر: الكتب السنوية لإتحاد الإذاعة والتليفزيون

:ومصدر القلق هنا متعدد فهو

أولاً: لا نعرف على وجه الدقة الأساس العلمى والمعايير المضبوطة لمثل هذا التصنيف، فكثيراً ما نجد برنامج مسابقات متواضع المستوى -إن لم يكن تافهاً - مدرجاً فى خانة البرامج الثقافية، بل أن معظم برامج المسابقات التى تعرض فى شهر رمضان تدرج فى تصنيف البرامج الثقافية. وكذلك الأمر فى البرامج السياسية حيث تدرج فيها النشرات الإخبارية التى تفتقر الى الحيوية ونقل الحدث ويغلب عليها الطابع البروتوكولى والبيروقراطي الخانق، مروراً بالتعليقات الإخبارية التى هى أيضاً تحمل فى معظمها رؤية الحكومة المصرية وحدها انتهاء بالبرامج الحوارية التى يطغى عليها ممثلو الحكومة والمرتبطون بها فى الحزب الحاكم كما سبق أن أشرنا ، بحيث نستطيع أن نؤكد بثقة أن هذا التصنيف والتوزيع النسبى للبرامج الواردة فى البيان السابق لا تعبر بدقة عن الأوزان النسبية التى تشغلها البرامج الإعلامية المصرية، بل إننا نذهب إلى أن الغالبية الساحقة للإرسال التليفزيونى المصرى هى للدراما والمنوعات سواء كانت أجنبية أو مقلدة .ومقتبسة منها

ثانياً: أن الحيز الكبير الذى تشغله البرامج الدرامية (17.4 %من الإرسال اليومى) يحتاج الى اعادة نظر وتأمل ، فقد طغى عليه مفهوم التسلية والترفيه ونظرية ملء الفراغ على معايير الجودة والأمانة العلمية والتاريخية ، حتى أن بعض هذه المسلسلات قد قدمت دوافع قائد ثورة يوليو وبقية رفاقه على أنها محض حقد شخصى، وهكذا امتلأت الشاشة الفضية بالكثير من الأعمال الدرامية المتواضعة المستوى من حيث الرواية أو الحبكة القصصية، أو من حيث الموضوعات، أو من زاوية ضعف السيناريو والحوار، أو الحشو الزائد بالأخطاء التاريخية والإساءة لتاريخنا الحديث بصورة مقززة، وقد نال جمال عبد الناصر وثورة يوليو نصيب الأسد فى عمليات "الإساءة المنظمة" تلك على الشاشة الصغيرة المصرية طوال الثلاثين عاما الماضية، ولم تنج من هذه السقطات الكبرى سوى أعمال الكاتب والسيناريست الموهوب أسامة أنور عكاشه والى حد ما وحيد حامد وصفاء عامر ، وباستثناء أعمال من قبيل "ليالى الحلمية" و" الراية البيضاء " و" ضمير أبلة حكمت " و" أبو العلا البشرى " و" فى المشمش" و"العائلة" و"الضوء الشارد" و"رأفت الهجان" و"دموع فى عيون وقحة" التى تركت بصماتها واضحة فى ذاكرة المشاهدين جيلا وراء جيل وفى تاريخ الشاشة الفضية، فقد امتلأت الشاشة .بأعمال سقطت من الذاكرة الجماعية للناس بمجرد انتهاء تاريخ عرضها بأيام قلائل

ثالثاً: إذا تأملنا برامج المنوعات، نكتشف مقدار السفه والتفاهة فى تناول موضوعاتنا واختيار القضايا، وبات يغلب على هذه البرامج تقليد البرامج الأمريكية، سواء من حيث الشكل أو من حيث المضمون ، وبدلا من أن يكون الجهاز الإعلامى "أداة تنموية" بمعنى نقل وعى المشاهدين والشباب خطوة للأمام نجد على العكس فأن كثيرا من البرامج قد نزل إلى المستوى السائد والمتدنى فى وعى الشباب بزعم الاقتراب منهم، فغرق بهم وبنا فى مستنقع شيطانى، وبهذا يعاود الجهاز الإعلامى والشاشة الفضية إنتاج نفس القيم المتدنية التى استزرعت فى مصر من جراء التغيرات السياسية والثقافية التى جرت طوال الثلاثين عاماً الماضية بين الشباب وقطاعات ليست قليلة من المواطنين ، الغريب والمدهش أن تحفل برامج !!المنوعات بأمثال "مايكل جاكسون" الذى ما فتىء يردد كراهيته للعرب وإزدراءه لهم ومساندته وحبه لإسرائيل

رابعاً: من المفارقات المثيرة للدهشة، تواضع المساحة الزمنية التى تشغلها البرامج الثقافية والتى تتوزع على القنوات غير الرئيسية – قناة النيل الثقافية وقناة النيل للأخبار وقناة التنوير- ولا تحظى القنوات الرئيسية مثل الأولى والثانية أو حتى القنوات الإقليمية الكثيرة – بدون مبرر معقول – بأى تناول ثقافى ذى بال ، بينما على العكس، تحفل الشاشة الفضية الحكومية- وينافسها فى ذلك بعض القنوات الفضائية الخاصة الجديدة مثل دريم والمحور – بالبرامج الدينية التى تستضيف نوعيات من الشيوخ ورجال دين يطرحون أكثر الأفكار محافظة ووهابية ، والمغرقة فى السلفية والأصولية، وكأن الشاشة الحكومية تنافس بذلك الجماعات السلفية و"الجهادية" وتزايد عليهم، بينما يحرم المشاهدون من عرض الأفكار العلمية والعلمانية باعتبارها الخلاص الوحيد من حالة الإرهاب الفكرى المغلف بغلالة دينية الذى يلف المنطقة العربية والإسلامية كلها منذ صعود الدول النفطية خاصة العائلة السعودية.

فما هو العقل الكامن والمحرك الخفى للسياسة الإعلامية المصرية خاصة فى قطاع التليفزيون؟ وما هى توجهاته واتجاهاته؟ وما هى آليات العمل وإجراءات التنفيذ المسئولة عن الأداء الإعلامى الحكومى الذى يتدهور بصورة مستمرة من حيث العمق والمضمون ، وإن كان يتزايد حجماً وكماً بصورة غير مسبوقة فى تاريخ الإعلام المصرى والعربى ؟ وأين تذهب المخصصات المالية الضخمة التى يحصل عليها قطاع الإعلام سنويا ؟

هذا ما سنحاول الإجابة عليه فى الأسبوع القادم.

بعد عام من تمديد الرئاسة ..فشل البرنامج الاقتصادى للرئيس مبارك

تمر هذه الأيام الذكرى السنوية الأولى للوعود الانتخابية التى قطعها الرئيس حسنى مبارك على نفسه أثناء ما سمى "المعركة الانتخابية للرئاسة"، وشملها برنامجه الانتخابى .. فما الذى تحقق من هذه الوعود ؟ وما الذى لم يتحقق ؟ تعالوا أذن نحاسب الرئيس. الحقيقة والموضوعية تقضيان القول بأن الرئيس مبارك حينما تسلم مقاليد الأمور، بعد أغتيال الرئيس السابق " أنور السادات " كانت مصر وأقتصادها على حافة الإفلاس ، فلا هى قادرة على تسديد ديونها التى زادت فى عهد الرئيس السادات من أقل من 5 مليارات دولارعام 1970 – بخلاف الديون العسكرية التى قاربت 3 مليارات دولار – إلى ما يقارب 30 مليار دولار ، ولا هى بقادرة على أستثمار نتائج حرب أكتوبر عام 1973 ، والمشاركة فى الغنائم الاقتصادية والمالية الهائلة التى تحققت لدول النفط العربية ، بسبب سياسات الرئيس السادات التى أرتمت فى أحضان الولايات المتحدة الأمريكية، وأقدمت على عقد أتفاقية تسوية و "استسلام" لمطالب "إسرائيل" وشروطها، مما أدى إلى عزل مصر إقليميا ودوليا.

بيد أنه، وبعد مرور أكثر من ربع قرن من تولى الرئيس مبارك الحكم ، يكاد يترك مصر وهى على حافة أنهيار اقتصادي وسياسى وأخلاقى غير مسبوق ، بسبب تحالف طبقة رجال المال والأعمال، التى صنعها السادات بسياساته ورعاها الرئيس " مبارك وعائلته بقراراته وحضوره الدائم على موائد محافلها ومغانمها ، مع طبقة العسكر والبيروقراطية العتيدة.

وعلى الرغم مما سبق وعرضناه فى مقالات ودراسات وكتب ، خلال السنوات القليلة الماضية عن نتائج سياسات الرجل ومخاطرها على مستقبل مصر وأجيالها القادمة ، فأننا نجد أنفسنا مرة أخرى مطالبون بمناقشة وتحليل نتائج هذه السياسة خلال عام من إعادة تنصيبه رئيسا للجمهورية فى ضوء برنامجه الذى قدم به نفسه فى حملته الانتخابية فى سبتمبر من العام الماضى (2005) ، لنتعرف بدقة على ما حققه منها وما لم يحققه.

بيانات الحكومة .. وألاعيب الأرقام

قدمت الحكومة خلال الأسابيع القليلة الماضية، وعبر الصحف الرسمية ، بعض البيانات والأرقام التى تشير إلى الإنجازات التى تحققت فى العام المنصرم وأهمها :

. %أن معدل النمو فى الاقتصاد القومى المصرى قد بلغت 5.9 -1

. أن مستوى التشغيل للعمالة قد قارب 400 ألف فرصة عمل جديدة -2

. أن حجم الصادرات المصرية قد زاد من أقل من 5 مليارات دولار إلى ما يقارب 12 مليار دولار -3

فما وجه الحقيقة فى هذا ؟ وما أنعكاساته على حياة المصريين ؟

يبدو أننا مطالبون فى كل مرة نناقش فيها بيانات الحكومة ودعاويها الاقتصادية، أن نبدأ بعرض البديهيات التى يدرسها طلبة السنوات الأولى بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، أو حتى كليات التجارة، وهى أن غاية أى إنجاز، أو أداء اقتصادي للحكومة هو تحسين أحوال المعيشة لغالبية السكان الذين هم عماد أى مجتمع، والذين يتحددون فى حالتنا المصرية فى الفئات التالية:

1- موظفى الحكومة والقطاع العام وشركاتها ، الذين يبلغ عددهم حوالى 6.5 مليون مواطن، يعولون فى المتوسط حوالى 15 إلى 18 مليون مواطن.

2- العاملون فى القطاع غير الرسمى فى الاقتصاد، والعمالة الهامشية والحرفيين، والذين يقدر عددهم بحوالى 8 مليون مواطن، يعولون فى المتوسط حوالى 24 مليون أنسان.

3- الفلاحون والمزاعون الذين يبلغ عددهم حوالى 3 مليون فلاح ، يعولون بدورهم فى المتوسط حوالى 9 مليون مواطن.

4- وبخلاف هؤلاء هناك عمال وموظفى المشروعات الخاصة والاستثمارية المنظمة- أى الذين لديهم سجلات وتراخيص وحسابات منتظمة – والذين تعرضوا بدورهم لعمليات أستنزاف بشعة حرمتهم من التمتع بنظم التأمينات الاجتماعية والضمان الصحى والأجازات، وغيرها ويقدر عدد هؤلاء حوالى 2 مليون مواطن يعولون بدورهم حوالى 6 مليون أنسان.

بأختصار، فأن هؤلاء جميعا يشكلون حوالى 45 مليون إلى 50 مليون أنسان ، أى ما يمثل حوالى 64% إلى 70% من سكان مصر، فما الذى قدمته حكومة الرئيس "مبارك " لهؤلاء خلال العام الماضى؟ وأين مناط الخطأ والخلط فى بيانات الحكومة؟

إذا عدنا إلى بيانات الحكومة عن إنجازاتها خلال العام الماضى، السابق الإشارة إليها ، نستطيع أن نشير إلى مناط الخطأ والتلاعب الحكومى فى النقاط التالية:

1- أن معدل النمو فى الاقتصاد القومى ، لم يشر إلى ما يعنيه بهذا النمو ، هل يقصد معدل نمو الناتج القومى ؟ أم الإنتاج القومى ؟ أم الناتج المحلى الإجمالى ؟ ويعرف طلاب أقسام الاقتصاد جميعا مقدار الفارق الكبير بين كل هذه التعبيرات والمصطلحات ، وهى كلها لا تشير إلى معنى واحد ، بل إلى معان مختلفة وأحيانا متناقضة ، كما أن هذا البيان يقدم المعدل وفقا للأسعار الجارية ، وليس بالأسعار الثابتة، والجميع يعلم – كما سوف نعرض بعد قليل – أن العام الماضى (والأول فى رئاسة مبارك الخامسة) قد شهد أعلى معدلات التضخم وأرتفاع الأسعار ، بحيث أكتوى منها الفقراء ومحدودى الدخل ، والتى تجاوزت فى معظم السلع والخدمات معدل من 25% إلى 40% مثل أسعار الوقود والمحروقات ، والسلع الغذائية والخضروات ، ومستلزمات الإنتاج كالأسمنت والحديد وغيرها .

(جدول رقم (18

تطور أسعار بعض السلع والخدمات خلال الفترة من سبتمبر عام 2005 إلى سبتمبر عام 2006

(المجموعة الأسعار (بالقرش

سبتمبر 2005 سبتمبر 2006

الخضروات 150 250

البطاطس 200 300

الطماطم 150 300

%متوسط الزيادة خلال الفترة 20

(الألبان ومنتجاتها (بالقرش الكيلو

لبن سائب 250 350

لبن أكياس 250 400

جبنة بيضاء – أنواع مختلفة 950 1200

حلاوة 675 800

(الوقود (باللتر

بنزين (معيار 80 – 90 -92) 100 – 120 130 – 140

سولار 45 75

كيروسين 50 100

أخرى

أرز 200 250

سكر 250 350

صابون 100 – 125 خفض الوزن 25% وبقاء السعر

كبريت (بالقاروصة) 100 150

الخدمات

مترو الأنفاق (بالقرش) 75 100

عربات النقل العام 50 – 75 75 -100

2- كما أن هذا المعدل الحكومى – الزائف – قد تغاضى عن حقيقة ما جرى من أرتفاع فى سعر برميل النفط ، ومصر دولة مصدرة له ، منذ الأحتلال الأمريكى للعراق ، وتصاعد أعمال المقاومة البطولية المسلحة للشعب العراقى ، وما خلقه ذلك من مناخ توتر فى أسواق الطاقة والنفط ، بحيث زاد إلى ما يقرب من 70 دولارا للبرميل، ويقل قليلا بالنسبة للزيت الثقيل الذى تنتجه مصر. وهذا هو السبب فى زيادة الصادرات المصرية ، وليس بسبب خلق أسواق جديدة للمنتجات المصرية ولا "الكويز" أو غيرها.

3- أما الأدعاء بأن أسواق العمل المصرية قد نجحت فى توفير ما يقارب 400 ألف فرصة عمل جديدة ، فهو أمر يعوزه البرهان ، وذلك لعدة أسباب ، منها حالة الركود فى الأسواق وبالتالى فان تصور وجود عمليات توسع أو أستثمارات أنتاجية جديدة ، أو خدمية من القطاعين الحكومى أو الخاص تصبح غير صحيحة على الأطلاق ، ومنها كذلك أن الدولة لا تزال تنتهج سياسات الخصخصة الرامية إلى أنسحابها من الأنشطة الإنتاجية ، مما أدى إلى وقف أى توسعات فى شركات القطاع العام أو قطاع الأعمال العام ، بل العكس هو الصحيح، حيث حالة الأنتظار البليدة من جانب جميع رؤوساء الشركات أنتظارا لعمليات البيع المرتقبه، وما جرته من سياسات "خلو الرجل الوظيفى" أو ما يسمى المعاش المبكر التى

زادت من معدلات البطالة وليس العكس. كما ان الأرقام المؤكدة تشير إلى تواضع حجم الأستثمار الأجنبى المباشر، بأستثناء قطاع الطاقة والبورصات وهى بطبيعتها قطاعات غير منتجة لفرص عمل جديدة أو مؤثرة.

4- وأخيرا فان حالة الكساد والركود فى الأسواق المصرية قد أنعكست سلبيا على المشروعات الصغيرة وما يسمى "مشروعات الشباب"، بحيث يعانى هذا النشاط من مشكلات عويصة ، ليس فى مجال التسويق فحسب ، وأنما فى مجال تسديد القروض لمصادر التمويل المختلفة ، وبالتالى فأن تصور توفير فرص عمل جديدة من خلال هذا النشاط هو تصور غير واقعى.

فماذا قدم الرئيس مبارك وحكومته خلال العام الماضى لمواطنيه وشعبه ؟

نستطيع أن نشير إلى ما قدمه الرئيس لشعبه ومحدودى الدخل هو التالى:

1

-الأسعار والأجور:

كان من أبرز النقاط البرنامجية التى قدمها " الرئيس " فى برنامجه الأنتخابى فى سبتمبر من العام الماضى، هو الوعد بمضاعفة الأجور والمرتبات للموظفين خلال السنوات الستة القادمة من ولايته الخامسة. ويدرك الأقتصاديون خصوصا والمواطنون عموما أن العبرة دائما ليست فى زيادة الأجور الأسمية ، بقدر ما تحمله هذه الأجور من قدرة شرائية معينة ، فعلى سبيل المثال ، إذا زادت الأجور لشخص بنسبة 10% أو حتى 20% خلال عام ، وفى الفترة نفسها زادت أسعار حاجياته الأساسية من سلع وخدمات بنسب تتراوح بين 10% أو 20% أو حتى 30% أو أكثر أو أقل ، فأن المحصلة النهائية قد تكون تدهور قيمة الأجر الحقيقى ، على الرغم مما قد يكون من زيادة شكلية أو أسمية ، وهذا هو ما حدث بالضبط مع وعد الرئيس .

ذلك أنه ومنذ عام 1987 أنتهجت حكومات الرئيس مبارك سياسات تقوم على تقديم علاوة خاصة لموظفى الدولة والقطاع العام وشركات قطاع الأعمال العام تتروح بين 10% و 15% وأحيانا 20% من قيمة الأجر الأساسى ، مقابل تخلى الدولة فعليا عن سياسات دعم الأسعار للسلع والخدمات ، وترك آليات السوق تؤدى فعلها ، ومع ثبات نسبى فى الأسعار خلال الفترة من 1992 إلى 1998 ، حدث بعض التحسن النسبى فى أحوال الموظفين ، أتت عليها آليات الفساد التعليمى تحديدا ، بحيث تآكلت هذه الزيادات مع تكاليف الدروس الخصوصية .

والجديد الآن أنه قد حدثت مصيبتان لمحدودى الدخل، أولهما: زيادة كبيرة وغير متـوقعة فى أسعار السلع والخدمات خلال العام الماضى وحده، تروحت بين 30% و 40% فى أسعار معظم تلك السلع والخدمات.

وثانيهما : أستمرار الفساد التعليمى، ومن ثم زيادة فاتورة تكاليف التعليم الحكومى والخاص ، بحيث أصبحت الزيادة الجديدة التى قدمها "مبارك" للعاملين والموظفين (فى حدود 15% تقريبا) فى العام الحالى لا تفى بمتطلبات الزيادة الكبيرة فى الأسعار، مما يعنى فى المحصلة النهائية تدهور مستوى معيشة هؤلاء الموظفين ، والأسوأ أن القطاع الأكبر من محدودى الدخل الذين أشرنا إليهم ، ويمثلون حوالى 64% إلى 70% من سكان مصر ، قد تضرروا من هذا الوضع الجديد الذى أتى به مبارك لهم فى عامه الأول بعد ربع قرن من الحكم.

2-الإزاحة التعليمية .. كارثة جديدة

من أخطر السياسات التى يتبعها نظام الرئيس مبارك وينفذها وزرائه ، هى ما أسميه سياسات " الإزاحة الإجتماعية " ، حيث تلجأ الحكومة إلى دفع الناس دفعا إلى التعامل مع القطاع الخاص عبر تخلص الحكومة من أعباء الخدمات الضرورية التى يقوم بها أى نظام حكم محترم .

ففى مجال التعليم يجرى تقليص أعداد المقبولين فى الكليات الجامعية الحكومية ، مع رفع درجات القبول بها مما يضطر الأهالى وأولياء الأمور إلى تقديم أوراق أبنائهم إلى الجامعات الخاصة والأكاديميات التى تزيد عن 20 جامعة وأكاديمية خاصة ، كثير منها يفتقر إلى المستوى التعليمى المقبول أو المعترف به مقابل الحصول على مبالغ طائلة .

وجوهر المآساة للأسر المصرية تتمثل فى أولياء أمور الطلاب الذين يحصل أبنائهم على مجموع درجات تزيد على 90% من مجموع النجاح ، ثم يجدون أنفسهم عاجزون عن الألتحاق بالكليات التى يرغبون أو يطلقون عليها كليات القمة (الطب – الهندسة – الاقتصاد – الإعلام .. الخ) مما يدفع أولياء الأمور دفعا إلى التصرف فى أى شىء من أجل إلحاق أولادهم ببعض تلك الكليات التى يرغبون فيها ويطمحون .

هذه الإزاحة الاجتماعية المقصودة ، يكمن ورائها عقل رجال مال وأعمال ، وليس رجال دولة وقادة ، أنهم يحطمون طموح الأجيال الجديدة ، ويدفعونهم دفعا إلى اليأس من كل شىء فى هذا البلد المنكوب برئيسه وعائلته والملتفين حولهم من رجال المال والبيزنس .

البطالة .. وأغتيال جيل كامل-3

لقد أدت سياسات الرئيس مبارك ، ومن قبله سلفه " السادات " إلى تآكل قوى الإنتاج فى مصر ، والتى تعتمد بصفة أساسية على الدور الحكومى والقطاع العام فى مجال الإنتاج ، ومنذ أن تبنى النظام والحكم عام 1974 سياسة الانفتاح الاقتصادى ، ومنح القطاع الخاص ورجال المال والأعمال الدور الأكبر فى الاقتصاد المصرى ، ومعاداة فكرة المشروع العام ، وأنتهاج الرئيس مبارك منذ عام 1991 سياسات الخصخصة ، ووقف تعيين الخريجيين وهناك تراكم فى أعداد العاطلين من الشباب ، بحيث تجاوز عددهم وفقا لبعض الدراسات العلمية المحايدة والموضوعية حوالى 6 ملايين عاطل ، معظمهم من المتعلمين ، وشاهدنا فى عصر " مبارك " مئات الآلاف – دون مبالغة – من الفتيات والشباب المؤهل علميا يجوبون المقاهى والشوارع حاملين سلعا هامشية يتوسولو بيعها ويعرضون أنفسهم إلى مخاطر أخلاقية عديدة ، فهل يرضى الرئيس والسيدة قرينته- راعية المرأة المصرية – أن يجوب أبناؤنا وهم فى سن الإنتاج والعمل فى الشوارع والمقاهى باحثين عن أى شىء .. وكل شىء !!

وقد أستمرت هذه الظاهرة فى التزايد خلال العام الماضى ، خصوصا أن النظام التعليمى المصرى يقذف كل عام حوالى 450 ألفا إلى 500 ألف شاب وفتاة إلى سوق العمل دون توافر فرصة حقيقية .

الدين المحلى .. التأمينات .. والوائع المصرفية -1

استمرت سياسات الرئيس مبارك خلال العام الماضى فى الأتجاه نفسه الرامى إلى تحميل الأجيال القادمة عبء سياساته الاقتصادية الضارة ، فمن ناحية أستمر الأعتماد على تمويل العجز فى الموازنة العامة والاستثمارات الحكومية من خلال الأقتراض المحلى ، عبر طرح أذونات الخزانة والسنادت الحكومية ، ومن ناحية أخرى الأستيلاء القسرى على أموال صناديق التأمين والمعاشات .

والخطير فى العام الماضى هو أقدام الحكومة والنظام على خطوة لها أضرار راهنة ومستقبلية على أصحاب المعاشات وأبنائهم وذويهم ، حيث جرى دمج هيئة التأمينات القومية فى الهيكل التنظيمى لوزارة المالية ، تمهيدا لتغيير النظام التأمينى كله الذى ينتمى – من وجهة نظر رجال المال والأعمال الجدد – إلى النموذج الاشتراكى القديم ، حيث يجرى إعداد " وطبخ " قانون جديد للتأمينات الاجتماعية ، يقوم على نظرية " الدفعة الواحدة " بدلا من النظام القائم حاليا المعتمد على فكرة " الدفعات المستمرة " ، ويهدف النظام الذى يجرى إعداده بمعرفة الوزير " الشيطانى " يوسف بطرس غالى ، إلى تحقيق هدفين خطيرين :

.الأول: السيطرة على أموال التأمينات من أجل إظهار الدين المحلى بأقل من حقيقته أمام مصادر التمويل الدولية

الثانى: نقل عبء نظام التأمين من الدولة إلى الأفراد ، مع تنشيط سوق التأمين التجارى ، وشركات التأمين الخاصة على الحياة ، ومن ثم قصر فائدة النظام التأمينى على صاحب المعاش وحده ، دون بقية المستحقين وفق شروط معينة ، وهو ما سنتناوله تفصيلا فى المقال القادم .

أما فائض الودائع لدى النظام المصرفى ، فهو يعكس بشكل جلى خللا فى الأداء الاقتصادى الحكومى ، فهذه الأموال تركت لتقديمها إلى رجال المال والأعمال لسنوات طويلة ، وأمتنعت عن تقديمها إلى شركات القطاع العام وقطاع الأعمال العام ، بحجج واهية ، وهو ما أدى إلى ما شاهدناه خلال السنوات الماضية من تهرب عدد كبير من كبار رجال المال والأعمال من تسديد هذه الديون، بل هروب بعضهم إلى خارج البلاد حاملا معه أموال البنوك ، وختى الآن ليست هناك سياسة حكومية جادة لنزول الحكومة إلى سوق الاستثمار الإنتاجى، مستفيدة من فائض الوادئع لدى النظام المصرفى المصرى، بل الأدهى هو استمرار سياسة استثمار جزء كبير من هذه الأموال لدى بنوك الخارج، وشراء سندات الخزانة البريطانية وأذون الخزانة الأمريكية وغيرها من أشكال التوظيف والاستثمار.

بأختصار .. وبعد مرور عام على فترة خامسة من حكم الرئيس مبارك ، لا يزال مسلسل الكوارث وتواضع الأداء الاقتصادى والاجتماعى، ناهيك عن التبعية السياسية المطلقة لأمريكا و"أسرائيل" والسعودية قائما، لقد أصبح الرئيس مبارك وعائلته جزءا رئيسيا من مشكلة مصر لا جزءا من الحل.

*!!.. " أحدث صيحات الدرويش .. الإدارة " بالزغزغة

عرفت نظم الإدارة الحديثة مجموعة من الأفكار والنظريات والمدارس العلمية، كلها كانت تبحث عن سبل ووسائل تحقيق أفضل أداء ممكن للموارد المتاحة، سواء كانت موارد بشرية أو أصول إنتاجية أو غيرها.

ومن أبرز هذه النظريات التى سمع بها خبراء الإدارة والعاملين فى الأجهزة الحكومية المصرية منذ أواخر عقد الستينات من القرن الماضى، نظرية "الإدارة بالأهداف "و" الإدارة بالنتائج "و" الإدارة الاستراتيجية " وغيرها من الأفكار والتعبيرات. كما هبت على البلاد خلال عقد التسعينات تعبير جديد لكته الألسن فى دهاليز الإدارة الحكومية فى مصر إلا والتى يقصد بها reengineering management "وهو " الهندرة " وهو اختصار لتعبير ومعنى "إعادة هندسة الإدارة ببساطة إعادة هيكلة الإدارة والهياكل التنظيمية بالمنشأة باستخدام أدوات العلوم الهندسية، بحيث تتخلص من الأنماط التقليدية واللجوء إلى نظم مختلفة تتواءم مع التطورات المذهلة فى علوم الاقتصاد والاتصالات والتكنولوجيا الحديثة ونظم المعلوماتية .

والجديد فى الأمر ، هو ما تفتق عنه وأبتكره عقل مفلس ، هبط على حقل الإدارة العامة فى مصر ، وهو السيد " أحمد درويش " وزير ما يسمى وزارة التنمية الإدارية ، والذى أسماه " الإدارة بالضحك " ..!1

لقد هال الرجل ، بكل ما تميز به من قلب عطوف ، وفكر متجدد يدعوا فيه إلى وضع قانون جديد للخدمة المدنية فى البلاد ستؤدى لا محالة إلى التخلص من مئات الآلاف من الموظفين تحت مسمى " نظم التعاقد " بدلا من الوظائف الدائمة ،

وشغل الوظائف القيادية بالمحاسيب والأقرباء وغيرهم، حالة الكآبة التى تتبدى على وجوه الموظفين والمواطنين عموما فى البلاد، فتفق ذهنه على ما أسماه " الإدارة بالضحك " عبر صياغة مجموعة من البرامج التدريبية – وهو كله بثمنه !!.. برضه – لتعليم الموظفين بالجهاز الإدارى للدولة، كيف يضحكون أثناء أداء العمل

والحقيقة أنه بقدر ما تحمل الفكرة من إقرار واعتراف المسئول عن الوظيفة العامة فى مصر، بقدر الكآبة والعبوس، اللذين يميزا ملامح وسلوك المصريين عموما والموظفين على وجه الخصوص، والتى هى نتيجة طبيعية لسياسات هذا النظام ورجاله – وهو واحد منهم هبط بمظلة المحسوبية وقلة الكفاءة على حقل الإدارة العامة فى أسوأ فترات التاريخ المصرى – سواء فى مجال تدنى مستوى الأجور والمرتبات خاصة لدى العاملين فى المحافظات (ونسبتهم حوالى 65% من إجمالى الموظفين فى الدولة)، أو فوضى نظم العمل وسيادة مناخ عمل غير إيجابى، وتواضع مستوى التجهيزات المكتبية وبيئة العمل عموما فى المصالح الحكومية - وأحيله فى هذا من باب التثقيف الذاتى لقراءة مؤلفاتى وكتبى فى هذا المجال – بقدر ما تكشف عن تواضع الخيال وغياب الرؤية لدى هذا الوزير، وسطحية تفكيره فى القضايا محل النقاش والجدل العام.

فمثلما ابتليت مصر بوزراء من أمثال وزير التموين السابق (حسن خضر) الذى ذهب إلى حد اقتراح تأجير أراضى فى كندا لزراعة القمح وتلبية حاجات المصريين منه ..!! وكذلك ما ابتليت به من وزير بعينة "يوسف والى" الذى تبنى طوال ربع قرن استراتيجية زراعة الفراولة والكانتلوب وغيرها من زراعات النباتات العطرية بديلا عن زراعة المحاصيل الاستراتيجية كالقمح والأرز والشعير بحجج متهافتة من عينة تصدير المنتجات الأولى الأعلى سعرا فى السوق العالمية ، وشراء القمح وغيرها الأقل سعرا ، وغاب عنه وعن القيادة السياسية التى عينته وأبقته على قلوبنا ربع قرن كامل، الأبعاد الاستراتيجية لتأمين المقومات الأساسية لغذاء الشعب المصرى، حتى لو تنازلنا عن بعض الأرباح المالية القليلة الشأن. وكان من نتيجة هذه السياسات أن أسلمت القرار السياسى المصرى للولايات المتحدة ، تماما مثلما فعلوا فى موضوع تنويع مصادر السلاح ، فإذا به بعد عشر سنوات من إعلان هذه السياسة عام 1974 ، نتحول إلى زبون دائم لمصدر واحد ووحيد للتسلح هو الولايات المتحدة الأمريكية ، أى ببساطة فى قبضة إسرائيل.

كما كان من نتائج سياسات وزير الزراعة السابق ، استيراد مبيدات " مسرطنة " لا نعرف حتى الآن على وجه اليقين كم من المصريين أصيبوا بهذا المرض الفتاك من جراء استخدام تلك المبيدات المسرطنة طوال عشرين عاما من سياساته ، كما ابتليت مصر بوزراء من عينة "محمود محي الدين " الذى تحول بلا فخر إلى دور أستاذه الذى علمه السحر "د. عاطف عبيد " أى إلى المصفى والسمسار لبيع أصول مصر الإنتاجية بأبخس الأثمان ، فى عمليات بيع يشوبها الكثير من الغموض ويحيط بها الكثير من الفضائح وعلامات الاستفهام ، وليس أقلها صفقة أو فضيحة بيع " عمر أفندى ".

وهكذا فنحن اليوم أمام وزير لا يدرك الفرق بين المظاهر والأسباب ، وبين السلوك والدوافع ، وبين الظاهر والباطن ، فالشعب المصرى المشهور عنه إطلاق النكات، والضحك على النكات، والعيش بالنكات، كوسيلة للتسرية وتخيف ضغوط الحياة، والصبر بها على المكارة، قد تحول فعليا إلى شعب عبوس، مكتئب، حزين، والسؤال الذى لم يسأله هذا الوزير إلى نفسه، ولم يشغل تفكيره بالبحث عن إجابة له هو: لماذا حدث هذا التحول النفسى الرهيب؟

أذن لم يحاول الرجل البحث عن إجابة أمينة لهذا السؤال، وكذلك يفعل بقية زملائه من المسئولين والوزراء، ذلك أن تلك الإجابة كانت ستذهب بهم إلى طريق العروبة.. !!

نعم .. الطريق المؤدى إلى من عينهم فى مناصبهم، إلى رئيس الجمهورية وعائلته الذين يتصرفون فى الدولة والشعب كأنهم قطيع من الأغنام، يورثونهم، ويستعبدونهم، ويمارسون عليهم كافة أشكال القهر والتعذيب، ويرى الموظفون ويسمعون كل يوم عن الفساد المستشري، وأحمد نظيف أحد رموز هذه السياسة، مثلما كان عاطف عبيد، مثلما هو علاء أو جمال، أو غيرهم.

ومثلما استشرى الفساد بين كبار المسئولين فى القمة، بدأ الموظفون والمصريون عموما يمارسون الفساد على قدر حاجاتهم ، فلا مانع من قبول "الإكراميات" لأداء الواجبات الوظيفية ، ولا مانع من قبول الرشاوى فى المحليات إلى العنق ، ولا مانع من تعاطى الدروس الخصوصية لدى المدرسين ولتذهب قيم الأستاذية إلى الجحيم ، ولا مانع فى المحاكم من تعاطى الرشاوى من كل نوع من أجل ضمان سير إجراءات التقاضى، ويراها ويعرفها القضاة وأعضاء النيابات جهارا نهارا فى المكاتب المجاورة ولدى قلم المحضرين وسكرتيري الجلسات وغيرها كثير . وبالمقابل أصبح الشباب بلا أمل فى المستقبل ، لقد بلغت معدلات البطالة حوالى 25% من القوى العاملة ، أى أننا أمام 6 مليون عاطل من الشباب والفتيات ، معظمهم قد تعلم كما طلبنا منهم ، وبعضهم قد تفوق كما حلم وتمنى.

.كل هذا قد كسر فى المصريين شيئا من كرامتهم، واعتزازهم بأنفسهم

.نعم .. كل هذا قد جرح كبرياءهم ، حتى وإن أخفوا ذلك فى ملامحهم

.نعم .. لقد أنكسر فينا إحساسنا بالأمان الوظيفى ، والآمان النفسى

.نعم .. لقد فقدنا القدوة فى القيادة، وفقدنا القدوة فى آباءنا

. وكان طبيعيا بعد كل هذا أن تعتلى ملامح المصريين بالكآبة والحزن، وليس الموظفين وحدهم

أما إذا أردنا أن نستكمل مسرح العبث واللامعقول ، الذى يديره الوزير " أحمد درويش " فى وزارته الوهمية تلك، فإننى أقترح عليه ومن واقع خبراتي الإدارية والاقتصادية، أن يقوم بإصدار كتاب دورى على كافة مصالح وأجهزة الدولة، يلزمها فيها باستحداث نشاط تنظيمى جديد داخل هذه الوحدات الإدارية بمسمى " قطاع الضحك والمسخرة" يرأسه رئيس قطاع ويتدرج وظيفيا، بحيث تستحدث مجموعة نوعية جديدة بمسمى " المجموعة النوعية للمزغزغتية " تتكون من " كبير مزغزغاتى " نزولا إلى وظيفة " مزغزغاتى أول " و " مزغزغاتى ثان " و " مزغزغاتى ثالث " . ولله فى خلقه شؤون ..؟

مخاطر مشروع قانون الوظيفة العامة على الموظفين

أنشغل الفكر والفقه الإدارى المصرى منذ منتصف القرن الماضى، بقضية من أكثر القضايا تعقيدا وتشابكا، إلا وهى "قياس كفاءة إداء العاملين" بالمنظمات الحكومية والخدمية ، وكان الجهد منصبا على كيفية وضع نظام يضمن ترتيب كفاءة العاملين من ناحية ، وكشف القدرات المميزة من ناحية أخرى. وفى هذا الأطار تكشف دراستنا تلك التطور الفكرى والفقهى التاريخى، وما أسفرت عنه التجربة العملية من مشكلات، وإيجاد حلول تتناسب مع الحقائق الجديدة فى مجال .الإدارة الحكومية، والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية المصاحبة لها

وبعد مرور أكثر من نصف قرن عاد الحديث مرة أخرى حول مراتب ومعايير تقدير كفاءة العاملين، مما أستلزم تأصيل موقف نظرى ممزوج بالخبرة العملية وتفعيل أفضل ما وصل إليه الفكر الإدارى والفقه المصرى والمعبر عنه فى القانون رقم 47 لسنة 1978 وتعديلاته، ومناقشة الأفكار الجديدة المطروحة بشأن تعديل نظام قياس كفاية الأداء ومدى قدرتها على حل معضلات الواقع الراهن ، خاصة بعد أن تردد أكثر من مرة حديث وزير التنمية الإدارية، وغيره من الهابطين .بالبراشوت على حقل الإدارة الحكومية والوظيفة العامة

وتكشف الأفكار التى طرحها هؤلاء (الأهرام بتاريخ 2005/12/21) عن مدى السذاجة فى طرح أفكار ووضع مشروعات قوانين ، ستؤدى لا محالة إلى إهدار حقوق العاملين من جهة ، وتفتح الباب واسعا للوساطة والمحسوبية بعد .شرعنتها قانونيا

التطور التاريخى لنظام تقارير الكفاية-1

أستقر الرأى منذ قرن مضى على أهمية تقدير كفاية الأداء للعاملين بالإدارة الحكومية، ويظهر ذلك واضحا مما نصت :عليه النظم الحاكمة للوظيفة العامة وفقا للتطور التالى

صدر الأمر العالى فى 1883/4/10 متضمنا أول نظام لائحى للوظيفة العامة فى مصر، أوجبت أحكامه إجراء بيان - لأحوال جميع المستخدمين ، وبناء عليه يتم أعداد جداول الترقى.

ولم تستمر تجربة تقدير كفاية الأداء للمستخدمين ، فصدر الأمر العالى فى 1893/12/2 والأمر العالى فى 1901/5/24 - ، وتغيب فيهما تنظيم مسألة تقدير كفاية الأداء، ومع هذا ظلت التعليمات تؤكد أهمية مراعاة الجدارة فيما يخص الترقيات والعلاوات، إلا أن غياب المظلة التشريعية أفقد هذه التعليمات القوة التنفيذية.

ولنصف قرن لاحق ظل دعاة الإصلاح الإدارى ينادون بضرورة عودة نظام الجدارة، بأعتباره أحد الوسائل الضرورية لتصويب مسار الإدارة الحكومية ن عبر استخدام نظم قياس كفاية الأداء.

عام 1950 ، وصدر sinker وقد استجابت الحكومة المصرية لدعاة الإصلاح الإدارى بعد إعداد تقرير الخبير الإنجليزى القانون رقم (210) لسنة 1951 متضمنا تنظيما شاملا لتقدير كفاية الأداء تتمثل فى:

- إعداد ملف لكل موظف يتضمن الملاحظات المتعلقة بأداء العمل .

- إعلان الموظف بتقرير كفايته وإقرار حق التظلم .

- الإعتداد بتقدير الكفاية عند الترقية ومنح العلاوات .

- تقدير كفاية الأداء يكون بمرتبة جيد أو متوسط أو ضعيف .

- يخضع جميع الموظفين لنظام تقارير كفاية الأداء عدا درجة مدير عام ورؤساء المصالح .

وقد أدخلت تعديلات على نظام العاملين بمقتضى القانون رقم 73 لسنة 1957 وكان أهمها :

- التقارير السنوية سرية لجميع الموظفين من الدرجة الثالثة فما دونها .

- إعلان الموظف الذى يكون تقريره بدرجة ضعيف فقط .

- مراتب الكفاية للأداء تعدلت إلى "ممتاز" أو جيد أو "مرض" أو ضعيف .

- الموظف الذى يقدم عنه تقريران بمرتبة ضعيف ينظر فى أمر نقله لوظيفة أخرى، وإذا قدرت كفايته بعد ذلك بذات المرتبة يتم فصله .

وكانت النتائج المحققة من نظام قياس كفاية الأداء محدودة ، وصدر القانون رقم 46 لسنة 1964 ، متضمنا أحكاما جديدة تمثلت فى :

- الموظفون حتى الدرجة الثالثة يخضعون لنظام تقاير الكفاية السرية ، ويعلن فقط من قدرت كفايته بمرتبة ضعيف أو دون المتوسط .

- مراتب الكفاية تكون " ممتاز " أو " جيد " أو متوسط ، أو دون المتوسط أو ضعيف .

- يجب لفت نظر العامل إلى أن أداءه دون المتوسط مع ذكر المبررات .

- ويحرم من الترقية والعلاوة من يوضع عنه تقرير بمرتبة ضعيف أو تقريران بمرتبة دون المتوسط .

ثم صدر القانون رقم (58) لسنة 1971 متضمنا أحكاما مماثلة لما تضمنه القانون السابق (رقم 46 لسنة 1964) ، إلا أنه أدخل تعديلا بشأن الفئات الخاضعة لنظام تقارير الكفاية ، وبمقتضاه يخضع جميع العاملين عدا شاغلى وظائف الإدارة العليا فضلا عن شاغلى الفئة التى يبدأ مربوطها المالى بمبلغ 876 جنيها .

أن أهم ما ترتب على تطبيق القانون رقم (46) لسنة 1964، وتأكد مع القانون رقم (58) لسنة 1971 ، أن قياس الأداء أصبح يتميز بطابع السرية ، ونجم عن ذلك إلغاء عملى للنظام !!..

ثم صدر القانون رقم (47) لسنة 1978 ، والذى أخذ بتطبيق نظام ترتيب الوظائف، وتبعه صدور قرار رئيس الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة رقم (134) لسمة 1978 ، وقد تضمن القانون نظام لقياس كفاية الأداء تمثل فى أن تضع كل وحدة معايير يتم قياس كفاية الأداء على أساسها، مع أعتبار أن مستوى الأداء العادى يمثل حدا لكفاية الأداء (المادة 28).

كما أستحدثه قانون 47 لسنة 1978 فى نظام قياس كفاية الأداء حيث ينبغى التمييز القانونى والإدارى بين مفهومين:

الأول: معايير قياس كفاية الأداء.

والثانى: عناصر التقييم ذاتها.

فالمعايير قد تختلف طبقا لأختلاف النشاط (كالطبيب أو المدرس أو المهندس، أو العامل أو الموظف .. الخ) بينما عناصر تقييم أداء العمل وفقا للخطة المعتمدة والقدرات الإدارية أو الفنية، وكذلك الجوانب السلوكية تكاد تكون واحدة، كما أستحدث القانون العناصر التالية:

1- أن مراتب كفاية الأداء تقدر بمرتبة " ممتاز " أو جيد أو متوسط أو ضعيف وفقا للمادة 28 من القانون .

2- يخضع جميع العاملين دون أستثناء لقياس كفاية الأداء .

3- يعلن جميع العاملين بمستوى أدائهم ، ولهم حق التظلم مع مراعاة إخطار العامل الذى يكون أدائه أقل من المستوى العادى أولا بأول .

4- يحرم العامل من الترقية والعلاوة إذا قدر بمرتبة ضعيف .

5- العامل الذى قدرت كفايته ضعيف سنتين متتاليتين ينقل لوظيفة أخرى ، فإذا تبين للجنة شئون العاملين عدم صلاخيته لوظيفة أخرى ، أقترحت فصله ، وإذا حصل على مرتبة ضعيف فى السنة التالية لنقله لوظيفة أخرى ، يفصل من اليوم التالى لأعتبار التقرير نهائيا .

6- تكون الترقية بالأختيار فى حدود النسب التى حددها المشرع من العاملين الحاصلين على مرتبة ممتاز فى السنتين السابقتين على الترقية ، فإذا لم يكن من هو مستوف لهذا الشرط تكون الترقية للحاصلين على مرتبة جيد .

7- منح العلاوات التشجيعية للحاصلين على مرتبة ممتاز فى السنتين السابقتين على منح العلاوة .

ويتبين من هذا العرض ما يلى:

أولا: أن التشريعات المنظمة للوظيفة العامة قد تطورت من الطابع السرى لقياس كفاية الأداء منذ القانون رقم (73) لسنة 1957 ، إلى علانية التقرير كما نص على ذلك فى القانون رقم (47) لسنة 1978 .

ثانيا: أن التشريعات المنظمة للوظيفة العامة منذ القانون رقم (210) لسنة 1951، وحتى صدور القانون رقم (47) لسنة 1978 وتعديله بالقانون رقم (34) لسنة 1992 ، قد أعتمدت فكرة تدرج مراتب قياس كفاية الأداء ، حيث أعتمد القانون (210) ثلاث مراتب هى (جيد – متوسط – ضعيف) حتى أستقرت فى القانون (34) على خمس مراتب هى (ممتاز – جيد جدا – جيد – متوسط – ضعيف) لتتماشى مع تطور الفكر الإدارى الذى أنتهى إلى تدرج مستويات الأداء وفقا لمفاهيم ومعايير تتمايز بها درجات كفاءة أداء العاملين .

ثالثا: برزت فكرة الربط بين مرتبة "ممتاز" ومنح كل الحقوق والمزايا مثل الترقية والعلاوات التشجيعية وشهادات التقدير والمنح الدراسية وغيرها.

رابعا: ظل المشرع الإدارى عند موقفه تجاه الحاصلين على مرتبة ضعيف، والذى تدرج من الحرمان من العلاوة والترقية، ليصل إلى حد أنهاء الخدمة بضوابط معينة.

خامسا: لم يقتصر أستئثار الحاصلين على مرتبة "ممتاز" بالحقوق والمزايا المقررة بمقتضى القانون، بل أمتدت إلى المزايا المقررة وفقا للوائح الداخلية لكل وحدة والتى تشمل:

- المنح الدراسية.

- المنح التدريبية.

- الإعارات الخارجية.

- المنح الخارجية .

وترتب على تطبيق هذه الأحكام أعتبار مسألة حصول الموظف على درجة "ممتاز" أمرا ذو أهمية قصوى ولا نبالغ إذا قلنا مسألة حياة أو موت، مما أخضع الرئيس الإدارى لضغوط نفسية وأنسانية ، وساهم بالتالى بشكل مباشر فى تكوين " ظاهرة " الكل ممتازون !!..

وهكذا بدا واضحا أن أهمية قياس كفاية أداء العنصر البشرى قد حسمت منذ أكثر من قرن مضى، إلا أن النقاش الإدارى ظل عالقا حول مدى جدوى النظام ومعايير تفعيله ، خاصة وأن المظلة التشريعية للنظام ترواحت بين الوجود الكامل (القانون 210 لسنــة 1951) والوجود الجزئى (القانون رقم 73 لسنة 1957 والقانون رقم 46 لسنة 1964، والقانون رقم 58 لسنة 1971) وعودة النظام كاملا بمقتضى القانون رقم (47) لسنة 1978 ، والمتضمن علانية التقرير والأخطار به ، والتظلم والربط بين تقدير الكفاية والحقوق والمزايا الوظيفية.

ومن أهم ما يلاحظ على التشريعات المتعاقبة أنها أغفلت معالجة فاعلية المعايير التى يعمل من خلالها نظام قياس كفاية الأداء، فأنعكس ذلك سلبا على العائد من التطبيق ، وظل الخلط قائما بين الجدوى من النظام وكيفية تفعيله ، وهو ما حدا بالمشرع الإدارى إلى إدخال تعديل بمقتضى القانون رقم (24) لسنة 1992 ليضيف مرتبة " جيد جدا " إلى تدرج مراتب الكفاية المقررة فى القانون رقم (47) لسنة 1978 المعمول به حاليا.

نتائج تطور نظم قياس كفاية الأداء الراهن (2):

برغم تنبه المشرع الإدارى إلى ضرورة معالجة ظاهرة "الكل ممتازون" والتى أدت إلى تفشى حالة إدارية سلبية تمثلت فى:

1- تساوى غير موضوعى بين المجدين والممتازين بحق، والمهملين ومتواضعى الأداء.

2- إهدار أحد أهم أركان العمل الإدارى وهو الثواب والعقاب.

3- أنتشار مناخ من الصراع غير الإيجابى، وحالات من الأنهيار النفسى، إذا ما قدرت كفاية أحد العاملين أو الموظفين بمرتبة أقل من "ممتاز".

4- وضع الرئيس الإدارى فى موقف شديد الصعوبة نفسيا واجتماعيا وإداريا .

قصور التعديل التشريعى عن معالجة المشكلة (3):

برغم أن المشرع الإدارى كان يتغيا من إدخال مرتبة "جيد جدا" على مراتب تقارير الكفاية المقررة معالجة ظاهرة "الكل ممتازون"، فأنه لم يضمن التعديل إعادة ترتيب الحقوق والمزايا الوظيفية، بحيث يتحقق نوع من التوازن بين تدرج مراتب الكفاية، وتدرج منح الحقوق والمزايا الوظيفية، وعلى نحو يسمح بدرجة من المرونة لدى الرئيس، مع أتاحة الفرصة للعاملين – ووفقا لتدرج مراتب كفايتهم – من الحصول على الحقوق والمزايا.

وقد صارت القرارات التنفيذية على نهج المشرع فيما يخص الربط الجامد بين مرتبة " ممتاز " والمزايا الوظيفية المختلفة . . مما ساهم فى تزايد حالة " الألتباس " والتعقيد، وخلق مناخ من الضغوط على كل من الرئيس والمرؤس

رؤية جديدة حول التعديلات المقترحة (4):

طرح الآن داخل الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة، ووزارة التنمية الإدارية وعلى المشرع الإدارى فكرة أستبدال النظام الراهن بنظام جديد يقوم على الآتى:

1- أتخاذ معيار الأداء " الجيد " أساسا لقياس كفاية الأداء ، خلافا لما هو مقرر الآن من الأعتداد بمعيار الأداء "العادى"، بما يعنى دمج مرتبتى (متوسط وضعيف) الموجودة فى النظام الحالى لتكون فى مرتبة " غير كفء " ، ثم دمج ثلاث مراتب معمول بها فى النظام السارى الآن وهى (جيد وجيد جدا وممتاز) لتكون بمرتبة واحدة هى "كف ".

2- أعتماد مرتبتين فقط لكفاية الأداء هما ، كفء وغير كفء .

3- إلزام الرئيس الإدارى المختص ، بأن يضع ترتيب العاملين تحت رئاسته والمقدر كفايتهم بمرتبة " كفء " فى ترتيب تنازلى لشاغلى كل درجة مالية.

4- أن ترتيب مرتبة الكفاية " كفء " هو أساس الترقية بالأختيار.

والسؤال هو: هل المقترحات المشار إليها والمقدمة فى مسودات القوانين المعروضة من وزارة التنمية الإدارية كفيلة بحل المشكلة؟

الحقيقة أن التناول الموضوعى للمقترحات والأفكار التى عبر عنها وزير التنمية الإدارية مؤخرا لن تؤدى إلى حل المشكلات الراهنة ، ويمكننا هنا أبداء الملاحظات التالية:

1- أن أختزال مراتب الكفاية فى مرتبتين فقط (كفء وغير كفء) ليس كفيلا وحده بحل مشكلة الكل "ممتازون"، حيث تؤكد الخبرة العملية الطويلة أن الجميع سوف يتحولون إلى " كفء).

2- حتى فى حال الترتيب التنازلى، فأن هذا سيقتضى ترتيب الحقوق والمزايا الوظيفية مثل (الترقية، العلاوات، المنح .. الخ) على نحو يربطها بالترتيب العددى التنازلى.

3- أن المقترحات الراهنة والتى تتسم بالجمود من شأنها أن تخلق حالة نفسية وإدارية متناحرة بين العاملين ، سواء كانوا رؤساء أو مرؤوسين.

4- إن إلزام الرئيس بوضع ترتيب تنازلى لمرتبة "كفء" وربطه بالحقوق والمزايا الوظيفية، خاصة الترقية سوف يؤدى إلى محدودية فرص الترقى ويقصرها على المتقدمين فى الترتيب العددى، مما يزيد من حالة التناحر بين العاملين.

5- النظام المقترح لا يضمن تحييد عناصر التحيز والمجاملة من جانب الرؤساء لبعض مرؤوسيهم، خاصة فى ظل غياب معايير موضوعية، ونظام صارم للتقييم الدورى للمرؤوسين.

6- وضع الرؤساء تحت ضغوط مزدوجة بسبب إلزامهم بترتيب مرؤوسيهم تنازليا، حتى لا تقدر كفاية الرؤساء أنفسهم بمرتبة "غير كفء"، مما يؤثر سلبا على سلامة عملية التقدير.

7- تكوين حالة من الضغوط الشديدة على كل من الرؤساء والمرؤوسين ، تؤدى إلى أضعاف فرص خلق بيئة عمل تعاونية، تحرمنا أمكانية تفعيل نظام فرق العمل ، الذى يمثل ملاذا ومخرجا لمواجهة تضخم الهياكل الوظيفية والتنظيمية بالجهاز الإدارى للدولة فى ضوء الوضع الراهن .

8- لم تتضمن المقترحات المعلن عنها كيفية التعامل مع الأثر القانونى لحصول أحد العاملين على مرتبة " غير كفء " لسنتين متتاليتين ، هل سيكون بنفس الأثر الذى وصفته المادة (35) من القانون رقم (47) لسنة 1978 ، أم سيكون له أثر قانونى مختلف؟

أفكار ومقترحات بديلة بشأن حل مشكلة النظام الراهن (5):

عبرت ظاهرة الكل "ممتازون" عن مشكلة عميقة فى الأداء الإدارى والوظيفى المصرى، ولم تكن هذه الظاهرة سوى نتاج موضوعى لمجموعة من الإجراءات العملية الإدارية التى استمرت لسنوات طويلة بالإدارة الحكومية، والتى بمقتضاها تم الربط الميكانيكى الصارم بين الحصول على مرتبة "ممتاز" والحقوق والمزايا الوظيفية المقررة قانونيا وفى اللوائح التنفيذية الداخلية بكل وحدة إدارية.

وبرغم تنبه المشرع الإدارى لخطورة استمرار ظاهرة "الكل ممتازون" ما دعاه إلى إجراء تعديل تشريعى تم بمقتضاه أدخال مرتبة "جيد جدا" ضمن مراتب الكفاية المقررة فى قانون العاملين وذلك عام 1992 ، بيد أن هذا الإجراء لم يستكمل بما هو ضرورى ويتمثل فى مجموعة من الإجراءات التى نراها هامة مثل:

1- فى حال الترقية بالأختيار، ينص على أن يكون أخر تقريرين للمرشح للترقية بمرتبة "ممتاز" أو ثلاثة تقارير بمرتبة " "جيد جدا .

2- بالنسبة للعلاوات التشجيعية ينص أيضا على أن يكون أخر تقريرين بمرتبة "ممتاز " أو أخر ثلاثة تقارير بمرتبة "جيد جدا " .

3- وفى حالة المزايا الأخرى (المنح الدراسية أو التدريبية) فينص أيضا على الأحكام السابقة التى عرضناها أعلاه.

4- إلزام الرئيس المختص بوضع التقرير بتسلم سجلات يدون فيها أولا بأول وبصورة دورية (كل ثلاثة شهور) مستوى أداء العامل وفقا لجميع عناصر التقييم المعمول بها فى التقرير، وتكون هذه السجلات محل نظر الرئيس الأعلى عند وضع التقرير النهائى للموظف أو العامل.

5- تقديم مشروع قانون بتعديل المواد المتعلقة بنظام قياس كفاية الأداء، والمنصوص عليه بقانون العاملين المدنيين بالدولة رقم (47) لسنة 1978، على أن يتضمن مشروع القانون المقترحات السابقة مع مراعاة تعديل القرارات التنفيذية واللائحية فى هذا الشأن .

الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لكارثة أنفلونزا الطيور

كنت قد دعيت إلى ندوة علمية متخصصة فى حزب "الكرامة"، حول كارثة أنفلونزا الطيور ، حضرها لفيف من المواطنين وعدد من أساتذة الطب البيطرى المتخصصين فى " باثولوجيا " الدواجن ، وقد لفت نظرى ما أشار إليه الأستاذ الدكتور " فارس الخياط " ، أستاذ علم الحيوان بكلية الطب البيطرى فى كفر الشيخ ، عن تاريخ هذا المرض الذى بدأ ظهوره منذ أواخر القرن التاسع عشر وتحديدا فى عام 1986 ، وكيف أصاب دولا وشعوبا عديدة ، والجديد الذى لم أكن على دراية به ، أن هذا المرض قد لحق بالطيور فى مصر عام 1958 ، وبرغم ذلك لم يصب المجتمع المصرى بحالة الفزع تلك ، ولم يتضرر منها اقتصاد المجتمع المصرى ، والفقراء فيه مثلما حدث فى هذه المرة ، ولم تمارس الدولة وأجهزتها الشرطية والصحية حالة القهر على فقراء المربين ، أو أصحاب المحلات التى تتولى عمليات البيع والذبح .

أذن .. ما الجديد الآن الذى جعل إدارة الدولة ونظام الرئيس " مبارك " يتصرف بتلك الطريقة التى أقل ما يمكن أن توصف بها ، انها " مرعوبة " ومدفوعة بغرض غامض ؟

سنحاول أن نشرحه من خلال قراءة أقتصادية واجتماعية لأبعاد هذه الأزمة/ الكارثة.

أولا: فى الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للكارثة

ركزت معظم وسائل الأعلام الحكومية حول بعد واحد تقريبا ، إلا وهو الخسائر المالية للمربين والبائعين للدواجن والطيور ، وأهملت أو يكاد بعدا مهما جدا ، إلا وهو المتعلق " بالمستهلكين " الفقراء الذين يجدون فى الدواجن والطيور الفرصة الوحيدة تقريبا فى التعلق بالبروتين الحيوانى ، بعد أن نجحت " مافيا اللحوم " فى قتل مشروع " البتلو " ، ثم نجحت أيضا فى تدمير مشروع أستيراد اللحوم الرخيصة من السودان والصومال ، وهكذا أحتكروا السوق المصرى وقفزوا بسعر كيلو اللحوم الحمراء من أقل من 15 جنيها للكيلو فى المتوسط إلى 30 جنيها فى المتوسط ، مع تفاوت بحسب المناطق الجغرافية أو نوع اللحوم.

أذن، عندما نتحدث عن الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية علينا أن نتعرف على أربعة عناصر أو مكونات لها هى:

1- خسائر المنتجين الذين يمثلون حوالى 25 ألف مزرعة مرخصة، بخلاف 25 ألف مزرعة غير مرخصة، بالإضافة إلى عشرات الآلاف من المزارع العائلية للأسر الفقيرة.

2- خسائر البائعين، فقد نجحت هذه الصناعة فى خلق ما يقارب 400 ألف إلى 500 ألف منفذ بيع يعمل بها حوالى 2 مليون شخص يعولون بدورهم أسرا يزيد عددها على 6 مليون إلى 9 مليون إنسان.

3- خسائر البنوك ، خاصة بنك التنمية والإئتمان الزراعى الذى بلغت حجم قروضه لقطاع الثروة الداجنة القصيرة والمتوسطة الأجل عام 2004/2003 حوالى 246 مليون جنية.

4- المستهلكون حيث يبلغ عدد الأسر فى مصر حوالى 15 مليون إلى 16 مليون أسرة ، منهم حوالى 12 مليون أسرة تمثل لهم الطيور والدواجن تحديدا، منفذهم الوحيد تقريبا إلى البروتين الحيوانى، بسبب تناسب سعره مع دخولهم ومستويات أجورهم ومرتباتهم، وحتى نتعرف أكثر على حجم الكارثة دعونا نتأمل حجم هذه الصناعة الضخمة.

ثانيا: حجم الصناعة من الطيور والدواجن

برغم عدم دقة البيانات والأحصاءات الحكومية الرسمية حول أنتاجنا من الطيور والثروة الداجنة، فأننا فضلنا أن نتعامل مع هذه البيانات بأعتبارها مجرد مؤشرات تقديرية قد تقترب من الصورة الواقعية دون أن تشملها كلها ، فالكتاب الأحصائى السنوى لعام 2004 الصادر عن الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، لم يتضمن أى ذكر لحجم الثروة الداجنة، برغم أن هذا البيان كان يتواجد فى إصدارات السنوات السابقة، وعموما تواجهنا هنا الحقائق التالية:

1- أن حجم أنتاجنا من الدجاج المنزلى كان يتراوح بين 45.3 مليون دجاجة سنويا عام 1999/98 ، إلى نحو 850 مليون دجاجة عام 2004/2003 ، وتتم عمليات ذبح ما يعادل 3 إلى 5 ملايين دجاجة يوميا ، أى ما قيمته 30 إلى 50 مليون جنية يوميا ، وهو ما يعادل 11 مليار جنية سنويا إلى 15 مليار جنية.

2- أنتاجنا من البط عام 1999/98 كان حوالى 14.1 مليون بطة ، وأصبح عام 2004/2003 يعادل 35 مليون بطة ، والأوز 56 مليون ، والدجاج الرومى حوالى 1.5 مليون ديك رومى.

3- أما الحمام – غير الحامل أو الناقل لعدوى أنفلونزا الطيور على الأطلاق – فقد كان أنتاجنا منه حوالى 60 مليون حمامة بلدى، والأرانب حوالى 31 مليونا. وهؤلاء جميعا يبلغ حجم مبيعاتها اليومية حوالى 3 مليون جنية أى ما يعادل مليار جنية سنويا.

4- وإذا أضفنا إلى ذلك أنتاجنا من البيض – وهو أحد نواتج هذه الصناعة الضخمة – حيث يبلغ أنتاجنا السنوى من البيض حوالى 10.3 مليار بيضة ، وإذا أستبعدنا منها بيض التفريخ حيث تبلغ نسبة الكتاكيت المفرخة إلى البيض الموضوع للتفريخ حوالى 75% إلى 80% فى المتوسط، يكون لدينا حجم مبيعات من البيض يعادل 15 مليون بيضة إلى 20 مليون بيضة يوميا، اى ما يعادل 5 ملايين إلى 6.5 مليون جنية يوميا، اى حوالى 2 مليار جنية سنويا،

اى أننا نتحدث هنا عن حجم مبيعات تقدر بحوالى 18 مليار جنية عن عام 2004/2003.

5- ويرتبط بهذه الصناعة كما سبق وأشرنا، البعد التمويلى لها خاصة البنك الرئيسى للإئتمان والتنمية الزراعية، الذى بلغت قروضه لها حوالى 246 مليون جنية موزعة كالتالى:

- قروض قصيرة الأجل حوالى 102.3 مليون جنية .

- قروض متوسطة الأجل 89.7 مليون جنية .

- قروض للشباب قصيرة الأجل 9.5 مليون جنية .

- قروض للشباب متوسطة الأجل 44.5 مليون جنية .

هذا بخلاف قروض الصندوق الاجتماعى للتنمية ، الذى لا نعرف على وجه الدقة كم مول فى هذا المجال من الأنشطة ، وعلى سبيل المقارنة التى سيكون لها تأثير كبير مستقبلا فى إعادة ترتيب هذه الصناعة ، نشير إلى القروض الممنوحة للثروة الحيوانية من مربى الماشية واللحوم الحمراء ، والتى بلغت عام 2004/2003 حوالى 4.5 مليار جنية، أى أننا بصدد جماعات مصالح أخرى تتحين الفرص للأستفادة من أنهيار صناعة الدواجن.

ثالثا : من المتضررين أكثر من هذه الكارثة؟

أن المتضررون الحقيقيون من هذه الكارثة الجديدة هم الفقراء تحديدا دون غيرهم سواء كانوا منتجين أو مستهلكين، وذلك للأسباب التالية:

1- أن كبار المربين لديهم فرص أكبر لبيع دواجنهم إلى القوات المسلحة أو الشرطة، وأجهزة الحكومة عموما بأسعار معقولة، مع ملاحظة أن البيع بنصف الثمن السائد قبل الكارثة (7 جنيهات للكيلو) سوف يحقق السعر التوازنى دون تحقيق أرباح ودون إيقاع خسائر.

2- كما أن كبار المربين ، وهم على صلة وثيقة بكبار رجال الدولة والمحافظين، لديهم فرصة أعظم لدى المجازر القائمة (وعددها 43 مجزرا آليا) ومنها مجازر موجودة لدى القوات المسلحة والشرطة، ويستطيعون عبر منح العمولات وأكراميات ورشاوى أن يتقدموا الصفوف فى عمليات الذبح، بعكس صغار المربين والمزارع العائلية.

3- أن صغار المربين ليس لديهم – فى حالة الفزع التى روجت لها الحكومة بسياساتها وأجهزة أعلامها -سوى أن يلجأوا إلى التخلص من دواجنهم وطيورهم، سواء بالبيع بأى سعر، أو حتى أطلاقها فى الشوارع والقرى كما حدث فعلا.

4- أماالمستهلكون فأن الفقراء هم الأكثر تضررا من هذه الكارثة ، فالأغنياء يمتلكون القدرة المالية لأستبدال اللحوم البيضاء بالأسماك واللحوم الحمراء ، وفى هذا فنحن لدينا حوالى 5 ملايين أسرة على الأقل سوف تحرم على المطلق من البروتين الحيوانى لفترة طويلة مقبلة ، سواء من الطيور أو البيض ، ولديهم حوالى ثلاثة ملايين أسرة أخرى سوف تخفض أستهلاكها من البروتين الحيوانى واللحوم الحمراء بأكثر من نصف ما كانوا يستهلكون، وهؤلاء هم:

- موظفوا الحكومة 5.5 مليون موظف .

- عمال وموظفوا شركات قطاع الأعمال العام وعددهم حوالى 700 ألف أنسان.

- صغار البائعين والحرفيين وعمال القطاع الخاص غير المنظم .

- العمال الزراعيين فى الريف وعمال التراحيل .

- عمال البناء والتشييد .

لقد قفزت أسعار اللحوم الحمراء والأسماك أقتناصا للفرصة ، وأستفادة من الكارثة بنحو 30% إلى 50% من أسعارها التى كانت قائمة قبلها ، فقد قفز سعر كيلو اللحوم من 25 جنيها إلى 35 جنيها، وكذلك الأسماك من 8 جنيهات أو 12 جنيها إلى 12 جنيها إلى 18 جنيها للكيلو.

رابعا: أعادة تنظيم الصناعة فى المستقبل ومخاطرها

عند الحديث عن المستقبل ومخاطره تواجهنا عدة حقائق عنيدة هى:

1- أن نسبة الأكتفاء الذاتى من اللحوم البيضاء والطيور كانت قد بلغت 100% من أحتياجاتنا، وبضرب هذه الصناعة بفعل سوء الإدارة السياسية للأزمة أنفتح باب جهنم على مصراعيه من عدة زوايا، وأضيفت عناصر ضعف جديدة فى موقفنا الاقتصادى والاستراتيجى العام.

2- أن نسبــة الأكتفاء الذاتى من اللحوم الحمراء كانت تتراوح بين 80% إلى 85%، والباقى كان يجرى إستيراده وبإنهيار صناعة الدواجن المحلية، وأستمرار ذلك لعدة سنوات لن تقل عن خمس سنوات مقبلة، فأن هناك وضعا جديدا قد تحقق لطرفين:

الأول: مستوردى اللحوم.

الثانى: منتجى اللحوم المحليين.

بحيث سيكسبون عدة مليارات جديدة من الجنيهات على حساب المستهلكين الفقراء ، وكلنا نتذكر ما قامت به "مافيا اللحوم" فى السنوات الثلاث الماضية بعد أعلان صفقة اللحوم السودانية والصومالية، من ترويج للشائعات ومحاصرة آثار هذه الصفقة ، مما أدى فعليا إلى إختفاء هذه اللحوم من الأسواق المصرية، والتى كان من شأنها أن تخفض أسعار اللحوم الحمراء إلى أقل من نصف ما كانت عليه، وتواطأ معهم فى هذا وزير التموين السابق، وجماعات نافذة فى الحكم والرئاسة.

3- تلقى البيــض أيضا ضربة مؤلمة، وقد كان أكتفاؤنا الذاتى منه كاملا (100%) مما سيؤدى فى المستقبل إلى إرتفاع أسعار البيضة إلى ضعف ما هى عليه، وهى مصيبة أخرى للفقراء ومتوسطى الدخول.

4- فى إعادة تنظيم هذه الصناعة، وتحت حجة متطلبات الصحة والأمن، سيتضرر المربون الصغار والمزارع العائلية الصغيرة لعشرات الآلاف من الأسر، بينما على العكس سيتعزز مركز كبار المربين، وأصحاب المزارع المرخصة مع التشدد فى منح، مما سيؤدى إلى سيطرة الكبار على هذه الصناعة وعلى السوق المصرى، وسيتمكنون من تعويض خسارتهم – إذا كان ثمة خسائر وقعت عليهم – من خلال زيادة أسعار كيلو اللحوم البيضاء ليصل السعر إلى 12 جنيها للكيلو، وربما سيتجاوز حاجز 15 جنيها للكيلو.

وبالمحصلة النهائية فنحن إزاء كارثة حقيقية تمس مصالح الفقراء وحدهم فى الصميم ، سواء كانوا منتجين أو مستهلكين، وهو ما يطرح علينا السؤال الهام التالى:

لماذا حدث هذا ؟ وهل كان هناك وسائل أخرى لإدارة هذه الأزمة بحيث تقلل الخسائر ، ولا تصيب المجتمع المصرى وفقراءه بالفزع الذى حدث ؟

الإجابة بوضوح .. نعم

كانت هناك وسائل أخرى لإدارة الأزمة ، مثلما حدث فى أزمة عام 1958، ولم يشعر بها أحد ، ولم يتضرر منها الاقتصاد المصرى، كما حدث هذه المرة، وهذا يجرنا إلى خصائص وسمات إدارة النظام فى عهد الرئيس مبارك، والجماعات المرتبطة به لكل الكوارث والأزمات التى مرت بنا ، وسوف تحدث لنا فى المستقبل، بحيث يستطيع المحلل الأمين أن يميز بين ثلاثة سمات لإدارته لشئون المجتمع والدولة وهى:

السمة الأولى: ضعف الكفاءة الفنية، وتواضع الخيال السياسى والجرأة فى إدارة شئون المجتمع.

السمة الثانية: سيطرة جماعات المصالح التى هى أقرب فى سلوكها وتصرفاتها إلى عصابات "المافيا" على القرار السياسى والاقتصادى والأعلامى.

السمة الثالثة: إنغماس رجال الحكم وأبنائهم وزوجاتهم وأقربائهم فى علاقات مصالح مالية تتناقض تماما مع المصلحة العامة، وأحيانا كثيرة مع الأمن القومى بمضمونه الاستراتيجى.

ومع كل مصيبة أو كارثة، أو أزمة يمر بها المجتمع المصرى تصيب الفقراء فيه، نجد من يستفيد منها ويحقق أرباحا طائلة، ويتشارك معه من يجلس على قمة الحكم والإدارة، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، أو عبر قنوات سرية وخلفية، وغالبا ما يكون الأبناء هم جسور هذه العلاقات الخفية غير المشروعة.

المخاطر المحيطة بأموال التأمينات الاجتماعية بعد ضم هيئتى التأمينات إلى وزارة المالية

منذ عقود طويلة، قامت فلسفة المشرع المصرى، واقتباسا من النظم التأمينية الحديثة فى أوربا، على ضرورة الفصل بين من جهة ووزارات وهيئات العمل الحكومى التنفيذى retirements مؤسسات التأمين الاجتماعى ونظم معاشات التقاعد من جهة أخرى. وقد استندت تلك النظرة – الصحيحة – على مفهومين أساسيين :

الأول: هو تجنب أن تتغول السلطات التنفيذية على أموال هذه الصناديق التأمينية، خاصة إذا ما اشتدت ملامح الأزمات الاقتصادية والمالية التى غالبا ما تعانى منه اقتصاديات الدول المختلفة ومن بينها مصر مما يمثل ضررا فادحا على أصحاب المعاشات وهم الفئات الأكثر فقرا وحاجة فى المجتمع.

الثانى: ضمان الاستقلالية المالية والإدارية لهذه الصناديق ومجالس إداراتها واستثمارها فى المجالات الآمنة من أجل تعظيم العائد منها بعيدا عن مجالات المخاطرة ووفقا لآليات العمل الاقتصادى والاستثمارى السائد فى المجتمع.

وبرغم ما تعرضت له الحكومات المصرية المختلفة طوال العقود السبعة الماضية منذ عرفت مصر نظم التأمين الاجتماعى – أو صندوق الادخار كما كان يسمى – من أزمات عاصفة، ليس أقلها ما حدث فى الخامس من يونيو عام 1967 وتداعياتها الكارثية، فقد ظل هذا المفهوم سائدا، وحافظت فيه هذه الحكومات على مسافة من الاستقلالية لأموال التأمينات الاجتماعية بعيدا عن هيمنة الوزارات التنفيذية،

بيد أن ما جرى فى التشكيل الوزارى الأخير (يناير 2006) من ضم صناديق التأمين الاجتماعى والمعاشات إلى الهيكل التنظيمى لوزارة المالية، وحسم تلك المعركة المكتومة التى ظلت تدور فى الكواليس منذ عدة سنوات وصمدت فيها الوزيرة السابقة (أمينة الجندى)، حتى تم التخلص منها وضم هذه الصناديق إلى وزارة المالية التى يتولاها أسوأ العناصر الوزارية فى العمل التنفيذى – والحقيقة أنهم جميعا أسوأ من بعضهم البعض – يشى بمخاطر حقيقية على هذه الأموال، كما تكشف عن تدهور جديد فى العقل التشريعى والتنفيذى الذى أدار هذه العملية التنظيمية والمالية .. كيف؟

دعونا بداية نتوقف بالشرح عند هيكل النظام التأمينى المصرى الراهن:

أولا : هيكل النظام التأميني المصرى

:يتكون النظام التأمينى المصرى الراهن من ثلاثة مكونات أساسية هى

1- نظم التأمين الحكومية الممثلة فى هيئتى التأمين والمعاشات والتأمينات الاجتماعية اللذين أدمجا فى هيئة قومية واحدة عام 1994 ويغطى هذا النظام التقاعد والعجز والشيخوخة، وإصابات العمل وفقا للقوانين الأربعة الرئيسية وهم، القانون رقم 79 لسنة 1975 الخاص بالعاملين بالحكومة والقطاع العام ، والقانون رقم 108 لسنة 1976 الخاص بأصحاب الأعمال، والقانون رقم 112 لسنة 1980 الخاص بالعمالة غير المنظمة، والقانون رقم 50 لسنة 1978 الخاص بالتأمين على العاملين المصريين بالخارج، وقد جرى على هذه القوانين تعديلات كثيرة وتنقيحات متعددة لتوائم بها الظروف المتغيرة على أوضاع العمالة المصرية سواء فى الداخل أو الخارج. وينضوى تحت لواء هذه المظلة عدد من المشتركين المؤمن عليهم زاد عددهم عام 1988/87 على 13.1 مليون شخص ، ووصل عام 2004/2003 إلى 18.7 مليون شخص .

2- نظم التأمين التكميلى ، وهى صناديق تأمين إضافية أرتضى العاملون بالكثير من المصالح الحكومية والقوات المسلحة والشرطة وغيرهم وجودها لاستشعارهم بأن نظم التأمينات الحكومية لم تعد تفى بإحتياجاتهم ، سواء بالنسبة لمكافآت نهاية الخدمة ، أو معاشات التقاعد أو أصابات العمل والوفاه .. الخ

وقد أنتشرت هذه الصناديق – التى تشرف عليها الهيئة المصرية للرقابة على التأمين الحائرة بين الوزارات المختلفة – منذ مطلع الثمانينات ويكاد يزيد عدد المشتركين فيها على 5 مليون مشترك . وداخل هذه الصناديق تتباين وتتفاوت المكافآت المصروفة فى نهاية الخدمة لتتجاوز لدى ضباط القوات المسلحة والشرطة عشرات الالآف من الجنيهات وتقارب أحيانا المائتى ألف جنيه لبعض الرتب العليا، ويجرى تمويلها عادة ليس من اشتراكات أعضاءها، وإنما من المنح التى تقدمها وزارة المالية فى الموازنة العامة لبعض هذه الصناديق مثل صندوق تأمين العاملين فى السلكيين الدبلوماسى والقنصلى بوزارة الخارجية أو صندوق ضباط القوات المسلحة أو صندوق ضباط الشرطة ، وكذا صندوق تأمين العاملين بجهاز المخابرات العامة .. الخ، ومن ثم فان هذه النظم التكميلية بوسائل تمويلها الراهنة قد شكلت أضافة لحالة التشوهات وعدم العدالة فى نظام التأمين الاجتماعى المصرى الراهن.

3- نظم التأمين التجارى، الخاصة على الحياة الموجودة لدى شركات التأمين التجارية التى انتشرت منذ أوائل الثمانينات وزاد عددها حاليا عن 21 شركة تأمين خاصة وحكومية، ويخضع هذا النظام إلى متطلبات واحتياجات السوق التجارية، بمعنى ضرورة توافق أقساطه مع الشروط الإكتوارية ونظم التعويضات المعمول بها، وهو وإن كان هذا النظام له أنتشاره فى الولايات المتحدة الأمريكية ، وبعض الدول الغربية، فإنه بالمقابل لا يحظى بانتشار كبير فى الحالة المصرية لأسباب عديدة لا مجال للخوض فيها الآن.

ومن بين هذه النظم، يمثل نظام التأمين الحكومى مركز الثقل الأساسى، سواء من حيث عدد المشتركين فيه، أو الأموال المستثمرة فيه، أو حتى التعويضات المدفوعة، وكذا عدد أصحاب المعاشات والمستحقين عنهم، والذين زاد عددهم تدريجيا حتى بلغ عام 2004/2003 حوالى 7.4 مليون إنسان.

لذا فسوف نخصص مقالنا هذا عن نظام التأمين الحكومى ، على أن نرجىء شرح وتحليل النظامين الآخرين إلى مقالات لاحقة .

ثانيا : نظام التأمين الحكومى .. الفقراء يعولون الحكومة .. !!

القراءة المتأنية فى أداء نظام التأمين الحكومى تكشف عن مفارقات وتناقضات حزينة، ومثيرة للألم، بقدر ما تحمل من سخرية:

ولعل أولى هذه المفارقات: أن المؤمن عليهم من العاملين بالجهاز الإدارى للدولة والقطاع العام ظلوا يشكلون حوالى 50% إلى 60% من إجمالى المنضوين تحت مظلة التأمين الحكومى، بعدد يدور حول 5 إلى 6 مليون شخص طوال عقدى الثمانينات والتسعينات، بينما العاملون فى القطاع الخاص لا يتمتع معظمهم بأى نظام تأمينى، باستثناء حوالى 3.5 مليون شخص بالقطاع الخاص النمطى و 5.5 مليون شخص بالقطاع الخاص غير المنظم طوال نفس الفترة، أى أن لدينا

حوالى 5 مليون إلى 7 مليون شخص آخرين يعملون بالقطاع الخاص المصرى لا يتمتعون بأى مظلة تأمين إجتماعى أو صحى . هذا ناهيك عن المتعطلين عن العمل والذين يزيد عددهم حاليا على 6 مليون شاب وفتاة ، تخرجوا من المدارس المتوسطة والجامعات لا يجدون عملا منتظما ويهيمون على وجوههم يوميا فى الشوارع والمقاهى بحثا عن فرصة عمل . – ناهيك عن أن يكون متناسبا مع مؤهلاتهم – ومن ثم فهم لا يخضعون لأى مظلة تأمين

ثانى هذه المفارقات: أنه ومنذ أن بدأ نظام الحكم وجماعات المصالح المتنفذين فيه بيع أصول الإنتاج وممتلكات القطاع العام (الخصخصة) عام 1991 ، قد زاد عدد ونسبة حالات ترك الخدمة ، سواء لبلوغ السن القانونية للتقاعد ، أو بسبب نظام المعاش المبكر ، أو غيرها من 1% إلى 1.8% من إجمالى العاملين المؤمن عليهم خلال عقد الثمانينات ، إلى أكثر من 3% إلى 5% فى المتوسط طوال عقد التسعينات ، وفى عام 2004/2003 بلغ عدد حالات ترك الخدمة بشكل عام حوالى 3.2 مليون شخص ، منهم 79.6 ألف شخص من القطاع الحكومى، والباقى كلهم تقريبا من العاملين فى القطاع الخاص وقطاع الأعمال العام، منهم حوالى 2.0 مليون شخص بسبب التقاعد العادى و 893 ألف شخص بسبب الوفاة، أما العجز والإصابة فقد بلغ عددهم حوالى 245 ألف شخص ، وقد ترتب على ذلك، أنه ومنذ عام 2000/99 تحول الميزان تماما، فأصبحت مبالغ المعاشات والتعويضات والإعانات المنصرفة تزيد عن صافى مبالغ الاشتراكات المحصلة ، وقد أتسع هذا الفارق عاما بعد أخر حتى بلغ عام 2004/2003 حوالى 3.8 مليار جنية، ومع استمرار هذه الظاهرة لعقد قادم فان هناك خطر حقيقى على الهيكل المالى لنظام التأمين الاجتماعى الحكومى.

وثالث هذه المفارقات: مع تزايد حصيلة الاشتراكات للمؤمن عليهم (من 162.3 مليون جنيه عام 1971/70 إلى 17.3 مليار جنية عام 2004/2003) ، زاد بالمقابل أرصدة الاستثمارات لصندوقى التأمين الاجتماعى، وتركزت معظمها (75% إلى 90%) لدى بنك الاستثمار القومى، الذى يقوم بدوره بإعادة إقراض هذه الأموال للهيئات العامة والشركات العامة، بل وأيضا للشركات الخاصة، وهنا مناط المفارقة والتناقض ، فأموال صندوقى التأمينات المحولة إلى بنك الاستثمار القومى زادت من 2531.6 مليون جنيه عام 1976 إلى أن بلغت 17.9 مليار جنيه عام 1987/86 ، ثم إلى 196.2 مليار جنية عام 2004/2003 ، وكان يجرى التعامل معها بطريقة أقرب ما تكون إلى الاحتيال "القانونى" والسؤال كيف؟

ففى الوقت الذى كان صندوق الادخار والاستثمار – الذى تحول إلى بنك الاستثمار القومى عام 1980 – يقوم باقتراض أموال التأمينات الاجتماعية بسعر فائدة لا يزيد عن 3% ثم 4.5 % سنويا طوال عقدى الستينات والسبعينات ، كان يتولى إعادة إقراضها إلى الشركات العامة والخاصة والهيئات العامة بأسعار فائدة تتراوح بين 8% إلى 9% حتى منتصف السبعينات ، ثم زادت أسعار الفائدة بسبب سياسات الانفتاح بحيث تجاوزت فى بعض السنوات 15% إلى 16% طوال عقدى الثمانينات والتسعينات فى المتوسط.

وبالمقابل لم تتحرك أسعار الفائدة الدائنة المحددة على أموال التأمينات الاجتماعية إلا فى حدود ضيقة على النحو التالى:

أسعار الفائدة على أموال التأمينات

- 4.5 % طوال عقد السبعينات.

- 6% اعتبارا من أول يوليو 1981.

- 8% اعتبارا من 1984/4/1 فقط للمبالغ المحولة من فائض حساب الأجور المتغيرة.

- 7% اعتبارا من 1987/7/1 لباقى أموال التأمينات لدى بنك الاستثمار.

- 8% اعتبارا من أول يوليو 1989.

- 9% اعتبارا من أول يوليو 1990.

- 11% اعتبارا من أول يوليو 1991.

اعتبارا من أول يوليو 1992 على الأموال المحولة فقط فى هذا التاريخ 13% -

بيد أن هذه النسبة الأخيرة قد عادت وانخفضت طوال السنوات اللاحقة بحيث لم تزد عن 11.1% طوال السنوات (1999/98 -2003/2002) وفى عام 2004/2003 انخفضت مرة أخرى إلى 10.3% كما يظهرها البيان المرفق بالمقالة:

(جدول رقم (10

تطور الأموال المحولة إلى بنك الاستثمار القومى وعائد الاستثمار

" خلال الفترة 1999/98-2004/2003 " بالمليون جنية

السنوات الرصيد أول المدة المحول خلال السنة ريع الاستثمار الرصيد أخر المدة % لريع الاستثمار إلى رصيد أول المدة

98/1999 91757 2942 10259 104957 11.1%

99/2000 104957 3155 11725 119837 11.1%

2000/2001 119837 3146 13357 136340 11.1%

2001/2002 136340 3142 15176 154658 11.1%

2002/2003 154658 3240 16935 174833 11.0%

2003/2004 174833 3345 17979 196157 10.3%

المصدر: وزارة التأمينات، الكتاب السنوى للسنوات محل الدراسة.

فإذا قارنا بين الريع المتحقق من أموال التأمينات لدى بنك الاستثمار القومى – بخلاف استثمارات صنوقى التأمينات فى أذون الخزانة والسندات الحكومية وودائع البنوك – وبين عمليات إعادة الإقراض بأسعار السوق المصرفية السائدة فى تلك السنوات فإننا نكون بصدد حوالى 35 مليار جنية تحولت من أموال أصحاب المعاشات الفقراء لصالح الخزانة العامة للدولة طوال الفترة الممتدة من عام 1976 وحتى عام 2004 . بينما يصدع السادة المسئولين - وعلى رأسهم رئيس الجمهورية المفتقر للكفاءة - رؤوسنا ليل نهار حول تكاليف الدعم !!..

ثالثا: مخاطر إلحاق هيئة التأمينات القومية بوزارة المالية

فى الحديث حول مخاطر هذه الخطوة يحكمنا اعتبارين:

الأول: اعتبارات موضوعية.

الثانى: اعتبارات شخصية تتعلق بشخص وزير المالية الحالى.

تتمثل الاعتبارات الموضوعية لمخاطر هذه الخطوة فى الآتى:

1- أن وزارة المالية بطبيعتها المميزة فى النظام الإدارى والحكومى المصرى وخلال العقود الثلاثة الأخيرة على وجه الخصوص، هى وزارة "جباية"، أكثر من كونها وزارة رفاهية، أو سياسات دعم إجتماعى، ومن ثم فإن هيمنة هذا الميراث التاريخى لوزارة من هذا النوع على أموال التأمينات الاجتماعية يمثل أولى إنزلاقات خطرة على إدارة هذه الأموال وطريقة التعامل معها وزوايا النظر إليها، خاصة مع تزايد العجز فى الموازنة العامة للدولة الذى تجاوز 52 مليار جنيه فى موازنة العام المالى 2006/2005، بما أصبح يشكل حوالى 9% ألى 10% من الناتج المحلى الاجمالى .

2- ومع وصول الدين المحلى الإجمالي إلى حوالى 510 مليار جنية – بخلاف الدين الخارجى المقدر بنحو 30 مليار دولار أى ما يعادل 170 مليار جنيه مصرى أخرى – وجزء كبير من هذا الدين يتمثل فى اقتراض الحكومة لأموال التأمينات والمعاشات، فان الخوف – كل الخوف – من استخدام أساليب التلاعب المحاسبية الشيطانية التى تجيدها أجهزة هذا النظام- كما فعلوا فيما يسمى دعم المشتقات البترولية فى موازنة عام 2006/2005 - من أجل إظهار هذا الدين المحلى بأقل من قيمته أمام مؤسسات التمويل الدولية ، بما قد يؤدى إلى التلاعب فى هذه المديونية.

3- والأرجح أن هيكل التوظيف الاستثمارى الراهن لأموال التأمينات والمعاشات سيجرى تغييره ، إذا استمرت هيمنة وزير المالية على هيئة التأمينات القومية ، ذلك أنه مع الاندفاع الحكومى غير الحصيف والمشكوك فى نزاهته فى عملية الخصخصة وبيع الشركات العامة ، وبداية التفكير فى تحويل الهيئات الاقتصادية إلى شركات تمهيدا لبيعاه بدورها ، أن لا يكون هناك مجالا لإقراض أموال التأمينات إلى بنك الاستثمار القومى ، بل الأرجح أن تتجه إلى تمويل عطاءات الخزانة العامة وطروحات أذون الخزانة والسندات الحكومية ، وهو الباب الخلفى الخطير للسيطرة الكاملة على أموال التأمينات وتحويلها إلى جهة أخرى تماما ، فإذا تأملنا التوظيف الاستثمارى لأموال التأمينات حتى عام 2004/2003 يتأكد لنا احتمالات هذا الخطر :

(جدول رقم (11

"التوظيف الاستثماري لأموال التأمينات حتى عام 2004/2003 "بالمليون جنيه

% نوع الاستثمار المبلغ

%استثمارات لدى بنك الاستثمار القومى 196156.1 92.0 -

%استثمارات فى أوراق مالية 1677.9 0.8 -

%استثمارات طرف الخزانة العامة 2000.0 0.9 -

- سندات حكومية 9.0 -

%القيمة الحالية للإستبدال 232.1 0.1 -

%ودائع لأجل بالبنوك المحلية 13046.6 6.1 -

%الإجمالى 213121.7 100

المصدر: الكتاب السنوى لوزارة التأمينات لعام 2004/2003

4- إن إزاحة المسافة بين إدارة صناديق التأمين والمعاشات والإدارة المالية الحكومية والممثلة فى وزارة المالية ، هو خطوة غير إيجابية على مستوى التوازنات بين المصالح والقوى الاقتصادية والمالية داخل الإدارة الحكومية ذاتها ، فلا شك أن الاستقلال المالى والقانونى لأموال التأمينات الاجتماعية ، خاصة إذا توافرت لها خبراء ماليون من أجل تعظيم الاستفادة بها، وفى حال سوق مالى مصرى وعربى مضمون يحفظ حقوق المؤمن عليهم ويزيد من فرص الكسب لأصحابه ، وكذلك فان تحول الإشراف على بنك الاستثمار القومى من وزارة التخطيط إى وزارة المالية فى العام الماضى يعنى كما ذكر بحق أستاذ القانون المدنى والخبير فى شئون التأمينات الدكتور برهام عبدالله، أن يشرف وزير المالية على أموال الدئن (أموال التأمينات) وعلى أموال المدين (بنك الاستثمار) وهى سلطة ضخمة من شأنها توفير شروط وظروف الإنحراف بها، كما أنها تمثل مخاطر حقيقية على أموال اتأمينات التى هى أموال خاصة بأصحاب المعاشات وليست ملكا للحكومة حتى لوكانت تديرها هيئة عامة.

هذا عن الاعتبارات الموضوعية، أما الموضوعات الشخصية التى تتعلق بوزير المالية الحالى الذى جرى هذا الإلحاق التنظيمى لصالحه وهو الدكتور يوسف بطرس غالى ، فعلاوة على كونه شخص يتسم بضيق النظر والاندفاع ، فهو أيضا قد أثبت فشلا ذريعا فى المناصب الوزارية التى تولاها طوال السنوات العشر الماضية وحتى اليوم ، سواء فى وزارة الاقتصاد والتجارة الدولية، أو فى وزارة التجارة الخارجية، أو فى منصبه الحالى كوزير للمالية، والتى جرت فى عهده جريمة الاحتيال الاقتصادى والمالى على المواطنين فى موضوع "ما يسمى دعم المشتقات البترولية" تمهيدا لرفع أسعار

هذه المشتقات، وهى جريمة بالمعنى التخصصى أو المهنى وليس بالمعنى القانونى، ومن هنا فان مصائر أكثر من 18.7 مليون شخص وأسرهم من المؤمن عليهم والمستفيدين الآن وفى المستقبل من أموال التأمينات قد أصبحت فى مهب الريح، فهذا الوزير الذى صدر بمعرفته أسوأ قوانين الضرائب (القانون رقم 91 لسنة 2005) الذى تحيز فيه بكل فجور لرجال المال والإعمال وضد الفقراء ومحدودى الدخل ، وهو الوزير الذى تلاعب فى الانتخابات التشريعية الأخيرة، من خلال استخدام أصوات الناخبين من موظفى وزاراته المختلفة ، والذى لم يتورع عن استخدام ألفاظ نابية يعف اللسان عن ذكرها تحت قبة مجلس الشعب ضد النائب "أيمن نور"، فهل يؤتمن مثل هذا الرجل على أموال التأمينات الاجتماعية والمعاشات؟

نحن إزاء أخطار حقيقية وشيكة الوقوع إذا ما أستمر هذا النظام بسياساته وإجراءاته ورجاله .. فهل آن الأوان ، وهل ينجح القضاة فى تخليصنا من الطغاة .. سؤال يحتاج إلى إجابة.

قراءة فى الموازنة العامة للدولة للعام 2006/2005

كنت قد آليت على نفسى منذ عدة سنوات ، مهمة شرح وتحليل مكونات ودلالات غابة الأرقام التى تقدمها الحكومة المصرية كل عام إلى مجلس الشعب، فيما يسمى "الموازنة العامة للدولة"، ونشرت فى هذا عدة مقالات فى صحف وطنية مصرية، كشفت فيها عن خفايا وأسرار هذه الموازنات ، والألاعيب المحاسبية التى تلجأ إليها الحكومة وخبراءها من أجل طمس معالم واتجاهات الإنفاق الحكومى الحقيقى، وكذلك المنابع الحقيقية للإيرادات العامة التى يتحمل معظمها الفقراء ومحدودى الدخل.

وهـا أنا ذا أستكمل هذه المهمة بتحليل مضامين وأكاذيب الموازنة العامة الجديدة (2006/2005)، التى قدمها إلى مجلس الشعب وزير المالية السليط "د. يوسف بطرس غالى" وسط ضجيج إعلامى مبالغ فيه، مغلفا إياها بشعارات من قبيل "الفكر الجديد" و "الثوب الجديد" و "الشفافية" وغيرها.

أذن .. دعونا نتأمل دلالات الأرقام فى موازنة يوسف بطرس غالى الجديدة لنتبين مواطن الخلل ، وأوجه الضرر والقصور.

أولا : تغيير تبويب الموازنة يهدف إلى إرباك التحليل المالى والاقتصادى

كما هى عادة "د. يوسف بطرس غالى" حينما يتولى شأن وزارة من الوزارات، ينشغل بداية – ونهاية – ليس بالأداء والنتائج، وإنما فيما يسميه "البنية التحتية " للعمل الإدارى فى الوزارة ، فيشغلنا معه بإصدار القوانين الجديدة ، وبناء الهياكل التنظيمية الجديدة، والقرارات اللائحية (الوزارية) الجديدة، وما كاد ينتهى من هذه الأعمال البيروقراطية على مدى ثلاث أو أربع سنوات، إلا وينتقل إلى وزارة أخرى (الاقتصاد، التجارة الخارجية، المالية ..الخ)، فنحن إزاء وزير بيروقراطى مولع بالترتيبات الإدارية والقانونية، وقليل الإنجاز فى مجال اختصاص الوزارات التى تولاها حتى اليوم .

فما هى إلا شهور قليلة على توليه شئون وزارة المالية، إلا وأعد قانون جديد لتعديل تبويب الموازنة العامة للدولة، وصدر (عن مجلس الشعب المصرى دون مناقشة تستحقها خطورة الأمر (القانون رقم 87 لسنة 2005.

وقد صور الأمر إعلاميا بأنه إضفاء شفافية أكثر على بيانات الموازنة العامة للدولة، بما يتسق مع التبويب الدولى ، فكل ما هو دولى محل إعجاب واحترام من السيد الوزير ، برغم أن الحقيقة تؤكد أن ما جرى من تعديل فى تبويب الموازنة لم يكن سوى مسخ مشوه للتبويب الفرنسى للموازنة المالية ، فلا هى التزمت أصوله ومبادئه، ولا هى حافظت أو طورت التبويب الذى كان معمولا به فى مصر ، ويوفر وسيلة مثلى للمقارنة التاريخية لنمط الإنفاق، وأولويات الموازنة الحكومية أمام الدارسين والباحثين.

لقد درجت الموازنة العامة للدولة طوال السبعين عاما الماضية على تقسيم أبواب الميزانية بين أربعة أبواب للاستخدامات وهى:

الباب الأول: الأجور والمرتبات.

الباب الثانى: ويشمل النفقات الجارية والتحويلات الجارية.

الباب الثالث: ويضم الاستخدامات الاستثمارية بأنواعها المختلفة.

الباب الرابع: ويشمل التحويلات الرأسمالية.

ويندرج تحت كل باب من هذه الأبواب عددا من المجموعات، ثم كل مجموعة عددا من البنود، ويليها الأنواع ثم الأفرع، ليشكلوا بذلك لوحة تفصيلية متكاملة للموقف المالى للإدارة الحكومية.

صحيح أن تعديل قانون الموازنة عام 1979 (القانون رقم 11 لسنة 1979)، قد أخرج الهيئات الاقتصادية (وعددها حوالى 80 هيئة) وشركات القطاع العام (وعددها 380 شركة) من هيكل وصلب الموازنة العامة للدولة بزعم منحها مرونة أكبر فى الحركة ، وإدارتها على أسس اقتصادية من أجل تحقيق الربح، وكانت هذه من أكبر الخطايا والآثام.

عموما، جاء التعديل الجديد للموازنة بالقانون رقم 87 لسنة 2005 ، بتقسيمات جديدة ، فوزع أبواب الإنفاق إلى ثمانية بدلا من أربعة وهى :

الباب الأول: الأجور.

الباب الثانى: شراء السلع والخدمات.

الباب الثالث: الفوائد.

الباب الرابع: الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية.

الباب الخامس: المصروفات الأخرى.

الباب السادس: شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات).

الباب السابع: مدفوعات حيازة الأصول المالية.

الباب الثامن: سداد القروض المحلية والأجنبية.

والحقيقة أن هذا التقسيم الجديد لم يضف شيئا من الشفافية أو الوضوح ، بقدر ما أدى عمليا إلى إرباك عملية التحليل المالى والاقتصادي أمام الدارسين والباحثين للتطور المقارن لاعتمادات ومخصصات الموازنة العامة للدولة ، سواء فى جانب النفقات، أو جوانب الإيرادات التى قسمها بدورها إلى خمسة أبواب هى :

. الباب الأول: الضرائب.

. الباب الثانى: المنح.

. الباب الثالث: الإيرادات الأخرى.

.(الباب الرابع: متحصلات الإقراض ومبيعات الأصول (الخصخصة-

.الباب الخامس: الاقتراض وإصدار الأوراق المالية-

:ويهمنا هنا أن نوضح الحقائق التالية

أن التبويب القديم كان يتضمن تفاصيل كاملة حول كل أنواع الإنفاق والإيرادات بصورة واضحة (مجموعات – بنود -1 . – أنواع – فروع) ، أما التبويب الجديد فهو لم يضف جديدا بقدر الإرباك والتشويش

أن التقسيم الإدارى أو الوظيفى الذى كان سائدا (15 قطاع) مثل قطاعات الزراعة والصناعة والتعليم والدفاع والأمن -2 ... الخ ، قد أصبح الآن أكثر غموضا، وبدلا من تفكيك التقسيمات القديمة إلى 20 قطاعا، حتى يتسنى التعرف بدقة على مخصصات الإنفاق لأنشطة مثل البحوث والشباب، أو الشئون الدينية أو الشئون الاجتماعية، نجدنا الآن بصدد تقسيمات وظيفية مدمجة أكثر (10قطاعات) تحت مسميات غير ذات دلالة مثل: الخدمات العامة، الشئون الاقتصادية، حماية البيئة، .الإسكان والمرافق والمجتمعات، الشئون الصحية، الشباب والثقافة والشئون الدينية، التعليم، والحماية الاجتماعية

فما هى أوجه الدمج بين أنشطة الشباب والثقافة والشئون الدينية معا ، سوى إخفاء مضامين غير إيجابية خاصة لقطاع الشئون الدينية، الذى بات يبتلع جزءا ليس بقليل من مخصصات الموازنة، بما أصبح يضفى على الدولة المدنية طابعا دينيا .مغرقا فى الأزهرية والسلفية، مقابل تواضع مخصصات البحث العلمى أو الثقافة فى الموازنة العامة

ثانيا: أكذوبة زيادة الدعم السلعى والإنفاق الإجتماعى

تضمن البيان المالى الذى قدمه وزير المالية (د. يوسف بطرس غالى)، أرقاما حول ما أسماه تحقيق " الأهداف الاجتماعية . " بقيمة 93.7 مليار جنية ، أى ما يشكل نصف مصروفات الموازنة لذلك العام ، والبالغة 187.8 مليار جنية

فما هو وجه الحقيقة فى هذا الرقم ؟

: تعالوا نتأمل توزيع هذه المخصصات الاجتماعية التى اشتملت على

. التعليم وخصص له 24.7 مليار جنية-1

.الصحة وخصص لها 8.2 مليار جنية-2

الدعم وخصص لها 35.4 مليار جنية (منها 9.8 مليار جنية فقط لدعم أسعار السلع التموينية، وحوالى22.1 مليار جنية -3 .(دعم مفترض للمشتقات البترولية والغاز

.مساعدة نظم المعاشات والمساعدات الاجتماعية وخصص لها 19.1 مليار جنية-4

. خدمات للشباب والشئون الدينية والثقافية وخصص لها 6.3 مليار جنية-5

فإذا تأملنا مخصصات ما يسمى " الدعم " نكتشف أنه ولأول مرة فى تاريخ الموازنة العامة المصرية يجرى التلاعب المحاسبى المكشوف بتضمين ما يسمى " الدعم الضمنى " للمشتقات البترولية والتى قدرت بنحو 22.1 مليار جنية ، أى أن فارق السعر بين بيع المنتجات البترولية المصرية فى الأسواق الدولية ، وسعرها المحلى قد جرى ضمه فى حسابات !!.. الموازنة فى صورة هزلية لا تصدر إلا من جماعات " مافيا " وليس إدارة دولة محترمة

فإذا كان المطلوب هو إشعار المواطنين بمدى ما يشكلونه من عبء على الدولة ، فإن الرسالة قد وصلت، أما إذا كنا بصدد تقييم اقتصادي صحيح فنحن بصدد مغالطة اقتصادية وسياسية، ونحن هنا أحوج ما نكون إلى إدارة سياسية :واقتصادية جديدة للدولة والمجتمع تحقق لنا عدة أهداف هى

.الأول: رفع مستوى الأجور والمرتبات المحلية إلى مثيلتها الدولية-

الثانى: إعادة النظر فى معدلات الفائدة التى تقترض بها الحكومة منذ عقود طويلة أموال التأمينات والمعاشات الخاصة - بالمواطنين ، ثم تعاود استثمارها بمعدلات فائدة تمثل ثلاثة أضعاف (4.5% إلى 9.0% حاليا مقابل سعر فائدة فى الأسواق يقارب 19%).

ويقدر فارق السعر هذا بنحو 90 مليار جنية منذ عام 1974 حتى عام 2004 ، أى بمتوسط سنوى 3 مليارات جنية تحصل عليها الحكومة دون وجه حق من أصحاب المعاشات والتأمينات وكأننا هنا بصدد "دعم عكسى" من الفقراء ومحدودى الدخل إلى الحكومة المصرية.

فإذا قارنا بين مخصصات الدعم، وخفض تكاليف المعيشة منذ عام 1974 ، والتى تقارب حوالى 55 مليار جنية بتلك التى حصلت عليها الحكومة بسبب اقتراضها أموال التأمينات والمعاشات ، بأسعار فائدة تتراوح بين 4.5% إلى 9.0% خلال تلك الفترة الطويلة ، فى حين كانت أسعار الفائدة السوقية فى البنوك تدور حول 16% إلى 22% ، نكون بصدد حقيقة أن الفقراء وأصحاب المعاشات قد دعموا الحكومة المصرية خلال تلك الفترة بأكثر من 35 مليار جنية .

أما مخصصات الصحة فى الموازنة الجديدة (والبالغة 8.2 مليار جنية) ، فإذا قارناها بعدد المرضى المترددين على المستشفيات العامة والوحدات الصحية بالريف ، والبالغ عددهم عام 2003 حوالى 19 مليون إنسان ، أو بعدد السكان عموما (الصحة الوقائية) فأن نصيب الفرد لا يكاد يزيد عن 100 جنية سنويا ، أى أقل من سبعة جنيهات شهريا ، هذا ناهيك عن نمط وأولويات تخصيص هذا المبلغ ، حيث تستحوذ المستشفيات الكبرى بالعاصمة بنصيب الأسد ، بينما لا تحظى الوحدات الصحية التى تقوم على خدمة أكثر من 53% من السكان إلا بأقل القليل .

"ثالثا: ألعوبة بند "الاعتماد الإجمالى

كنا قد كتبنا عدة مقالات سابقة حول التلاعب المحاسبى والمالى الذى درج عليه خبراء الموازنة الحكوميين، من أجل إخراج كميات مالية كبيرة من مجال "المشروعية المالية"، أى الرقابة المسبقة للمجلس التشريعى، والأجهزة الرقابية اللاحقة على هذه الأموال ، وفردنا مجالا خاصا لما يسمى فى الموازنة "بند الاعتماد الإجمالى".

هذا البند الذى شهد قفزات كبيرة فى مخصصاته خلال عهد "الرئيس مبارك" تحديدا، فأصبح يضم مليارات الجنيهات ، لا تخضع للرقابة التشريعية أو غيرها .

وقد أشار وزير المالية فى بيان تقديم مشروع الموازنة الجديدة ، بأنه قد تم إلغاء الاعتمادات الإجمالية فى موازنة الجهات المختلفة (عدا الجهات ذات الطبيعة الخاصة)، ولم يذكر بالطبع هذه الجهات ذات الطبيعة الخاصة، وهى تحديدا القوات المسلحة والشرطة.

وقد تضمن بند الاعتماد الإجمالى حوالى 16.5 مليار جنية ، أى ما يعادل 9.0% تقريبا من إجمالي استخدامات موازنة عام 2006/2005 ، علاوة على 5.3 مليار جنية أخرى اعتمادات إجمالية موزعة بين المياه والإنارة (2.0 مليار جنية) وطبع الكتب المدرسية (مليار جنية) وعلاج المواطنين على نفقة الدولة (700 مليون جنية)، ومواجهة الظروف الطارئة ((مليار جنية) واعتمادات أخرى (600مليون جنية.

وتمثل مبالغ الاعتمادات الإجمالية الأخرى البالغة 16.5 مليار جنية " ثقب الشيطان " أو " تفاحة إبليس "، حيث توجه هذه المبالغ لمنح مكافآت ضباط القوات المسلحة والشرطة ، بخلاف مرتباتهم وأجورهم المدرجة أصلا فى الموازنة العامة، وه بمثابة تلاعب محاسبى وسياسى ، لا يمكن السكوت عليه، أو تركه يجرى بتلك الصورة المهينة .

نحن إزاء شكل من أشكال الفساد والإفساد ، ونحن إزاء تحايل مالى يرتب مسئولية سياسية ودستورية فى حق كل المشاركين فيه ، بدءا من رئيس الجمهورية، وحتى وزير المالية .

رابعا: شماعة تحفيز الاستثمار كوسيلة للتهرب الضريبى

منذ عام 1974 وتعبير "تحفيز الاستثمار"، يستخدم كوسيلة لتبرير كل الأخطاء والخطايا الاقتصادية والمالية، والمرء لا يستطيع أن ينكر أهمية وجود سياسات محددة لتشجيع الاستثمار المحلى والأجنبى، كأداة لحفز النمو الإقتصادى، وكوسيلة لضخ الأموال من الخارج إلى الداخل وليس العكس.

ومعظم الدراسات الاقتصادية التى قمنا بها، وقام بها غيرنا من رجالات الاقتصاد المصريين ، قد أكدت على حقيقة حزينة ، وهى أن مصر قد شهدت أكبر عملية نزوح وهروب وتهريب للأموال من الداخل إلى الخارج ، بينما ما تم جذبه من استثمارات خارجية إلى الداخل كانت محدودة للغاية ، وفى قطاعات معينة مثل البترول والسياحة والعقارات ، ولم تبنى مصانع أو مشروعات اقتصادية ذات بال.

ومع ذلك فما زلنا نسمع ونقرأ فى كل وثيقة حكومية شعار "تحفيز الاستثمار"، فعبرها نزفت البنوك المصرية لرجال مال وأعمال هربوا بها إلى الخارج (40 مليار جنية)، وتحت لوائها جرت أكبر عملية تهرب من أداء الضرائب العامة بأشكالها المختلفة .

وفى موازنة العام المالى (2006/2005) تضمن بيان وزير المالية (ص 19) أنه من أجل تشجيع المستثمرين وتحفيز الاستثمار " تقرر إعمال مبدأ " استخدام معدلات مرتفعة لحساب الإهلاك " ، وهى مصيبة كبرى جديدة يقدمها لنا هذا الوزير ورئيسه ،

فهذا المبدأ سيؤدى حتما إلى نتيجتين خطيرتين :

الأولى: تشجيع التهرب الضريبى من خلال استخدام الأساليب المحاسبية برفع مخصصات الإهلاك ، ومن ثم تقليل - الأرباح المعلنة .

الثانية: تشجيع المنشآت وأصحابها على الإستخدام غير الرشيد وغير الكفء للأصول الإنتاجية. .

كما أقر وزير المالية فى مشروع موازنته الجديدة مبدأ " استرداد ضريبة المبيعات على الآلات والسلع الرأسمالية " التى سبق وضمنها فى قانون الضرائب على الدخل (رقم 91 لسنة 2005) ، الذى كان قد أعد بمطبخ هذا الوزير منذ عدة أسابيع قليلة بحجة تشجيع المستثمرين !!..

بيد أن الخبرة الاقتصادية الطويلة لسلوك رجال المال والأعمال المصريين تؤكد أن هذا المبدأ سوف يكون بمثابة " ثغرة إبليس " أضافية من أجل التهرب الضريبى ، أو التخفيف من الوقع الضريبى عليهم، وتحميل أعبائه الأولية على عاتق المستهلكين ومحدودى الدخل.

والمتأمل للهيكل الضريبى المقدر فى موازنة عام (2006/2005) ، أو الإيرادات المقدرة بنحو 81.6 مليار جنية يكتشف أن 90% منها يتحملها الفقراء ومحدودى الدخل على النحو التالى:

1- الضرائب العامة تعادل 50% من إجمالى هذه الحصيلة المقدرة ، وهى ضرائب تمس دخول الفقراء مثل ضريبة الدخل، وضريبة المرتبات، وضرائب التمغة، وضريبة الأرباح ، والأخيرة تلك لا يقصد بها أرباح رجال المال والأعمال، بل هى ضرائب تسددها شركات عامة وهيئة قناة السويس والبنك المركزى والبنوك العاملة فى مصر.

2- الضرائب على المبيعات ، وهى تعادل 31.2% من الحصيلة المتوقعة، وهى أيضا يتم نقل عبئها إلى المستهلكين الفقراء ومحدودى الدخل.

3- الضرائب الجمركية وتعادل حوالى 11.0% يسددها المستوردين والتجار ويقومون بنقل عبئها أيضا إلى المستهلكين .

4- إيرادات ضريبية أخرى وتعادل 7.8% .

وبرغم كل المزايا والإعفاءات الضريبية والجمركية التى حصل عليها رجال المال والأعمال منذ عام 1974 (القانون رقم 43 لسنة 1974 وتعديلاته التى زادت على ثمانى قوانين حتى اليوم وأخرها القانون رقم 7 لسنة 1998 الخاص بحوافز الاستثمار) فقد بلغت المتأخرات الضريبية حوالى 28 مليار جنية معظمها لدى القطاع الخاص الصغير والمتوسط.

وبالمثل نجح كبار رجال المال والأعمال فى التهرب من عبء أداء الضرائب العامة ، فهل يستطيع أحد فى هذه الدولة أن يقدم لنا بيانا واضحا وشفافا عن الضرائب التى دفعها أمثال " أحمد عز " أو " محمد أبو العينين " أو " أحمد بهجت " أو " محمد إبراهيم كامل " أو غيرهم طوال الثلاثين عاما الماضية؟

بل أننا نرى كل يوم تنازلا لهؤلاء ، فقد صدر القانون رقم (89) لسنة 2004 بتعديل فئة الضريبة على المبيعات على خدمات الفنادق والمطاعم السياحية وشركات النقل السياحى ، وخدمات التليفون المحمول والثابت ، استجابة لمطالب هؤلاء أصحاب النفوذ الضخم على القرار التشريعى والتنفيذى فى البلاد .

ثم عادت الحكومة وأصدرت القانون رقم (9) لسنة 2004 لمعالجة ما أسمته "بعض التشوهات" التى ظهرت فى قانون ضريبة المبيعات رقم (11) لسنة 1991، وذلك أيضا لتحقيق مطالب "المستثمرين"، وذلك بالسماح بخصم الضريبة على السلع الرأسمالية.

كما جرى إلغاء ضريبة المبيعات على الخبز الفاخر والمياه الغازية ، كل هذه التصرفات قد أدت – وفقا للبيان المالى – إلى تخفيض الحصيلة الضريبية للمبيعات بمقدار 900 مليون جنية .

!!.. فهل يستطيع أن ينكر أحدا أن هذا النظام يقوم على خدمة هؤلاء أولا وأخيرا

خامسا: نمط الاستثمارات الحكومية .. وقطاع المقاولات

لم تنجح محاولات تغيير مسمى "الاستخدامات الاستثمارية " فى الموازنات السابقة، بتعبير "شراء الأصول غير المالية" فى إخفاء طبيعة ونمط الاستثمارات الحكومية التى مثلت أحد أوجه الفساد والإفساد فى المجتمع .

ذلك أن الاستثمارات الحكومية المدرجة فى موازنة العام (2006/2005) قد بلغت 17.4 مليار جنية ، مقابل 20.5 مليار جنية فى العام الماضى (2005/2004) .

فكيف توزعت الاستثمارات الحكومية تلك، أو ما أصبح يسمى بالتعبير الجديد "الأصول غير المالية" ؟

لقد جاء توزيعها كاشفا عن نمط التشابكات بين قطاع المقاولات وسيده المختار "د.محمد إبراهيم سليمان"، وبين أموال الموازنة العامة للدولة، حيث مثل التشييد والمبانى أكثر من 60% منها على النحو التالى:

(جدول رقم (9

"توزيع الاستثمارات الحكومية فى موازنة العام 2006/2005 "بالمليون جنيه

النوع القيمة % من الإجمالى

%التشييدات 6685.1 38.4

%مبانى غير سكنية 3641.8 20.9

%مبانى سكنية 89.4 0.5

%جملة المبانى والتشييد 10416.3 59.9

%آلات ومعدات 3949.5 22.7

%وسائل نقل وانتقالات 229.8 1.3

%عدد وأدوات 96.8 0.6

%البعثات 390.0 2.2

%أخرى 2313.0 13.3

%إجمالي الاستثمارات 17395.4 100

. المصدر: البيان المالى للعام 2006/2005

واللافت للنظر أن هذا التخصيص المالى الضخم (60% إلى 70%) من الاستثمارات الحكومية طوال ربع القرن الماضى، بقدر ما ساعد فى تعزيز البنية التحتية للمجتمع والاقتصاد المصرى (طرق – كبارى – محطات مياه – صرف صحى – محطات كهرباء – مدارس .. الخ) ، بقدر ما خلق شبكات فساد ضخمة تتربح من العطاءات والمناقصات الحكومية ، فتحول بعض الوزراء والمسئولين ذوى الصلة بهذه الأنشطة الإنشائية ، إلى مليارديرات فى عالم المال والأعمال ، وحيتان مفترسة (أنظر قضية ممدوح حمزة ودلالتها المالية) ، حيث بلغت الاستثمارات الحكومية فى هذه البنية التحتية منذ تولى الرئيس " مبارك " حوالى 400 مليار جنية .

وبالمقابل فإن الاستثمارات فى مجال العدد والآلات والمعدات ظل دون المستوى المطلوب ، بل المدهش أن دولة مدينة بديون تتجاوز 600 مليار جنية داخليا وخارجيا ، مازالت حريصة على استيراد سيارات للنقل وتنقلات المسئولين تزيد على 230 مليون جنية عام 2006/2005 ، بينما كانت 235 مليون جنية فى العام السابق ، بل إننا نقدر حجم المبالغ التى خصصت لشراء سيارات ركوب للمسئولين والقادة الإداريين خلال ربع القرن الماضى بأكثر من 3.5 مليار جنية ، هذا بخلاف تكاليف تشغيلها ، ولا نبالغ إذا قلنا أن هذه العادة ليست وليدة الجهل ، بل أنها وليدة الغرض ، وكما قالوا قديما فأن " فى " الغرض مرض !!..

سادسا : مخاطر التوسع فى الديون المحلية طويلة الأجل

من أخطر الاتجاهات الجديدة لحكومة " أحمد نظيف " ووزير ماليته السليط ، هو التوسع فى إصدار سندات خزانة متوسطة وطويلة الأجل (5 سنوات و7 و 10و 20 عاما) ، وهو ما سيؤدى إلى نقل عبء الديون المحلية الضخمة للأجيال الجديدة ، فيتسلموا البلاد أشبه " بالخرابة " أو الأطلال .

لقد بدأت هذه السياسة فى موازنة العام الماضى (2005/2004) ، مع خلق آلية " المتعاملون الرئيسيين " فى سوق الأوراق المالية الحكومية (الأذون والسندات) ، باعتباره سوقا جديدة تتعامل فيها البنوك المرخص لها بالدخول فى هذا الاكتتاب ، أو شركات التأمين العاملة فى البلاد ، ومع استسهال هذه الوسيلة والتوسع فيها ، سنجد أنفسنا إزاء احتمالات خطره ، وألغام متفجرة فى هيكل وبنيان الاقتصاد المصرى .

ذلك أن إجبار هذه البنوك وشركات التأمين على الاكتتاب فى هذه الأوراق المالية الحكومية فى إطار محافظها المالية ، ومع ضعف مرونات هذه الأوراق المالية الحكومية ، فأن حدوث أية أزمة طارئة فى هذه البنوك أو شركات التأمين سوف يدفعها دفعا إلى محاولة طرح هذه الأوراق المالية الحكومية للبيع حفاظا على ملاءتها المالية وهياكلها التمويلية ، وهو ما سيؤدى إلى تفاقم حدة الأزمة لصعوبة تسويق هذه الأوراق مما سيجبر الحكومة على الاختيار بين وسيلتين أحلاهما مر :

- فإما أن تدفع البنك المركزى المصرى لشراء هذه الأوراق المالية الحكومية ، مما سيؤدى حتما إلى انهيار أسعارها، وبالتالى خسارة الحائزين لها مثل البنوك وشركات التأمين والمؤسسات المالية الأخرى.

- أو تضطر الحكومة إلى السماح بفتح السوق المالية لتداول هذه الأوراق المالية الحكومية، مما سيؤدى حتما إلى انهيار أسعارها، وبالتالى خسارة الحائزين لهذه الأوراق المالية الحكومية مثل البنوك وشركات التأمين والمؤسسات المالية الأخرى.

سابعا: استخدام عائد الخصخصة فى الموازنة الجارية

أصبح فى حكم المؤكد إتجاه الحكومة إلى تجاهل كل التحذيرات التى أطلقها الخبراء الاقتصاديين الوطنيين بشأن سبل استخدام إيرادات بيع الشركات العامة (الخصخصة)، والدعوة إلى استخدامها فى بناء أصول إنتاجية جديدة بدلا من توجيهها فى النشاط الجارى الحكومى .

لقد تضمنت الموازنة الجديدة (2006/2005) مبلغ 3 مليار جنية عبارة عن عائد الخصخصة ، سوف يجرى استخدامها لتمويل جزء من عجز الموازنة العامة البالغ 77 مليار جنية (لكن بعد استبعاد التلاعب المحاسبى الخاص بالدعم الضمنى للمشتقات البترولية فان العجز الحقيقى المقدر هو 55 مليار جنية).

أن استمرار هذه السياسة المدمرة، والاعتماد الذى ثبت عدم جدواه على القطاع الخاص لتنمية مصر ، ستؤدى لا محالة إلى دخول البلاد فى أزمات خانقة، ويضعف مناعتها فى مواجهة أية تحديات إقليمية أو دولية.

أننا بصدد مستقبل شديد الغموض، إن لم يكن شديد الخطر

أسرار الأجور والمرتبات فى الحكومة

تواجه الدارس غير المتخصص فى قضايا الأجور والمرتبات فى مصر بوجه عام وفى القطاع الحكومي بوجه خاص، مشكلات مركبة ومعضلات متشابكة، بعضها يعود إلى غياب القاعدة الإحصائية التفصيلية لشكل ونمط توزيع الأجور مثل الحوافز والمكافآت والبدلات والأجور consumptions والمرتبات وغيرها من صور وأشكال التعويضات الأجرية الإضافية والعلاوات الدورية والتشجيعية وغيرها مما بات يسمى فى الفقه الإداري المصري " الأجور المتغيرة " والتي يزيد عددها عن 30 شكل وبدل مختلف.

وبعضها الأخر يرجع الى كثرة القوانين واللوائح (القرارات التنفيذية) التى تتناول وتنظم قضايا تسويات العاملين وشئونهم الوظيفية والمالية .

ثم هناك أخيرا صعوبات تتعلق بغياب الشفافية المالية والمحاسبية التى تسهل على الدارس والمحلل الاقتصادي التعرف بدقة على هياكل الأجور والمرتبات الحقيقية بعد خصم الضرائب واستقطاعات التأمينات وغيرها.

كما يؤدى غياب الخلفية الإدارية والقانونية والمالية لدى بعض الباحثين والدارسين فى هذا الحقل المعرفي الى وقوعهم فى أخطاء فادحة ونتائج خاطئة ، كما حدث مثلا فى التقرير الاقتصادي الاستراتيجي لعام 2002 الذى صدر عن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، والذي تضمنت صفحاته الثلاثة عشر التى تعرضت لموضوع الأجور والمرتبات أثنتا عشرة خطأ معلوماتي ، علاوة على ثلاثة أخطاء منهجية قاتلة، وهو موضوع تعرضت إليه فى كتابي الجديد المزمع نشره فى الأسابيع القليلة القادمة.

المهم .. لا يستطيع الدارس الخبير فى دهاليز الإدارة الحكومية الأخطبوطية ، فهم الأسباب الخفية وراء هذا الرقم أو ذاك ، ولماذا تزيد الأجور والمرتبات فى هذه المصلحة الحكومية أو تلك عن غيرها من المصالح الحكومية الأخرى ، حتى لو كانت داخل نفس التقسيم التنظيمي للوزارة نفسها ؟

هنا ينبغي أن نشير إلى حقيقة خفية لا يعرفها من هم خارج العمل الحكومي المصري ، والتي نسميها دور "علاقات القوى والنفوذ" داخل بنية الجهاز الحكومي كله، حيث يقوم هذا التفاوت فى الأجور والمرتبات ليس على أساس قانون العاملين بالضرورة وإنما لسببين مختلفين هما:

- الأول: سبب شخصي يتمثل فى درجة نفوذ وقوة علاقات رئيس هذه الوحدة الإدارية أو تلك، سواء كان على درجة وزير أو رئيس مصلحة أو هيئة، وقوة النفوذ تلك ترتبط بمدى قربه أو بعده عن ثلاثة أشخاص داخل هرم السلطة الحكومية هم على الترتيب، رئيس الوزراء ووزير المالية ورئيس الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة.

- الثاني: سبب موضوعي يقوم على مدى قوة وفاعلية ونفوذ هذه الوحدة الإدارية داخل النظام الإداري المصري، والتى تسمح بدورها بتعزيز مواردها المالية أو اعتماداتها السنوية بما يتجاوز فى أحيان كثيرة الاعتمادات المدرجة فى موازنة هذه الوحدة الإدارية فى بداية السنة المالية (يوليه من كل عام) ومن أبرز هذه الجهات ما أسميهم الجهات العشر الكبرى ومنها وزارة المالية والجهاز المركزي للتنظيم والإدارة ورئاسة الجمهورية ورئاسة مجلس الوزراء وهيئة الأبنية التعليمية والجهاز المركزي للمحاسبات وزارة الداخلية ووزارة التخطيط والمخابرات العامة وبعض الجهات التى ينظمها قوانين الكادر الخاص.

الأجور المتغيرة وما نتج عنها:

ومن الصعوبات أيضا التي لا يدركها كثير من الدارسين والباحثين فى هذا المجال، التغير الهائل الذي طرأ على هياكل الأجور والمرتبات خلال العشرين عاما الأخيرة – وتحديدا منذ عام 1987 – فغيرت شكل ملامحها ومكوناتها بصورة كبيرة، ومن أبرز هذه التغيرات تعاظم دور ما يسمى "الأجور المتغيرة" فى فاتورة الأجور والمرتبات مقارنة بما يسمى "المرتب الأساسي" الذي ورد فى الجداول الملحقة بقوانين العاملين والذي لم يعد يمثل أي شيء حقيقي الآن (بداية مربوط الدرجة المالية ونهايتها) .

ومن أبرز هذه الأجور المتغيرة التى أصبحت جزءا أساسيا ومكملا للمرتب الأساسي للموظفين ما أستحدث فى يوليه من عام 1987 تحت مسمى "العلاوات الخاصة"، حيث أضيفت على مرتبات العاملين بنسب تراوحت بين 20% الى 10% سنويا (مقابل 300% للوزراء ولرئيس الجمهورية) وأستمر العمل بها منذ ذلك التاريخ حتى يومنا بحيث زاد الدخل الوظيفي للعاملين خلال السبعة عشر عاما الماضية بنحو 250% فى المتوسط.

وهذه الأجور المتغيرة (العلاوات الخاصة والحوافز والمكافآت شبه الشهرية والبدلات والعلاوات والأجور الإضافية ..الخ) قد أصبحت تشكل أكثر من ثلاثة أضعاف المرتب الأساسي للعاملين بالجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة دون الغالبية الساحقة العاملين فى المحافظات . وهذا هو السر وراء هذا التفاوت الواسع بين العاملين بالحكومة حتى لو كانوا زملاء دراسة حصلوا على نفس المؤهل ونفس سنة التخرج ومدد الخدمة وغيرها من عناصر التساوي ، فإذا بنا الآن أمام سيرك للأجور والمرتبات يخالف الدستور (المادة 40 الخاصة بالمساواة بين المواطنين أصحاب نفس المراكز القانونية) علاوة عن كونه الرافعة الأساسية لكل مظاهر الفساد والإفساد المنتشر فى معظم المصالح الحكومية خاصة فى المحليات .

الأجور الحقيقية تقل عن المعلنة بنحو 25% إلى 30%

كما يتوه عن الكثيرين التمييز بين ثلاثة معاني مختلفة للأجور أو المرتبات بالقطاع الحكومي وهى:

1- ما تعلنه الحكومة سنويا عن اعتمادات الأجور والمرتبات للعاملين بالحكومة وهو رقم أجمالي أو يسمى إجمالي المستحقات.

2- وما يدخل جيب الموظف فعلا ، أي الأجور المستحقة بعد خصم ضرائب الدخل والتأمينات وغيرها من الخصومات التى لتتراوح حاليا بين 15% إلى 30% فى المتوسط ، بينما لم تكن هذه الخصومات تزيد عن 13% فى الأجور والمرتبات طوال عقدي الستينات والسبعينات.

3- ثم أخيرا هناك ما يسمى "الأجور والمرتبات الحقيقية " بعد احتساب أثر التضخم وارتفاع الأسعار والتي أدت فعليا الى تآكل القيمة الشرائية لهذا الأجر أو المرتب .

لذا فأن المفاوضات التى تجرى بين الحكومة أو رجال الأعمال من جهة وبين نقابات وممثلي العمال والموظفين فى الدول المتحضرة أو المتقدمة غالبا ما يدور النقاش والجدال فيها حول ماهية الرقم القياسي للأسعار الذي يجب أن يستخدم فى حساب التضخم وارتفاع أسعار الحاجات الضرورية والأساسية للعاملين وأصحاب الأجور والدخول المحدودة ، حيث يميل ممثلي العمال الى استخدام ما يسمى رقم قياسي "لاسبيرز" بينما يصر رجال المال والأعمال على استخدام رقم قياسي أخر يظهر ارتفاع الأسعار بأقل من قيمته الحقيقية و يسمى " باش ".

الحساب الختامي واعتمادات الموازنة فى قانون الربط

وهناك صعوبة أخرى فى دراسة الأجور والمرتبات بالقطاع الحكومي فى مصر، غالبا ما لا تحظى باهتمام وتدقيق الباحثين المصريين، إلا وهى الفارق بين ما يدرج من اعتمادات أو مخصصات فى مجلدات الموازنة العامة للدولة فى بداية السنة المالية (الذي يسمى قانون ربط الموازنة) وبين التصرفات المالية الحقيقية التى يظهرها "الحساب الختامى" للموازنة، حيث غالبا ما يأتي الحساب الختامي للميزانية ، مختلفا عما سبق إدراجه من مخصصات فى قانون ربط الموازنة العامة التي سبق وعرضت علـى مجلس الشعب ونالت موافقته. ودائما ما يكون الفارق بين الاثنين يدور حول 10% زيادة أو نقصانا فى بعض أبواب الإنفاق.

وبرغم أن الدستور المصري وقانون الموازنة العامة للدولة رقم 53 لسنة 1973 وتعديلاته بالقانون رقم 11 لسنة 1979 ينصان على ضرورة عرض الحساب الختامي على مجلس الشعب خلال فترة لا تتجاوز ستة أشهر الى ثمانية أشهر من السنة المالية المنتهية ، حتى يتمكن المجلس التشريعي من محاسبة ومراقبة الحكومة على أدائها المالي ، فان الجاري فعلا هو أن هذا الحساب الختامي لا يقدم إلا بعد مرور سنتين وأحيانا ثلاث سنوات من انتهاء السنة المالية ، مما أفقد المجلس أي قدرة على الرقابة والمحاسبة ، ومما زاد الطين بله منذ تولى الوزير السابق " د. مدحت حسنين " وبعض معاونيه هو تعمد إخفاء مجلدات الحساب الختامي عن الرأي العام المتخصص ، ولا يجرى عرض نسخ منها فى بعض المكتبات الحكومية مثل وزارة التخطيط أو معهد التخطيط القومي أو كلية الاقتصاد والعلوم السياسية أو غيرهم من المكتبات الحكومية ، بينما كان نفس الأشخاص قبل تولى المنصب الوزاري يستصرخون من المعاناة فى الحصول على المعلومات والبيانات !!

التأشيرات العامة ومخالفتها للدستور والقانون

كما درجت الحكومات المتعاقبة، خاصة منذ منتصف السبعينات وحتى سنوات قليلة ماضية على مخالفة الدستور والقانون، والتحايل على أعضاء المجلس التشريعي واعتمادا على جهلهم بالموازنة وأساليبها الفنية، وذلك بتضمين قانون الربط، بعض المواد فيما يسمى "التأشيرات العامة" التي تنص على أمكانية تعديل وزير المالية ورئيس الوزراء بعض الاعتمادات المدرجة فيها دون الرجوع الى مجلس الشعب والحصول على موافقتها مجدا على تلك التعديلات التى غالبا ما تمس هيكل وبنية الموازنة العامة كلها، وتحولها الى موازنة أخرى تماما غير تلك التى سبق ونالت موافقة المجلس، وهو ما يعد احتيالا قانونيا وتلاعبا بالمجلس وأعضائه، ولعنا نتذكر ما جرى فى أبريل من عام 2000 حينما عرض د. مدحت حسنين – وزير المالية فى ذلك الحين – الحساب الختامي للسنة المالية 1999/98 وتبين خلالها أن الهيئات الاقتصادية قد حصلت على دعم مالي من الموازنة يقدر بنحو 5 مليار جنية دون أن يكون ذلك مدرجا فى قانون الموازنة لذلك العام ودون الحصول على الموافقة المسبقة من المجلس التشريعي والرقابي الأول فى الدولة نظريا على الأقل.

هذه هي بعض أهم الصعوبات التي تواجه الدارس الجاد والمتعمق فى شئون الموازنة العامة للدولة المصرية ، وباب الأجور والمرتبات تحديدا ، علاوة بالطبع على المشكلات الفنية والمحاسبية التى سوف نتعرض لها فى مقال أخر عند مناقشة الموازنة الجديدة التي أعدها الوزير السليط يوسف بطرس غالى.

والخلاصة التي نود أن نقدمها هنا لبعض الباحثين فى مراكز الأبحاث ولدى السياسيين وأعضاء مجلس الشعب الذين يرغبون فى التصدي لمثل هذه التجاوزات الخطيرة هو البدء فى امتلاك ثلاثة خبرات نظرية وعملية هى المعرفة الاقتصادية الجيدة ، والخبرة الإدارية العملية ثم أخيرا الخلفية القانونية والمالية خاصة ما يتعلق منها بالقانون الإداري ، وأنا شخصيا على استعداد لتقديم دورات تدريبية مجانية لكل هؤلاء ، إذا ما تولى الحزب الناصري أو أى جمعية أهلية غير هادفة للربح تنظيم مثل هذه الدورات لأعضاء مجلس الشعب أو غيرهم من المهتمين ، والله والوطن من وراء القصد .

حقيقة قانون الضرائب الجديد

بدأت الحكومة السبت الماضى (2006/4/1) تطبيق قانون " د. يوسف بطرس غالى " الشهير بقانون ضرائب الدخل الجديد (رقم 91 لسنة 2006)، وهو القانون الذى ظلت وزارة المالية تروج له لما يزيد عن شهر كامل من خلال ضجة دعائية وإعلانية ، وإدعاء كاذب بمزاياه للفقراء ومحدودى الدخل ، فيما تكشف بنود ومواد القانون ونصوصه عن كذب هذه الإدعاءات ، بل وتكشف طريقة تنكيله ب 80% من المواطنين .

:قانون الأغنياء ورجال المافيا والتوكيلات (1)

لعل أولى الملاحظات التى تلفت النظر عند القراءة الدقيقة والفاحصة لمواد هذا القانون الفلسفة التى تحكمه، هو أنه صيغ بعقل حاوى يجيد لعبة الثلاث ورقات، وبقلب عقل بارد لرجل مال وأعمال، لا يهمه سوى تحقيق الربح حى لو ذهب الوطن وناسه إلى الجحيم .. والسؤال كيف؟

.دعونا نتأمل مواد هذا القانون الجديد مقارنة بكل الدعاوى والصخب الإعلامى حول مزاياه للفقراء وجاذبيته للمستثمرين

تضمنت المواد 6و 7و 8 من القانون طريقة معاملة دخول الأشخاص الطبيعين (أى الأفراد) المقيمون وغير المقيمين فى مصر، حيث تحددت الضريبة على صافى دخولهم من مصادرها المختلفة (المرتبات وما فى حكمها، النشاط التجارى والصناعى، النشاط المهنى غير التجارى، والثروة العاقارية) على ما زاد على خمسة آلاف جنية من دخل الممول خلال :سنة (أى ما زاد على 408 جنيهات شهريا)، وتكون أسعار الضريبة وفقا لشرائح ثلاث هى

.%الشريحة الأولى: أكثر من خمسة آلاف جنية وحتى 20 ألف جنية بسعر 10-

.%الشريحة الثانية: أكثر من 20 ألفا وحتى 40ألف جنية بسعر 15-

.%الشريحة الثالثة: أكثر من 40 ألف جنية بسعر 20-

فإذا قارنا بين ما ورد فى القانون الجديد، وما تضمنه القانون القديم رقم (157) لسنة 1981 نجدنا إزاء مهزلة حقيقية كيف؟

كان القانون القديم ينص على فرض ضرائب على الدخل تتراوح بين 20% لمن زاد دخله السنوى على ثلاثة آلاف جنية، .وحتى أقل من 50 ألف جنية ، و 32% لمن زاد دخله على 50 ألف جنية

:وإذا أدركنا أن محدودى الدخل فى مصر هم

.خمسة ملايين موظف بالحكومة -

.حوالى 1.3 مليون عامل وحرفى فى المشروعات الصغيرة وقتئذ -

.خمسة ملايين عامل وحرفى فى المشروعات الصغيرة جدا -

.مليون عامل زراعى وعمال التراحيل وبناء وفواعلية 2 -

نكون بصدد 13.3 مليون مواطن يقل دخلهم الشهرى عن 300 جنية فى ذلك الحين، أى الذين يقعون فى الفئة بين ثلاثة آلاف جنية سنويا إلى 10 آلاف جنية سنويا (بمتوسط شهرى 250 جنيها إلى 780 جنيها)، ومن ثم فأن سعر الضريبة المفروضة عليهم ، وبعد خصم حد الإعفاء المقرر فى القانون القديم (ألفان إلى ثلاثة آلاف جنية) لم تكن ذات معنى لأن فئات الدخل الأعلى (50 ألف إلى أكثر من ذلك أى بمتوسط شهرى أربعة آلاف ومائتين جنية أو أكثر) كانوا قلة قليلة، وبالتالى فأن تخفيض سعر الضريبة فى القانون الجديد وتقسيم فئات الوعاء الضريبى هو تحصيل حاصل، ولن يحقق أى أستفادة حقيقية لأصحاب المرتبات والأجور، بل على العكس فأن زيادة المرتبات الأساسية والمكافآت والحوافز التى تمت خلال الخمس عشرة عاما الأخيرة (1987 -2004) بسبب ضم العلاوات الخاصة إلى المرتبات الأساسية من أصحاب .الأجور والمرتبات لأنه أوقعهم فى شرائح دخل أقل برغم إنخفاض سعر الضريبة

. أذن نحن إزاء عملية أحتيال قانونية وضرائبية جديدة

:موائد عامرة لرجال المال والأعمال والمتهربين (2)

حفل قانون الدخل الجديد رقم (91) لسنة 2005 الذى يقع فى 148 مادة بعشرات المزايا والتسهيلات الجديدة لرجال المال : والأعمال والسماسرة والمتهربين ووكلاء الشركات الأجنبية وغيرهم ومن نماذج ذلك

1- تخفيض السعر المطلق للضريبة على الدخل من 42% إلى 20% كأقصى حد للضريبة على أى دخل للمول.

2- إذا كـان القانون الجديد قد قام بإلغاء الإعفاءات المقررة بقانون الاستثمار رقم (8) لسنة 1997 وغيره من قوانين بالنسبة للمشروعات الجديدة ، إلا أنه أحتفظ بها للمشروعات القائمة التى ما زالت مدة السريان قائمة " 10 سنوات من تاريخ بدء النشاط " ، أو تلك المشروعات التى حصلت على موافقة بنشاطها دون أن تبدأ النشاط فعلا شرط أن تبدأ العمل خلال ثلاث سنوات من تاريخ سريان القانون الجديد أى حتى عام 2008 .

3- سمح القانون الجديد بترحيل الخسائر التى تقع على الشركات أو الأشخاص لمدة 5 سنوات مالية، وهى ثغرة تفتح الباب لكثير من التلاعبات المالية والمحاسبية التى أشتهر بها رجال المال والأعمال وشركات القطاع الخاص المصرى عموما، وأستمرارها لمدة خمس سنوات هى فترة طويلة جدا.

4- كما سمح القانون الجديد بخصم 30% من قيمة المبالغ المستثمرة فى الآلات والمعدات المستخدمة فى الإنتاج، سواء كانت جديدة أو مستعملة فى أول فترة ضريبية يتم فيها استخدام هذه الآلات، وإذا كان الهدف من وراء ذلك هو تشجيع الاستثمار فى الآلات والمعدات الجديدة وحدها وليس الآلات والمعدات المستعملة، والتى تشكل فى حد ذاتها عبئا على الاستثمار ذاته، والموارد المالية للدولة عبر مخصصات الصيانة وإستيراد قطع الغيار ونسب الإهلاك والإستهلاكات.

5- ويرتبط بذلك أيضا وضع القانون نظاما جديدا لحساب نسب الإهلاك والإستهلاكات التى تعد لدى كل الخبراء الاقتصاديين بمثابة "تفاحة إبليس" للمشروعات العاملة فى البلاد، حيث أعتادت هذه المشروعات المبالغة فى نسب الإهلاك والإستهلاكات، بهدف لإظهار أرباحها بأقل من حقيقتها، وراجعوا ما سبق ونشرته حول شركات المحمول والشركة المصرية للإتصالات، حيث يجرى استخدام هذا الأسلوب فى الشركة الأخيرة من أجل التلاعب المحاسبى، وها هو القانون الجديد يقدم مزيدا من التسهيلات فى هذا المجال.

6- فى محاولة من القانون الجديد لضرائب الدخل تجنب ثغرة كان بمقتضاها يقوم الممولين أو الشركات بإبرام عقود قروض وهمية، أو المبالغة فى الإقتراض بهدف الإستفادة من خصم تكاليف خدمة الدين من الوعاء الضريبى نص القانون الجديد على خصم العوائد المدنية التى تدفعها هذه الشركات على القروض والسلفيات التى حصلت عليها فيما لا يجاوز أربعة أمثال حقوق الملكية، وهى نسبة مرتفعة جدا لأنها تتضمن ليس فقط رأس مال الشركة " المدفوع " أو " المصدر " بل يضم إلى ذلك عناصر وبنود أخرى.

7- كما سمح القانون الجديد (المادة 28) بخصم الديون المعدومة للمول وفقا لتوافر أربعة شروط مثل (وجود حسابات منتظمة للمنشأة ، وأرتباط الديون المعدومة بنشاطها .. الخ)، والأهم فى تقديرنا هو غياب ثقافة "الواجب الضريبى" لدى الممولين المصريين خاصة رجال المال والأعمال الجدد الذين قفزوا إلى سطح الحياة المصرية عبر وسائل بعضها أحتيالية مثل القروض المصرفية، وأستغلال النفوذ والمجاملات والوساطة والرشاوى لكبار المصرفيين وكبار المسئولين وابنائهم .. الخ مما يجعلنا نتشكك فى كثير من التسهيلات والمزايا الجديدة الواردة فى قانون الضرائب، بأعتبارها فتح منافذ جديدة أمامهم إما التهرب الضريبى أو نقل العبء الضريبى.

8- كما استبعد القانون الجديد (مادة 53) من حساب الأرباح والخسائر ، الأرباح الرأسمالية الناجمة عن تغيير الشكل القانونى للشركة، وبالتالى عدم إخضاعها للضريبة، وحدد القانون تغيير الشكل القانونى فى أعمال من قبيل أندماج شركتين أو أكثر أو تقسيم شركة مقيمة إلى شركتين أو أكثر ، أو تحول شركة أشخاص إلى شركة أموال، وأخيرا عملية شراء أو أستحواذ على 50% أو أكثر من الأسهم أو حقوق التصويت، سواء من حيث العدد أو القيمة فى شركة مقيمة مقابل أسهم فى الشركة المشترية أو المستحوذة ، وهى كلها نفتح مجالات واسعة لتهرب ضريبى ، أو تخفيف عبء الوقع الضريبى على أنشطة الشركات الخاصة أو الجديدة .

9- سمح القانون الجديد كذلك بخصم الخسارة التى تقع للشركات وعقود المقاولات والإنشاءات فى فترة معينة من أرباح الفترة السابقة ، وبما لا يجاوز الأرباح فى تلك الفترة .

10- كما أعفى القانون – تماما كما القانون السابق – إيرادات النشاط الزراعى والمساحات المزروعة فى الأراضى الصحراوية لمدة عشر سنوات تبدأ من التاريخ الذى تعتبر الأرض فيه منتجة، أما من هو الذى يملك سلطة أعتبار الأرض منتجة فهى مسألة غير محددة بما يفتح الباب على مصرعيه لتهرب ضريبى من جانب بعض كبار المال والأعمال الذين أتجهوا فى السنوات الأخيرة نحو مشروعات "توشكى" وغيرها .

11- وكما هى عادة الحكومات المصرية والنظام منذ ثلاثة عقود أو يزيد، حيث إزدواجية المعايير والكيل بمكيلين ، فالشدة والعقاب للمتهربين الصغار والحرفيين، أما الممولين الكبار فإن الليونة والتسامح هى السياسة الحكومية والضريبية إزاءهم، ويظهر ذلك جليا فى حالتين :

- الأولى: ما نصت عليه المواد (120 و121 و122و 124) من طريقة تشكيل لجان الطعن وحدود ومطاق صلاحياتها ، وكذلك ما نصت عليه المادة (138) من جواز تفويض الوزير لرئيس المصلحة فى إجراء تصالح مع المتهرب من دفع الضرائب ، وكذلك ما نصت عليه المادة (137) من أنه لا يجوز رفع الدعوى الجنائية عن الجرائم الضريبية، أو إتخاذ أى إجراء من إجراءات التحقيق إلا بعد الرجوع إلى الوزير المختص، وهو هنا وزير المالية السيد "يوسف بطرس غالى" ولا ندرى بالضبط ما هى الحكمة من ذلك، إلا إذا كانت محاولة حماية كبار المتهربين من رجال المال والأعمال المشاركين فى حكم مصر والمجلس التشريعى والرئاسى، فتصبح رقابهم فى أيدى الوزير وفى أيدى الرئيس ومن حوله؟

- الثانية: سيطرة رجال المال والأعمال على لجان الطعن ذاتها، حيث نصت المادة (120) على أن يكون تشكيل هذه اللجان على النحو التالى:

1- رئيس اللجنة من غير العاملين بمصلحة الضرائب ..!!

2- عضوان من موظفى المصلحة يختارهما الوزير ..!!

3- عضوان من ذوى الخبرة يختارهما اتحاد الغرف التجارية وأتحاد الصناعات المصرية من المحاسبين المقيدين فى جداول المحاسبين والمراجعين للشركات ..!!

4- وللوزير الحق فى تعيين أعضاء احتياطيين ، وتكون هذه اللجان تابعة مباشرة للوزير، ويكون أنعقادها صحيحا فى حال حضور رئيسها وثلاثة من أعضائها على الأقل.

هل نرى كيف يدير رجال المال والأعمال النظم المالية والاقتصادية والضريبية فى بلادنا ؟

نحن إزاء كارثة جديدة من كوارث "الطغمة الحاكمة" التى هى أقرب إلى منطق وأساليب عصابات " المافيا " الشهيرة.

من يدفع الضرائب فى مصر ؟

.

ننتقل إلى المجموعة الثانية وهى "الضرائب على الممتلكات" وحصيلة هذه المجموعة لم تزد على 996 مليون جنية فى عام 2006/2005 ، أى ما يعادل 1.2% من إجمالى الحصيلة الضريبية لهذا العام وهى تتكون من العناصر التالية:

(جدول رقم (6

حصيلة الضرائب على مجموعة الممتلكات خلال عامي

(- 2005/ 2006 (بالمليون جنية 2001/2002

النوع/والبند/والفرع 2002/2001 2006/2005

ضريبة الأراضى 156.5 178.6-

ضريبة المبانى 101.8 147.4-

رسوم نقل الملكية 301.7 347.0-

ضرائب ورسوم على السيارات 198.2 323.0-

المجموع 758.2 996.0

المصدر: المرجع السابق

لاحظوا معى هذه الزيادة فى كل نوع من هذه الأنواع خلال السنوات الخمس محل الدراسة، سوف نكتشف أن الزيادة الكبيرة والملموسة حدثت فى الضرائب والرسوم على السيارات (بحوالى 63% زيادة)، وهى ضريبة تمس أكثر أصحاب السيارات من جميع الأنواع (تاكسى – سرفيس- ملاكى صغير – ملاكى شبح – نقل ..الخ)، وبالتالى فإن المتضرر الأكبر من الزيادة هم أصحاب السيارات الملاكى القديمة والأجرة والتاكسى، وهم الغالبية الكاسحة من مالكى السيارات التى تزيد حاليا على 10 مليون سيارة ومركبة من جميع الأنواع.

أما المجموعة الثالثة وهى "الضرائب على السلع والخدمات"، والتى تشكل بدورها ما بين 40% إلى 41% من إجمالى الحصيلة الضريبية خلال الفترة نفسها ، فإن من بين أنواعها وبنودها الكثيرة جدا (ثلاثة بنود و23 نوعا و9 فروع) نجد هناك عدد محدود من تلك الأفرع هى التى يجبى منها الجزء الأعظم من هذه الحصيلة وهذه الأفرع يقع عبئها مباشرة على عاتق الفقراء ومحدودى الدخل ، أو على الأقل لا تميز بين دخول الممولين الفقراء والأغنياء ، بحيث يتضرر منها الفقراء ومحدودى الدخل مثل الضريبة العامة على المبيعات وضريبة المبيعات على الخدمات والضرائب على السلع المحلية والضرائب على الخدمات الخاصة كما يظهرها البيان التالى :

(جدول رقم (7

أعباء الضريبة على السلع والخدمات خلال عامى

" و 2006/2005 " بالمليون جنية 2001/2002

النوع/والبند/والفرع 2002/2001 2006/2005

ضريبة المبيعات على السلع المحلية 3330.1 5700.0-

ضريبة المبيعات على السلع المستوردة 4820.0 9000.0-

ضريبة المبيعات على خدمات الفنادق والمطاعم 228.7 1000.0-

خدمات التشغيل للغير 2172.1 1765.0-

خدمات الاتصالات الدولية والمحلية 661.6 1835.0-

خدمات أخرى 222.1 400.0-

ضرائب على السلع المنتجة محلياً 4268.0 5685.6-

ضرائب على السلع المستوردة 71.0 114.4-

الضرائب على الخدمات الخاصة 3147.1 4204.5-

ضرائب التضامن الاجتماعى 149.0 338.6

ضرائب على استخدام السلع والترخيص باستخدامها 1054.7 2662.8-

المجموع 20975.4 32367.3

فإذا تأملنا البيانات التفصيلية لكل هذه الأنواع من الضرائب ، نجدها أما أنها تمس مباشرة الفقراء ومحدودى الدخل – مثل ضريبة المبيعات على السلع المحلية والمستوردة – حيث يؤدى فرض الضريبة دون رقابة حكومية على القطاع الخاص، transfer of taxes . إلى نقل عبئها إلى المستهلكين وهو ما يسمى فى العلوم الضريبية بنقل عبء الضريبة

خذ مثلا ما يسمى "ضريبة التضامن الاجتماعى" وهى عبارة عن رسوم وضرائب فرضت على تذاكر السفر إلى الخارج، بزعم أن المسافرين إلى الخارج هم أكثر قدرة مالية عن باقى المصريين فى الداخل، وهى أكذوبة كبرى ، ذلك أن حركة السفر من مصر إلى الخارج فى معظمها تقوم أما على العمال المصريين المسافرين إلى بلاد المهجر المؤقت ، أو مبعوثين مصريين للتعلم فى الخارج ، أو متدربين من الموظفين الحكوميين وغير الحكوميين يسافرون إلى دول التدريب فى أوربا وغيرها ، ومن ثم نكتشف أن عبئها وحصيلتها تتحقق من بسطاء الناس . وقس على ذلك الضرائب المفروضة على الاتصالات الدولية والمحلية وكلنا نعلم ما تقوم به شركات الاتصالات الاحتكارية الثلاثة من فرض أسعار مغالى فيها لخدماتها وتحميل المشتركين بعبء هذه الضريبة بصورة غير مباشرة.

والأنكى من ذلك وأغرب، ما يسمى "ضرائب على استخدام السلع والترخيص باستخدامها" التى زادت إلى الضعف تقريبا خلال الفترة نفسها ، من 1054.7 مليون جنية عام 2002/2001 إلى 2662.8 مليون جنية فى عام 2006/2005 ، هل تعلمون أن نصف هذه الضريبة تدفعها هيئة قناة السويس مجددا فى صورة "إتاوة" حيث زادت هذه الإتاوة من 74.8 مليون جنية إلى 1033.0 مليون جنية خلال الفترة نفسها.

ويأتى بعدها رسوم الإجراءات القنصلية التى زادت من 254.6 مليون جنية عام 2002/2001 إلى 601.7 مليون جنية عام 2006/2005 ، وهذه يدفعها المصريون فى الداخل والخارج نظير الخدمات القنصلية التى تؤدى إليهم بصرف النظر عن مستوى معيشتهم ودخولهم ، وبالنظر إلى كون الأعداد الكبيرة من المصريين فى الداخل والخارج هم الذين يحصلون على هذه الخدمات فان محدودى ومتوسطى الدخول هم الذين يتحملون الجانب الأكبر من هذه الضريبة.

أما " الإتاوة على القمار " فقد زادت بدورها من 126.5 مليون جنية عام 2002/2001 إلى 250.0 مليون جنية عام 2005/2004 ، وعلينا هنا أن نقدر حجم مبالغ القمار الهائلة التى تجرى فى هذا النوع من النشاط لنتعرف بدقة على مصر ودورها السياحى . . !!

أما رسوم " الموانىء والمنائر " فقد زادت من 259.4 مليون جنية إلى 435.7 مليون جنية خلال فترة الدراسة نفسها، أى أن ما تحقق من "إتاوة" على القمار فى مصر يكاد يقارب ما يتحقق من رسوم محققة فى الموانىء المصرية !!..

فإذا كان لدينا حوالى ثلاثة آلاف شركة من شركات المليونيرات الجدد فى أنشطة التجارة أو الصناعة – بخلاف الأنشطة غير المشروعة التى يمارسها الكثيرون منهم مثل تهريب الفياجرا أو البودرة أو غيرها – فعلينا أن نتساءل : كم دفع محمد أبو العينين وأحمد كامل ونجيب سويرس وعائلته وممدوح إسماعيل وزهير جرانة ومحمد رشيد وعلاء مبارك وأخيه المعجزة جمال مبارك وغيرهم من ضرائب ، هل يستطيع أحدا فى هذه الدولة الفاسدة من قمة رأسها حتى أخمص قدميها ، أن يقدم لنا – ولو على سبيل طرف العين – كشفا بالضرائب التى سددها هؤلاء حتى يطمئن قلبنا وتهدأ خواطرنا ؟

نعود إلى المجموعة الضريبية الرابعة وهى "ضرائب التجارة الدولية" والتى تمثل حوالى 14.4% ألى 11.2% من إجمالى الحصيلة الضريبية خلال الفترة نفسها ، فنجد أن هذه الحصيلة تتأتى من ثلاثة مصادر هى :

. الضرائب الجمركية القيمية-

. الضرائب على السجائر والتبغ والدخان-

. ونصيب المحليات فى الضريبة على الصادرات والواردات-

:وهو ما يظهره البيان التالى

(جدول رقم (8

أعباء ضرائب التجارة الدولية خلال عامى

" و 2006/2005 "بالمليون جنية 2001/2002

النوع/والبند/والفرع 2002/2001 2006/2005

الضرائب الجمركية القيمية 6888.3 8550.0-

ضرائب جمركية على السجائر والتبغ 325.0 360.0-

نصيب المحليات فى الضريبة على الصادرات والواردات 82.6 204.8-

الضرائب على الصادر صفر 0.1-

المجموع 7295.9 9114.9

.المصدر: المرجع السابق

ونظرا إلى أن العبء الضريبى للرسوم الجمركية ينتقل من خلال السلع والخدمات المباعة فى الداخل – حتى لو كانت من مستلزمات الإنتاج أو السلع الوسيطة الأخرى – فان قيمة هذه الضريبة يتحملها الجميع دون استثناء، ويستطيع أصحاب المشروعات نقلها كما ذكرنا ألى المستهلكين والفقراء عموما.

علينا أن نلاحظ أنه لا ضريبة تفرض على المصدرين والصادرات بدعوى تشجيع المصدرين ، وإذا كان ذلك صحيحا – ونحن نوافق عليه – فينبغى أن يكون هناك التزام مقابل على هؤلاء المصدرين، وذلك بإيداع حصيلة صادراتهم بالنقد الأجنبى داخل البنوك المصرية ، وهو ما لم يحدث طوال الثلاثين عاما الماضية ، وعندما حدث الانهيار المروع فى قيمة الجنية المصرى مقابل الدولار فى مطلع عام 2000 وأدى إلى انخفاض متتابع فى قيمته أمام الدولار ، وأوشك نظام أسعار الصرف كله على الانهيار ، ضيق الأمر على مكاتب الصيارفة وجرى إغلاقها عمليا ، ثم أصدر رئيس الوزراء المصرى وطباخ السم كله (د. عاطف عبيد) قراره رقم (506) لسنة 2003 بضرورة إلزام كل المتعاملين مع الخارج من الهيئات الحكومية والخاصة والأفراد والمصدرين بإيداع وتحويل 75% من حصيلة صادراتهم أو معاملاتهم مع الخارج بالنقد الأجنبى فى البنوك المصرية، مما يعنى أن المصدرين من القطاع الخاص من أمثال "أحمد عز " أو " محمد أبو العينين " أو " زهير جرانه " أو " محمد المغربى " أو "محمد رشيد" أو غيرهم كثيرون كانوا يودعون حصيلة تعاملاتهم مع الخارج فى حسابات بالبنوك الأجنبية، وهى خطيئة وطنية من خطايا هؤلاء وأصدقائهم فى قمة جهاز الحكم فى البلاد .

نعود إلى المجموعة الخامسة والأخيرة من الحصيلة الضريبية وهى المسمى "ضرائب أخرى" والتى تشكل حوالى 4.2% إلى 5.2% من إجمالى الحصيلة الضريبية خلال نفس الفترة ، فقد جاءت كلها تقريبا من بند واحد هو " إيرادات رؤوس أموال منقولة من البنك المركزى "بحوالى 4285.2 مليون جنية عام 2006/2005 ، وكذا فى بقية السنوات ، أذن هى ضرائب مفروضة على حركة الأموال المنقولة فى أنشطة البنوك العاملة فى البلاد .

وهكذا نستخلص أن عبء الضرائب الحقيقى فى مصر يقع على عاتق الفقراء ومحدودى الدخل دون غيرهم – سواء بصورة مباشرة مثل ضرائب المرتبات والدمغة أو غير مباشرة عبر نقل عبء الضريبة من خلال الأسعار – وبالتالى فإن نصيب الأغنياء عموما وأصحاب المشروعات من المليونيرات والمليارديرات الجدد المرتبط معظمهم برجال الحكم والإدارة لحمايتهم، لا تزيد عن 10% من إجمالى الحصيلة الضريبية سنويا. وقد زاد الطين بله صدور قانون ضرائب

الدخل الجديد رقم (91) لسنة 2005 الذى خفض سعر الضريبة المفروضة على دخول الأغنياء من 42% على ما زاد عن 50 ألف جنية ، إلى 20% فقط بدلا من إتباع نظام الضرائب التصاعدية الذى يعد أكثر توازنا فى الأعباء عن النظام الجديد الذى أتى به جماعة الحكم ووزير ماليتهم يوسف بطرس غالى. لكن ما بالنا وأصحاب المصالح ضاغطون، وأصحاب السلطة مشاركون ومستجيبون، أما الفقراء ومحدودى الدخل الصامتون دائما والصابرون أبدا، فلهم الله أو فليموتوا فى صمت.

*من يدفع الضرائب فى مصر ؟

كنت قد تناولت منذ فترة قصيرة، ومن خلال سلسلة مقالات فى بعض الصحف الوطنية فى مصر (العربى، الكرامة، الغد، والدستور) ، الموازنة العامة للدولة بالشرح والتحليل، سواء فى جوانبها الدستورية والقانونية، أو فى جوانبها المالية والفنية، وركزت فيها على مجالات الإنفاق الحكومى (الاستخدامات أو المصروفات)، من أجل التعرف على الاتجاهات الأساسية ، ونمط الأولويات الاقتصادية والاجتماعية وكذلك السياسية التى تحكم رؤية المسئولين فى الدولة وواضعى الموازنة العامة.

وقد تبين من عرضنا هذا ، أن حوالى 20% إلى 25% من إجمالى استخدامات الموازنة العامة طوال عقدى الثمانينات والتسعينات من القرن الماضى وحتى النصف الأول من العقد الأول من القرن الحادى والعشرين، كانت تستحوذ عليها قطاعات الدفاع والأمن (وزارتى الدفاع والداخلية) سواء فى صورة اعتمادات مباشرة وصريحة، أو بصورة غير مباشرة، عبر عمليات التعزيز والتحايل المحاسبى التى كانت تجرى تحت بند "الاعتماد الاجمالى".

وبالإضافة إلى ذلك فان مخصصات خدمة الديون المحلية والخارجية (الأقساط + الفوائد) ظلت تتزايد حتى أصبحت تبتلع سنويا ما بين 25% إلى 33% من إجمالى استخدامات الموازنة العامة للدولة طوال السنوات العشرين الأخيرة ، وبهذا فإن حوالى 45% إلى 60% تقريبا من إجمالى مصروفات الموازنة العامة المصرية ، ظلت تذهب طوال هذه الفترة إلى هذين القطاعين وحدهما ، ويبقى لبقية القطاعات الأكثر حيوية لحياة الشعب المصرى – مثل التعليم والصحة والشئون الاجتماعية والشباب والرياضة والبحوث والزراعة والرى ..الخ – ما يكاد يقل عن 50% من إجمالى استخدامات الموازنة العامة، وبصرف النظر كذلك عن مقدار الإهدار وسوء إدارة بعض هذه المخصصات المالية، مثل تبديد جزء منها على مجال سفيه "كالدعاية والإعلان" وغيرها من صور الإهدار التى سوف نتعرض لها فى هذه السلسلة من المقالات.

الآن .. نحاول أن نعرض لجانب أخر من جوانب الموازنة العامة للدولة، إلا وهو "موارد الموازنة"، أو "إيرادات الموازنة"، من أين تأتى هذه الموارد والأموال؟

أولا : الهيكل المالى لموارد الموازنة العامة

حتى يتبين لنا حجم هذه الموارد المالية دعونا نتأمل بيانات الجدول رقم (4) المرفق مع هذا المقال، والذى يظهر فيه بوضوح أن حوالى 63% إلى 70% من إيرادات الموازنة العامة للدولة تأتى من الضرائب العامة ، بينما لا تشكل " المنح " سوى 3% إلى 5% سنويا فى المتوسط، أما "الإيرادات الأخرى" – مثل عوائد الملكية الحكومية للهيئات الاقتصادية وشركات القطاع العام وغيرها – فلا تشكل سوى 25% إلى 30% من إجمالى موارد الموازنة.

سوف نتعرض بالتفصيل إلى كل واحدة من تلك المصادر فى مقال مستقل ، حتى يتعرف الرأى العام – غير المتخصص بل وأحيانا المتخصص – على الهيكل المالى للحكومة المصرية من ناحية ، وحتى يتعرف أكثر – وبالأرقام – على حقيقة حجم مساهمة المليارديرات الجدد والأغنياء عموما فى تحمل أعباء الضرائب العامة.

(جدول رقم (4

توزيع إيرادات الموازنة العامة للدولة خلال الفترة 2002/2001 -2006/2005

"بالمليار جنية"

السنوات موارد الموازنة العامة % للضرائب إلى إجمالى الموارد

الضرائب المنح الإيرادات الأخرى الإجمالى

2001/2002 50.8 4.3 23.3 78.3 65%

2002/2003 55.7 3.3 30.1 89.2 62.5%

2003/2004 67.2 5.1 29.7 101.9 66.0%

2004/2005 71.2 2.9 28.4 102.5 69.5%

2005/2006 81.6 2.9 45.7 130.2 62.7%

.المصدر: من واقع البيان الاحصائى لمشروع الموازنة العامة للدولة للعام المالى 2006/2005

أذن .. الجزء الأكبر من إيرادات الموازنة العامة تتأتى من حصيلة الضرائب، وبعدها تأتى الإيرادات الأخرى، ثم أخيرا .من المنح الخارجية أو المنظمات الدولية، أو من جهات حكومية

فمن يا ترى يدفع هذه الضرائب؟ وما هو نصيب وحصة الفقراء ومحدودى الدخل منها؟ وما هى حصة الأغنياء ورجال المال والأعمال؟

ثانيا : الضرائب يدفعها الفقراء ويتهرب منها الأغنياء

:درجت أدبيات علم "المالية العامة والضرائب" على تقسيم الضرائب العامة إلى نوعين أساسيين هما

."ما يسمى "الضرائب المباشرة-

."وما يطلق عليه "الضرائب غير المباشرة-

وقد اعتادت هذه الأدبيات على وصف "الضرائب المباشرة" بأنها تلك التى تمس دخول أصحاب عوائد الملكية، سواء كانوا أشخاصا طبيعيين ، أو أشخاصا اعتباريين (كالشركات ومؤسسات الأعمال)، بينما نظر إلى "الضرائب غير المباشرة" بأنها تلك التى لا تميز بين دافعيها ، ومن ثم فهى تمس بشكل رئيسى دخول محدودى الدخل من المستهلكين .والفقراء، وهو ما يحمل قدرا من الظلم على هؤلاء الفقراء دون غيرهما

وقد كان هذا التقسيم الكلاسيكى (التقليدى) يخفى فى جوهره محاولة القائمين على هذا العلم إخفاء الطابع الاجتماعى الحقيقى للعبء الضريبى ، فوفقا لهذا التصنيف فقد كان متوسط الحصيلة الضريبة من الضرائب المباشرة تدور حول 35% فى المتوسط سنويا ، بينما الضرائب غير المباشرة تتراوح بين 65% إلى 70% من إجمالى الحصيلة الضريبية سنويا، وقد كان هذا يريح الضمير قليلا بقدر ما يخفى حقيقة أخطر وأكثر ظلما حول الأعباء الضريبية الحقيقية فى وقت .كان فيه عملية الاستقطاب والتركز فى الثروات قائمة على قدم وساق منذ عام 1974 تحديدا

وقد هالنى الموقف عندما كنت أشرع بتأليف كتابى حول "أزمة الانتماء فى مصر" الذى صدر عام 1998 بعد أن استغرقت فى إعداده أكثر من عشر سنوات كاملة، فضريبة الشركات أو ضريبة الأموال والتى تصنف عادة من بين الضرائب المباشرة، كان يدفع معظمها (من 42% إلى 95%) الشركات العامة والبنك المركزى وهيئة قناة السويس وهيئة البترول وغيرها، بينما تتضاءل حصة الشركات المملوكة للقطاع الخاص، طوال عقد الثمانينات، وقد استخلصت

بالنتيجة أن حصة الأغنياء فى الحصيلة الضريبية طوال هذا العقد لم تكن تزيد عن 10% إلى 15% من إجمالى الحصيلة الضريبية ، وتحمل الفقراء ومحدودى الدخل والحرفيين الجزء الأعظم منها.

ووفقا للتصنيف الضريبى الوارد فى قانون الموازنة العامة الجديد (رقم 87 لسنة 2005) تتوزع الحصيلة الضريبية على خمسة مجموعات هى على النحو التالى:

1- الضرائب على الدخول والأرباح والمكاسب الرأسمالية (وهى تشمل بندان وأربعة أنواع و19 فرعا)

2- الضرائب على الممتلكات (وتتضمن ثلاثة بنود وأربعة أنواع و3 فروع).

3- الضرائب على السلع والخدمات (وتشمل ثلاثة بنود و23 نوع و9 أفرع).

4- الضرائب على التجارة الدولية (وتتضمن ثلاثة بنود واثنتين من الأنواع).

5- ثم أخيرا ضرائب أخرى (وتشتمل على بند واحد وثلاثة أنواع).

ولكن العناوين هنا خادعة وملتبسة، بحيث قد يقع فى حبائلها من لا يعرف من القراء وغير المتخصصين الألاعيب الإحصائية والمحاسبية والتى يطلق عليها الخبراء الدوليين "السحر الاحصائى" statistical magic .

ثالثا: التلاعب المحاسبى .. والاحتيال السياسى

عند تأمل مسميات المجموعات الخمس التى أشرنا إليها قبل قليل، يتبادر إلى الذهن العام، أن أعباء الضرائب العامة يتحملها الكافة بصورة متوازنة أو حتى متقاربة، فالمجموعة الأولى مثلا المسماة "الضرائب على الدخول والأرباح والمكاسب الرأسمالية" تبدو وكأن الأعباء موزعة بالتساوى أو التكافؤ بين العناصر الثلاثة:

- الدخول من مرتبات وما فى حكمها.
- الأرباح.
- المكاسب الرأسمالية.

ولكن الحقيقة غير ذلك تماما ، فهذه المجموعة الضريبية التى تشكل حوالى 38 % إلى 42 % فى المتوسط سنويا من الحصيلة الضريبية خلال السنوات الخمس الأخيرة (2002/2001 -2006/2005)، حيث زادت من 19.6 مليار جنية فى العام الأول، إلى 34.8 مليار جنية فى العام الأخير، نجدها من بين أنواعها الأربعة وفروعها التى بلغت تسعة عشرة (فرعا، هناك نوعان فقط وبند واحد تأتى منها معظم حصيلة هذه المجموعة على النحو التالى: (بالمليون جنية

(جدول رقم (5

حصيلة الضرائب على مجموعة الدخول والأرباح والمكاسب الرأسمالية خلال عامي 2002/2001 - 2006/2005 ""بالمليون جنيه

النوع / والبند / والفرع 2002/2001 2006/2005

الضرائب على المرتبات المحلية 2213.9 3665.6-

ضرائب الدمغة على المرتبات 626.8 1370.0-

ضرائب النشاط التجارى والصناعى 323.9 3000.0-

الضرائب على أرباح شركات الأموال 785.3 20552.00-

(هيئة البترول – قناة السويس- البنك المركزى)

أخرى (غير مبينة فى الموازنة) 530.0 4589.6

المجموع 33887.6 18545.5

المصدر: المرجع السابق

أى أن 97% تقريبا من حصيلة هذه المجموعة الضريبية الرئيسية تأتى من أصحاب المرتبات ومن هيئات حكومية، بينما ضريبة النشاط التجارى والصناعى – وأكثر من نصفها تدفعها شركات عامة ومملوكة للحكومة والباقى يؤديه القطاع الخاص – قد انخفضت خلال نفس الفترة من 3.3 مليار جنيه تقريبا إلى 3.0 مليار فقط (بنسبة انخفاض 8% خلال السنوات الخمس) مقابل زيادة ضرائب المرتبات بأكثر من 65% , وكذا ضريبة الدمغة على المرتبات التى يدفعها الموظفون أيضا بنسبة 119% أى تضاعفت خلال الخمس سنوات . !!

أما الضرائب على الأرباح الرأسمالية (ومنها ضريبة الثروة العقارية) فلم تزد عن 2.5 مليون جنية _ أكرر اثنان ونصف مليون جنية _ عام 2002/2001 ثم زادت حتى بلغت عام 2006/2005 إلى 5 مليون جنية فقط ، فهل تصدقوا أن كل هذه التصرفات العقارية بمليارات الجنيهات سنويا للمليونيرات الجدد لم يتحصل منها ضرائب سوى على 5 مليون جنية فقط فى العام الأخير !!..

والسؤال الذى يطرح نفسه هنا: لماذا يتعمد خبراء الموازنة العامة وخبراء الضرائب الحكوميون إضافة أسم "الضرائب على الأرباح الرأسمالية" على رأس عنوان المجموعة كلها .. أليس ذلك نوعا من الاحتيال السياسى والاجتماعى؟

لغز بند الإعتماد الإجمالى

أبرز ما يميز عهد الرئيس الحالى "حسنى مبارك" هو الخروج على الشرعية بأسم القوانين واللوائح، سواء كان ذلك فى ممارسته لمهام وظيفته، أو أثناء ممارسة المحيطين به ورجال الحكم والإدارة فى كل المواقع التنفيذية لمهام وظيفتهم، وقد أمتد هذا الوباء إلى مجال الصحافة فمارس جل رؤساء التحرير ورؤساء مجالس إدارات الصحف الحكومية "القومية"، ذلك السلوك المعيب، بحيث أصبح هناك مظلة "قانونية" تحمى ممارسات الفاسدين وتبعدهم عن مجال المساءلة القانونية والقضائية الحقيقية. وتجسد حكاية "بند الإعتماد الإجمالى" هذه الحقيقة فى مجال الموازنة العامة للدولة، فما هى الحكاية ؟ وما هو وجه المخالفة الدستورية فيها؟ بعيدا عن شرح التطور التاريخى لهيكل الموازنة العامة للدولة المصرية، والذى قد نعرضه فى وقت لاحق، نتوقف عند نشأة بند "الاعتماد الإجمالى" الذى كان ملازما لتطور مفهوم السرية و"الأمن القومى" بمضامينه العسكرية بعد عام 1952.

فقبل هذا التاريخ كانت كل بنود الميزانية الحكومية المصرية واضحة وعلنية، لدرجة تثير أحيانا الضحك والسخرية، حتى أن عدد رتب الجيش والنفقات السرية لوزارة الداخلية كانت معلنة فى مجلدات الموازنة الحكومية، التى لم تكن قد تجاوزت عام 1951 حوالى 188 مليون جنية. بيد أن ذلك ظل محدودا طوال عقد الستينات، فقد بلغت مخصصات بند "الاعتماد

الإجمالى" ما بين 2.3 مليون جنية فى بعض السنوات (1964/63) وحوالى 16.9 مليون جنية عام (1966/65)، وكان هذا المخصص المالى يقع معظمه داخل ميزانية " قطاع الأعمال " وليس " قطاع الخدمات" وذلك بهدف تعزيز مخصصات المكافآت لعمال القطاع العام والأرباح السنوية التى كانت توزع عليهم .

ثم حدث العدوان الإسرائيلى فى الخامس من يونيه عام 1967، وأعيد تنظيم هيكل الموازنة العامة المصرية، لتقسم إلى خمسة أقسام، أنفرد منها "صندوق الطوارىء" وبند "الاعتماد الإجمالى" ببعض من المخصصات المالية الموجهة للمجهود الحربى، ونشاط أجهزة الاستخبارات ومقتضيات ظروف الطوارىء عموما.

وبعد عام 1973 صدر قانون جديد لتنظيم الموازنة العامة للدولة (رقم 53 لسنة 1973)، أعاد فيه المشرع تنظيم الموازنة إلى ما كانت عليه قبل عدوان الخامس من يونية عام 1967 تقريبا ، دون أن يعود إلى فكرة تقسيمها إلى ميزانيتى "أعمال" و"خدمات "، وأنما وزعها بين ميزانية للأستثمار وأخرى للأنشطة الجارية داخل نطاق وحدة الميزانية. وفى عام 1979حدث تطور خطير، وذلك بأصدار القانون رقم (11) لسنة 1979، الذى سلخ القطاع العام وشركاته والهيئات الاقتصادية عن الميزانية العامة للدولة، وأفرد لكل منها موازنة مستقلة، تحت زعم منح هذه الجهات المرونة المالية للعمل وفقا لآليات السوق، فكان ذلم بمثابة المسمار الأول فى نعش الملكية العامة للأصول الانتاجية، ومهدت لكل المصائب التى لحقت بالاقتصاد المصرى، واقتصاد الفقراء وكاسبى الأجور والمرتبات لصالح الطبقة الرأسمالية الداخلية الجديدة.

المهم ، ودون أن ينتبه أحد من المحللين الاقتصاديين والسياسيين المصريين، خاصة من قوى المعارضة السياسية، نما بند الاعتماد الإجمالى الذى كان من المفترض أن يكون مخصصا لمواجهة الظروف الطارئة فقط مثل الزلازل والفيضانات والكوارث عموما ، فإذا به ينحو فى إتجاه مختلف تماما..!!

جدول رقم (2) تطور بند " الاعتماد الإجمالى على مستوى الباب الأول فقط فى الموازنة العامة المصرية" خلال الفترة "1992/91 -2002/2001 " بالمليون جنية

السنوات المبلغ

91/1992 718.9

92/1993 919.5

93/1994 1010.6

94/1995 1374.9

95/1996 1584.8

96/1997 2072.3

97/1998 2847.8

98/1999 3335.8

99/2000 4185.6

2000/2001 4691.6

2001/2002 5270.9

المصدر: مجلدات الحساب الختامى، ومجلدات الموازنة العامة للدولة للسنوات محل الدراسة. فبعد أن أعلن " السادات " الكارثى بأن "حرب أكتوبر هى أخر الجروب"، كان من المفترض أن تنخفض تكاليف أجهزة الأمن عموما، ولكن ما جرى على العكس تماما، حيث زادت هذه المخصصات المالية عاما بعد أخر، وأضيف إليها المعونة العسكرية الأمريكية منذ عام 1979، والتى تراوحت بين 1.2 مليار دولار و900 مليون دولار سنويا طوال هذه الفترة. أما بند "الاعتماد

الإجمالى" فقد كان الباب الخلفى لتعزيز مرتبات ومكافآت كبار رجال الأمن والقوات المسلحة ، فيما أطلق عليه سرا "علاوة الولاء" !!..

وأدى استمرار إعلان حالة "الطوارىء" منذ أغتيال الرئيس السابق "أنور السادات" وحتى يومنا، إلى مضاعفة مرتبات ومكافآت أفراد قوات الأمن والشرطة والقوات المسلحة، وهكذا تطور بند الاعتماد الإجنالى حتى بلغ فى موازنة العام المالى الجديد 2006/2005 حوالى 16.5 مليار جنية، وبخلاف هذا فهناك بند الإعتماد الإجمالى على مستوى النفقات الجارية (الباب الثانى)، وهى تكاد تتجاوز هذه المبالغ المخصصة لبند الاعتماد الإجمالى للباب الأول، ويتجه جزء ليس بقليل لتلبية أحتياجات الشرطة والقوات المسلحة ورئاسة الجمهورية ، وغيرها من الأجهزة الحساسة التابعة للرئيس.
أنتهاك المشروعية المالية والخطير فى هذا الأمر، أن وضع هذه المبالغ والمخصصات المالية يمثل أنتهاكا خطيرا لمبدأ "المشروعية المالية " من حيث:

1-أن هذه المبالغ توضع بصورة إجمالية دون تفاصيل.

2- ويضاف إن تأخير عرض الحساب الختامى للميزانية لمدة سنتين أو ثلاثة يؤدى إلى ميوعة المسئولية الوزارية والإدارية، ويحول دون مراجعة الشعب أو بقية الأجهزة الرقابية – كالمحاسبات أو غيرها – لتوزيع صرف الاعتمادات الإجمالية، خاصة تلك الاعتمادات التى تذهب إلى قوات الأمن والشرطة.

3- كما أن هناك وسائل أحتيالية أخرى تجرى من خبراء الموازنة العامة فى وزارة المالية، حيث عادة ما يلجأون إلى توزيع بند الاعتماد الإجمالى الخاص بين "الأقسام العامة" أو الدفاع والأمن والعدالة من أجل إخفاء الأحجام الحقيقية، ولكن الباحث المدقق والمثابر الجاد يستطيع أن يتعقب هذه المخصصات فيكتشف وجهتها الحقيقية. جدول رقم (3) تطور المخصصات الرسمية – دون بند الاعتماد الإجمالى – للقوات المسلحة خلال الفترة 1992/91 -2006/2005 "بالمليون جنية"

السنوات	المبلغ
91/1992	4495.6
92/1993	5290.4
93/1994	6121.7
94/1995	6723.0
95/1996	7412.9
96/1997	8159.5
97/1998	8135.0
98/1999	8899.8
99/2000	9820.7
2000/2001	10900.0
2001/2002	12234.6
2002/2003	13214.5
2003/2004	14399.5
2004/2005	14110.6

2005/2006 15635.6

المصدر: مجلدات الموازنة العامة للدولة للسنوات محل الدراسة. أى أن ما حصلت عليه القوات المسلحة – رسميا فى الموازنة – خلال الخمسة عشرة عاما الماضية قد تجاوزت 145.6 مليار جنية، وإذا أضفنا إليها ما حصلت عليه من بند الإعتماد الإجمالى، وهو الباب الخلفى لدعم مكافآت ومرتبات الضباط، فان الرقم سوف يزيد عن 200 مليار جنية بخلاف أموال المعونة العسكرية الأمريكية التى زادت عن 30 مليار دولار خلال الفترة من 1979 حتى عام 2005.

وإذا أضفنا مخصصات وزارة الداخلية التى حصلت خلال نفس الفترة على حوالى 45 مليار جنية، فان الصورة تبدو واضحة بشأن نمط أولويات هذا الحكم وهذا الرئيس.

*كم تنفق الدولة على مصاريف الدعاية والإعلان ؟

ما يدفعنا إلى طرح هذا السؤال ومحاولة الإجابة عليه ، هو ما هالنا من تكرار ترديد نغمة " نقص الموارد " وضعف الإمكانيات المتاحة لدى الحكومة ، مما يؤثر على قدرتها على تلبية المطالب الأساسية المشروعة للفقراء ومحدودى الدخل .

وقد شغلت قضية الإنفاق الحكومى فى مصر ، عقل وفكر الباحثين والدارسين والعاملين فى الحقل التنفيذى ، وكذا المهتمين عموما بالشأن السياسى العام ، وقد لفت النظر فى أحيان كثيرة الصفحات الحكومية المؤجرة فى الصحف الحكومية (القومية) وغير الحكومية ، التى عادة ما استخدمت طوال الربع قرن الماضى فى تدجين أعداد كبيرة من الصحف والصحفيين فى تلك المؤسسات ورؤساء تحريرها ، سواء من أجل تجنب نقد سياسات الحكومة والنظام عموما ، أو سياسات هذا الوزير أو ذاك ، الذى تفضل مشكورا فوافق على نشر إعلانات وزارته فى هذه الصحيفة أو تلك .

وهكذا تحولت مخصصات اعتمادات الدعاية والإعلان الواردة فى موازنة الوزارات والمصالح والهيئات الحكومية، إلى أحدى وسائل الفساد والإفساد فى الكثير من الحالات ، ولم ينج من هذا السلوك السيء صحيفة حكومية أو حزبية أو خاصة. بدلا من أن تكون أداة للتواصل مع الرأى العام كشفا لحقيقة أو نقدا لأخطاء.

والحقيقة أن خبراء الموازنة العامة للدولة قد إبتكروا وسائل عديدة للتلاعب بالأرقام من جهة والتحايل على رقابة مجلس الشعب والجهات الرقابية الأخرى من جهة ثانية، ومن هذه الوسائل مثلا، توزيع مخصصات "الدعاية والإعلان " على أكثر من بند، بل وعلى أكثر من باب من أبواب الموازنة، وبالنظر إلى أن الدستور قد حصر سلطات مجلس الشعب فى مشروع الموازنة العامة للدولة المقدمة من مجلس الوزراء فى مجرد النظر والمناقشة والتصويت على أبوابها ، بابا بعد أخر (م 115) دون التوقف بالنقد والمراجعة والرفض لبعض البنود والمجموعات داخل الأبواب ، فإن خبراء الموازنة قد تلاعبوا بأعضاء مجلس الشعب كيفما شاءوا، حيث جرى توزيع نفس أغراض الإنفاق على أكثر من بند فى الأبواب المختلفة، وهو ما سمح للوزراء أو رؤساء المصالح باستخدام هذه البنود دون خوف من نقد أو ملاحقة .

: خذ مثلا، بنود "الدعاية والإعلان والاستقبال"، فبعضها وزع تحت مسميات مختلفة مثل

-نفقات دعاية.

-نفقات الحفلات والاستقبالات.

-نفقات الشئون والعلاقات العامة.

-نفقات الطبع.

-كراسات ودفاتر.

-أدوات كتابية ومكتبية.

-كتب ومجلات ووثائق للمكتبات.

-مطبوعات أخرى.

-أخرى.

فإذا استبعدنا تكاليف مطبوعات الكتاب المدرسى - والتى تجاوزت فى العام المالى 2006/2005 حوالى 1.2 مليار جنية – والتى تستخدم بدورها للضغط المباشر وغير المباشر على بعض المؤسسات الصحفية وأصحاب دور النشر الخاصة وما شابهها، فإننا نكون بصدد تكاليف للدعاية والإعلان تجاوزت فى ذلك العام وحده حوالى 60.4 مليون جنية ، وإذا أضفنا أليها نفس البنود الواردة فى موازنات الهيئات الاقتصادية، فإن الرقم يقارب حوالى 100 مليون جنية.

هذا المبلغ الذى أستخدم غالبا فى الصفحات الخضراء والسوداء فى الصحف الحكومية ، وفى غيرها من وسائل الإعلام ، كان يمكن أن يبنى 25 مدرسة جديدة تستوعب ما بين 15 ألف إلى 35 ألف طالب وطالبة ، تخفف من حالات التكدس الرهيبة فى المدارس الحكومية التى حالت دون إدارة كفء للنظام التعليمى الرسمى .

أما إذا راجعنا هذه المخصصات المالية طوال الربع قرن الماضى – منذ أن تولى السيد حسنى مبارك مقاليد الحكم فى البلاد فى غفلة من الزمن – فان هذا الرقم سوف يتجاوز 850 مليون جنية بددها الوزراء من أمثال يوسف والى وماهر أباظة ووزراء السياحة وغيرهم ، بخلاف رؤساء المصالح والشركات، سواء كان ذلك من أجل شراء ذمم بعض كبار القيادات الصحفية وأعوانهم، أو من أجل إرضاء شهوة الظهور والإعلان، أو عبر تسريبها واختلاس بعضها وتقديم فواتير مشكوك فى دقتها وسلامتها.

والسؤال .. ما الذى كان يمكن بنائه من مدارس أو مصحات علاجية للفقراء بهذا المبلغ الضخم ؟

إن هذا المبلغ كان يكفى لبناء 500 مدرسة على أحدث طراز تكفى لاستيعاب ما بين 250 ألف إلى 500 ألف طالب وطالبة، مما يخفف الكثافة فى الفصول التى زادت فى المدارس بالأحياء الفقيرة فى القاهرة إلى 80 تلميذ فى الفصل ، وقد بلغت فى المناطق الريفية 100 تلميذ فى الفصل الواحد..!!

أذن عند الحديث عن محدودية الموارد الاقتصادية، أو نقص الموارد المالية فى مصر ، علينا أن ننتبه إلى عدم صحة هذا المنطق، وهذا اللغو اللعوب الذى يمارسه علينا الرئيس وأعوانه ، والصحيح أن هناك سياسات خاطئة لجماعات ومنهج فى إدارة الدولة والمجتمع يحرص أشد الحرص على تبديد الموارد المتاحة واستنزافها فى مجالات وأنشطة لا تخدم المصلحة العامة أو مستقبل هذا البلد ، بقدر ما تخدم مجموعات محدودة من الأفراد الفاسدين، سواء كانوا وزراء أو رؤساء وزارات أو حتى رئيس الجمهورية وأسرته وديوانه الحافل بالمسالك والدروب والدهاليز، وألف "بوللى" جديد.

باختصار .. نحن أمام منطق فاسد يؤدى إلى إفساد شامل وكامل، وهو ما يحتاج إلى "إدارة" جديدة ونظام حكم جديد، يمتلك من الرشاد والحرص على الصالح العام ما يؤهله لقيادة هذا البلد بكل تراثه ومكانته.

*كيف أفسَّدت الجهات الرقابية فى مصر ؟

ليس هناك قانون فى الدولة، ينص على عدم نشر توزيعات المخصصات المالية للجهات الحكومية المختلفة – بأستثناء دون block أجهزة الأستخبارات العامة والقوات المسلحة – اللتين تدرج مخصصاتها المالية بصورة إجمالية مجمعة توزيع على أبواب الإنفاق الأربعة المعروفة مثل الأجور والمرتبات، أو النفقات الجارية أو الاستثمارات أو غيرها. ولكن الخطير فى الأمر أن حكومات الرئيس مبارك توسعت فيما لا ضرورة فيه، فأدخلت جهات أخرى إلى غلاف الغموض والسرية، مع زيادة مخصصاتها المالية، وكأن المقصود هو إفساد هذه الجهات وأعضائها، خاصة إذا علمنا أن هذه الجهات بطبيعتها جهات رقابية، سواء كرقابة من داخل الجهاز الحكومى، أو كجهات ذات صلة برقابة الرأى العام .. فما هى هذه الجهات السرية الأربعة ؟ أجهزة الرقابة .. تحتاج إلى رقابة !!..

: تتكون هذه الجهات من الآتى

1-الجهاز المركزى للمحاسبات.

2-المجلس الأعلى للصحافة.

3-مجلس الشعب.

4-مجلس الشورى.

والسؤال هو: ما مناط السرية فى هذه الجهات حتى يلجأ خبراء الموازنة وبتعليمات سياسية لإخفاء توزيعات مخصصاتها المالية ، التى تضاعفت بأكثر من ثلاثة أضعاف خلال أحدى عشرة عاما فقط (1992/91 – 2002/2001)، حيث زادت من 141.1 مليون جنية إلى 437.4 مليون جنية موزعة على النحو التالى: جدول رقم (1) المخصصات السنوية لجهات " الرقابة االرسمية خلال الفترة 1992/91-2002/2001 " بالمليون جنية

السنوات المحاسبات مجلس الشعب مجلس الشورى المجلس الأعلى للصحافة

91/1992 76.3 29.3 11.3 24.2

92/1993 85.5 38.1 13.1 47.1

93/1994 98.1 44.7 16.2 50.7

94/1995 111.9 49.4 20.9 103.9

95/1996 128.6 53.3 24.9 46.6

96/1997 150.1 52.1 27.7 52.5

97/1998 179.7 59.9 28.9 57.5

98/1999 201.0 62.1 28.9 63.0

99/2000 219.0 68.1 28.9 69.0

2000/2001 240.0 69.7 28.9 75.5

2001/2002 261.0 69.6 28.9 77.9

المصدر: مجلدات الحساب الختامى ومجلدات الموازنة العامة للسنوات محل الدراسة. وعلينا أن نلاحظ هنا الدلالات السياسية لهذه الزيادة الكبيرة فى مخصصات وأعتمادات هذه الأجهزة التى لم يزد فيها عدد العاملين، أو المستفيدين منها :زيادة ملحوظة، بما يعكس حقيقة أن تعظيم المزايا المالية لإعفائها كان وراء هذه الزيادة، فعلى سبيل المثال

1- كان الهدف من زيادة مخصصات المجلس الأعلى للصحافة من 24.2 مليون جنية عام 1992/91، على أن بلغت 77.9 مليون جنية عام 2002/2001 هو زيادة مكافآت أعضائه الذين هم قيادات بارزة فى الوسط الصحفى، ورؤوساء تحرير الصحف الحكومية والخاصة والحزبية، بما يعطى لهذه العضوية ثمنا سياسيا سواء بالمنح أو المنع ، فعلى كل عضو أو رئيس تحرير أن يراعى ما يقول وما يفعل.

2- أما أعضاء مجلس الشعب فإن بدلات حضور الجلسات والمكافآت الشهرية، قد زادت بدورها حتى تجاوزت فى أحيان كثيرة الخمسة عشرة ألف جنية، هذا بخلاف المزايا العينية الأخرى ، التى يحصل عليها هؤلاء عن طريق التأشيرات من أراضى وفيلات وشقق وتراخيص لبعض السلع المدعومة (كالحديد والأسمنت وغيرها)، وهى كلها تمثل تفاحة " إبليس " لكل أعضاء المجلس، خاصة أولئك المنتمين إلى حزب الحكومة أو الراغبين فى الإنضمام أليهم.

3- مجلس الشورى بدوره دخل إلى السباق، فأخذت مخصصاته المالية فى الزيادة عاما بعد أخر ، ثم توقفت عن الزيادة خلال السنوات الخمس الأخيرة ، منذ أن تولى الدكتور "مصطفى كمال حلمى" رئاسته، وهو ما أثار حفيظة بقية الأعضاء ضد رئيسهم، وجاء السيد "صفوت الشريف" ليزيد تلك المخصصات فى السناوت الماضية، وكأن المجلسين (الشورى والشعب) يتسابقان للحصول على المزايا المالية .

4- الجهاز المركزى للمحاسبات الذى تآكل دوره الرقابى خلال السنوات العشر الماضية بفعل تطبيق برنامج الخصخصة، وعمليات التحول التى يشهدها الجهاز الحكومى بهدف إلحاقه بركب الخصخصة، تسابق هو أيضا للحصول على مزاياه المالية دون ضرورة حيث تضاعفت مخصصاته أكثر من ثلاثة أضعاف خلال نفس الفترة. والحقيقة أن هذه الجهات الرقابية، كان من المفترض قانونيا ودستوريا ، أن تضرب القدوة والمثال بنفسها فى مجال الشفافية، وعدم إخفاء طبيعة التوزيعات المالية لهذه المخصصات بين أبواب الإنفاق المختلفة. وعلى العكس من ذلك فجهاز الرقابة الإدارية مثلا، ينشر مخصصاته المالية التفصيلية، أى أعتمادات كل باب من أبواب الإنفاق حيث نجد مخصصات الباب الأول (الأجور والمرتبات)، قد تزايد من 11.3 مليون جنية عام 1992/91 إلى 36.6 مليون جنية ، فإذا قسمناها على عدد العاملين فيها والبالغ عددهم حوالى 3330 مشتغلا ، فأن متوسط نصيب المشتغل فيها يتجاوز 11 ألف جنية سنويا (أى 917 جنيها شهريا)، ولكى تؤخذ المستويات الوظيفية والدرجات المالية، بعين الأعتبار (قيادات عليا – قيادات وسطى – وظائف رقابة تخصصية – بقية الوظائف الدنيا) فأن متوسط الأجر أو المرتب الشهرى، سوف تتراوح بين ثمانية آلاف جنية للوظائف العليا، وخمسة آلاف للوظائف الوسطى، بينما سيقل عن ألف جنية شهريا لشاغلى الوظائف الدنيا. ويقاس على ذلك بقية الأجهزة الرقابية، هذا علاوة على المكافآت المخصصة من حصة الجهات فى كشف القضايا، أو أسترداد بعض المال العام المنهوب.

أما المجلس الأعلى للصحافة، والذى هو قانونيا هو القيم على شئون الصحافة، والمراقب لأعمالها ، وتطبيق ميثاق الشرف الصحفى ، فقد تحول بدوره إلى "سبوبة" لبعض الشخصيات العامة ذات الصلات الوثيقة بالنظام وأجهزة أمنه من ناحية، أو كوسيلة لترويض بعض رؤساء تحرير الصحف الأعضاء فيه، حيث يتراوح متوسط المكافآت الشهرية المصروفة لأعضائه بين ثلاثة آلاف وثمانية آلاف جنية، بما يجعله مصدرا لعيش الكثيرين منهم ، خاصة رؤساء تحرير ما يسمى الصحف الخاصة والحزبية الذين تعانى مؤسساتهم الصحفية من غياب أى نظام مالى محترم. وعبر هذا الإغراق المالى على المنضوين فى تلك الجهات الرقابية الشعبية "مجلس الشعب ومجلس الشورى"، أو التنفيذية يتم ترويض أتجاهات الأعضاء بحيث لا تتصادم مع كبار المسئولين فى الدولة الذين يرعون بشكل مباشر أو غير مباشر مصادر الإثراء غير المشروع، سواء بأنفسهم أو عبر أولادهم وأقربائهم وزوجاتهم.

الفصل الثالث صراعات الإقليم .. وتدهور مركز مصر فيه

أولا :العدوان الإسرائيلى على لبنان .. والمواقف المشبوهه

*حدود النصر أو الهزيمة فى معركة لبنان الراهنة

منذ أن بدأ العدوان العسكرى الاسرائيلى على لبنان فى الثانى عشر من يوليو الماضى، وهناك تصريحات وأحاديث متكررة حول "النصر" أو "الهزيمة" بين جماهير العالم العربى والإسلامى.

وقد تحدث قائد المقاومة العربية واللبنانية التاريخى "السيد حسن نصر الله" حول أبعاد ونتائج وتداعيات هذه المعركة التاريخية، على مصير ومستقبل المنطقة العربية وشعوبها، انطلاقا من مقولات النصر أو الهزيمة.

كما تبارى عدد من الكتاب والمفكرين العرب، فى الفضائيات الناطقة بالعربية فى تحليل أبعاد ونتائج هذه الجولة المصيرية من الصراع العربى / الصهيونى. ولكن اللافت للنظر أن أيا من هؤلاء الكتاب والمحللين لم يتوقف بالشرح والتحليل عند مفهوم "النصر" أو حدود "الهزيمة" بالتطبيق على الأهداف السياسية لتلك الحرب العدوانية الجديدة .

فمتى يمكن القول أن المقاومة اللبنانية وحزب الله ، قد حقق نصرا كاملا ، أو نصرا جزئيا ؟ ومتى يمكن القول أننا بصدد هزيمة – لا قدر الله – لهذه المقاومة الباسلة؟

الأهداف السياسية للحرب

لأن الحرب هى ممارسة للسياسة بوسائل أخرى – كما أستقر الفكر العسكرى والاستراتيجي – فان تحقيق إنجاز ميدانى، كبر شأنه أو صغر، يتوقف عليه مدى استثماره فى تحقيق هدف سياسى معين، فعلى سبيل المثال، برغم الإنجاز العسكرى المصرى فى الأسبوع الأول من حرب أكتوبر عام 1973، فان الأهداف السياسية للحرب لم تتحقق بصورة تتناسب مع الأداء العسكرى المصرى والسورى، والذى لا ينتقص منه كثيرا الاختراق العسكرى الذى قامت به إسرائيل فى الأسبوع الثانى من الحرب، سواء على الجبهة المصرية (ثغرة الدفراسوار) أو على الجبهة السورية والوصول إلى قرية (سعسع) على بعد ثلاثين ميلا من العاصمة "دمشق"، لقد كانت الأهداف السياسية لحرب أكتوبر تتمثل فى:

1- كسر نظرية الأمن الاسرائيلى القائمة على فكرة الحدود الآمنة.

2- تحريك الموقف السياسى الساكن ، وإنهاء حالة اللا حرب واللا سلم والوصول إلى أعتاب تسوية سياسية عادلة للصراع العربى / الصهيونى.

فإذا بنا بعد نهاية الحرب ندخل إلى سراديب "هنرى كيسنجر"، وينتهى الأمر بعزل مصر عن محيطها العربى، وبداية تفكيك التحالف العربى الذى بدا أثناء الحرب وبلوغ ذروته فى دعم دول النفط العربية لجبهات القتال ، وذلك بخفض نسبة من تصدير النفط ورفع أسعاره وهو ما كان له نتائج وتداعيات كبيرة .

المهم .. أن تحقيق الأهداف السياسية للقتال هو الذى يحدد حالة "النصر" أو حالة "الهزيمة"، وفى الجولة الجديدة للصراع على الساحة اللبنانية الإسرائيلية والفلسطينية، فان الهدف السياسى للعدوان الإسرائيلي يتحدد فى الآتي:

1- تدمير البنية العسكرية "لحزب الله"، وهو ما من شأنه إحداث تداعيات فى التركيبه السياسية الداخلية للبنان، تسمح بدفع الأطراف اللبنانية المتعاونة مع إسرائيل والولايات المتحدة والسعودية فى التجرؤ على "حزب الله" وتقليم أظافره ودوره السياسى فى المعادلة اللبنانية.

2- تأمين الحدود الشمالية الإسرائيلية، سواء بوجود عناصر الجيش اللبنانى على الحدود، أو بوجود قوات دولية بما يعنى توريط المجتمع الدولى كله و"الناتو" خصوصا فى تأمين تلك الحدود الإسرائيلية.

3- إذا لم يكن الحد الأقصى للأهداف الإسرائيلية متاحا، فيمكن القبول بهدف الحد الأدنى وهو تراجع مقاتلى "حزب الله" إلى ما وراء نهر الليطانى، مع نشر قوات دولية ، وهو ما يعنى تحقيق هزيمة سياسية للحزب، تؤدى أيضا إلى تشجيع بقية الأطراف اللبنانية المناوئة للحزب على محاولة استكمال مهمة تقليم أظافر الحزب السياسية والعسكرية، وبمعاونة أطراف إقليمية متواطئة مثل النظام السعودى والمصرى والأردنى.

4- ومن شأن ذلك –فى حده الأقصى أو الأدنى– استكمال حصار سوريا وعزلها إقليميا، وإضعاف الدول الإيرانى فى الإقليم، تمهيدا لعمليات مباشرة تتم مستقبلا ضد هاتين الدولتين.

5- كما أن تحقيق هذه الأهداف الإسرائيلية ضد "حزب الله" سيؤدى لا محالة إلى كسر شوكة المقاومة البطولية الفلسطينية فى غزة والضفة الغربية، وكذا شوكة عرب 1948.

6- ثم أخيرا وبتداعيات النتائج فإن استعادة الجنديين الإسرائيليين الأسيرين تؤدى إلى رد الاعتبار المعنوى لجيش الدفاع الإسرائيلي.

أما الأهداف السياسية للحرب، التى توقعتها قيادات المقاومة اللبنانية وحزب الله بعد عملية أسر الجنديين فهى كالتالى:

أولا: كسر أنف وغطرسة المؤسسة العسكرية الإسرائيلية بإجبارها على إجراء عملية تبادل واسعة للأسرى، ودفعها إلى إتباع نمط للعمليات الحربية تناسب نمط قتال قوات المقاومة اللبنانية.

ثانيا: كسر أحد ركائز نظرية الأمن الإسرائيلى المستندة على فكرة نقل مسرح العمليات إلى أراضى الخصم، وذلك من خلال قيام حزب الله بعمليات قصف صاروخية تطال معظم المدن والمستعمرات الإسرائيلية فى شمال فلسطين المحتلة، وإجبارهم على اللجوء إلى الملاجىء فى حرب استنزاف لا يستطيع العدو الصهيونى احتمالها اقتصاديا أو سياسيا أو حتى نفسيا.

ثالثا: تخفيف الضغوط عن كاهل المقاومة الفلسطينية الباسلة التى استفردت بها إسرائيل منذ 28 سبتمبر من عام 2000، وزاد من وطأتها فى الشهور القليلة الماضية بعد نجاح "حماس" فى تشكيل الحكومة ورفضها لأسس التسوية التى قادتها حركة "فتح" ووصلت بالقضية الفلسطينية إلى طريق مسدود .

رابعا: ستؤدى المواجهة العسكرية الراهنة بين إسرائيل والمقاومة اللبنانية، إلى إحداث حالة اصطفاف وطنى لبنانى جديد ، خاصة بعد أن وصل "الحوار الوطنى" الداخلى إلى تبلور قوى لبنانية معادية للمقاومة ولسلاح "حزب الله " بسفور مدعومة من قوى دولية وإقليمية متعددة، وبرغم عدم التقدير الدقيق لحجم الهجمة الوحشية الإسرائيلية للبنية التحتيه اللبنانية، واستهدافهم للمدنيين فى بيروت وبقية المدن والقرى اللبنانية ، فإن هدف الاصطفاف الوطنى وعزل الأصوات

العميلة لإسرائيل والولايات المتحدة داخل الساحة اللبنانية من أمثال (أمين الجميل وسمير جعجع وسعد الحريرى ..الخ) قد حدث إلى حد كبير.

أذن .. وبعد مرور أكثر من أسبوعين على العدوان الإسرائيلى، والمقاومة البطولية الباسلة لمقاتلى "حزب الله" كيف يمكن تقييم الموقف الاستراتيجي والتكتيكى على المستويين السياسى والعسكرى؟ وكيف يمكن تصور احتمالات (أو سيناريوهات) المستقبل ؟

انتصارات تكتيكية للمقاومة

ما بين الأهداف الاستراتيجية فى الحرب لكل طرف من الأطراف، وأداءه التكتيكى تقع المسافة بين احتمالات النصر أو الهزيمة، وحتى اليوم (7/27) نستطع أن نقول بأن "حزب الله" ومقاتليه قد نجح فى تحقيق أكثر من انتصار تكتيكى بامتياز:

فهو أولا: قد نجح فى إجبار العدو الإسرائيلى على تغيير أساليب قتاله المعروفة، ونزل إلى مستوى الأداء الكلاسيكى النمطى، فمن المعروف أن التكتيك العسكرى الإسرائيلى يعتمد أساليب قتال المدرسة العسكرية الألمانية القائمة على عمليات التمهيد النيرانى المكثف (الجوى والبرى والبحرى)، ثم إجراء عمليات الاختراق بالعمق باستخدام سلاح المدرعات، وبالتالى أحداث حالة من الارتباك فى صفوف القوات المعادية، وفى الأثناء تجرى عمليات الالتفاف والتطويق، يتم على أثرها تدمير القوات العربية المعادية ومحاصرة مراكز قياداته وتدميرها، وقد تلجأ القوات الإسرائيلية لتحقيق ذلك إلى عمليات الإبرار الجوى أو البحرى الواسعة لعزل القوات المعادية لها، هذا هو تاريخ الأداء التكيكى للعسكرية الإسرائيلية منذ عام 1948 وحتى الأمس القريب، بيد أن سير العمليات الراهن يشير إلى انقلاب إجبارى قد حدث فى ذلك التراث العسكرى الإسرائيلى ، حيث الاعتماد الآن على إستراتيجية القضمات المتتابعة أو ما يسمى "الخرشوفة" التى صاغها أحد خبراء الاستراتيجية العسكرية البريطانيين (ليدل هارت)، وقد أثبت الأسبوعين الماضيين فشلا إسرائيليا ذريعا فى إنجازها، خاصة فى المثلث الحدودى اللبنانى (مارون الراس – عيترون – بنت جبيل) وتكبد خلالها لواء النخبة الإسرائيلى (لواء الجولانى) خسائر فادحة، وفقا لخط سير العمليات هذا ، فإن قدرة إسرائيل العسكرية المجردة – ناهيك عن الأبعاد المتعلقة بتأثير ضرب مدن ومستعمرات شمال فلسطين وحتى حيفا – فى تحقيق إنجاز عسكرى تصبح محل شك كبير.

ثانيا: وإذا كان نجاح حزب الله فى استمرار قصفاته الصاروخية على ثلث شمال فلسطين المحتلة هو بحد ذاته نجاحا تكتيكيا ، برغم كل الطلعات الجوية الإسرائيلية وسيادتها المطلقة على الأجواء اللبنانية، فأن نجاحه التكتيكى الأكبر هو فى قدرته على الحفاظ على تماسك مراكز قيادته ووسائل اتصاله وسيطرته الميدانية على وحداته برغم التقطيع الإجرامى الذى حدث من جراء القصف الجوى الإسرائيلى لكافة الجسور والطرق وشبكات الاتصالات الهاتفية وغير الهاتفية، واستمرار وحداته المقاتلة فى الحرب بصورة غير مسبوقة فى تاريخ الصراع العربى – الصهيونى، ناهيك عن مفاجأته للعدو بتدمير البارجة (ساهر 5)، أو إسقاط عدة طائرات مروحية من طراز أباتشى.

ثالثا: أنعكس النجاح العملياتى لحزب الله على مستوى تعبئة الرأى العام العربى والعالمى، فأستمر التراكم الشعبى فى خلق وعى معادى لإسرائيل ككيان عنصرى وحشى وإجرامى، وهو تراكم أدى فعليا خلال الخمس عشرة عاما الماضية، ومنذ انتفاضة الحجارة عام 1987 إلى نزع الغطاء "الأخلاقى" عن الدولة العبرية لدى قطاعات واسعة من الرأى العام الأوربى والأمريكى وفى العالم الثالث، ناهيك عن تأثيره فى إعادة الاعتبار لوعى وذاكرة الشعوب العربية فى دول استسلمت فيها أنظمتها الحاكمة لإسرائيل منذ سنوات بعيدة (مصر – الأردن – موريتانيا ودول الخليج) باعتبار إسرائيل عدو تاريخى لا يجوز التصالح أو إقامة علاقات من أى نوع معه.

رابعا: أنعكس أيضا النجاح العملياتى لحزب الله فى تعديل الخطاب العربى الرسمى المهادن ، خاصة لدى الأنظمة الحاكمة فى السعودية ومصر وغيرهما، حيث بدأت السياسة السعودية تتحدث عن أفكار جديدة تؤجل بمقتضاها الحديث حول نزع سلاح حزب الله واعتماد مطلبى الحزب والمقاومة اللبنانية فى (وقف إطلاق نار فورى وتبادل الأسرى) فى صلب خطابهم السياسى، مع تضمين هذا الخطاب المراوغ بعض المطالب الأمريكية والإسرائيلية تحت شعار "بسط سلطة الدولة اللبنانية على كامل أراضيها" أو القبول بفكرة وجود قوات دولية على الحدود مع تحفظ بعضها – مثل مصر – على وجود قوات "من "الناتو ..!!

والآن .. فى ضوء تلك المعطيات الجديدة ما هى احتمالات وسيناريوهات المستقبل؟

السيناريوهات الخطرة:

برغم هذه النجاحات التكتيكية البالغة الأهمية التى حققها مقاتلو حزب الله فى الأسبوعين الماضيين، فإن حالة الحصار الإقليمى والتآمر الدولى من الضخامة بحيث ينبغى الاحتراس من أن تنجح السياسة والدبلوماسية فى تحقيق ما لم تحققه القوة العسكرية الغاشمة لإسرائيل، تماما كما حدث فى أعقاب حرب أكتوبر عام 1973 مع الرئيس السابق "أنور السادات"، وبالتالى فنحن إزاء ثلاثة إحتمالات (سيناريوهات) يتوقف حدوث أيا منها على مجريات الصراع العسكرى والميدانى على الأرض من جهة، وعلى تحركات بعض الأطراف الدولية (الولايات المتحدة وفرنسا تحديدا) واستخدامهما لبعض الأنظمة العربية التى احترفت السمسرة السياسية منذ فترة طويلة مثلما الحال فى مصر والمملكة السعودية.

السيناريو الأول:

إذا ما استمر النهج العسكرى الإسرائيلى الراهن – القائم على تكتيك القضمات المتتابعة أو الخرشوفة – فان الصراع العسكرى مرشح للاستمرار لفترة طويلة نسبيا، وهو ما يحمل احتمالات متناقضة وأفق سياسى غير مضمون:

فمن ناحية يسمح ذلك لإسرائيل وعبر القصف والتدمير الهمجى لكل المدن والقرى اللبنانية بزيادة أصوات النظم العربية والإقليمية التى تطالب بضرورة "إيجاد حل" على شاكلة الحل السعودى الذى يتقنع بدموع التماسيح وادعاء الحرص على لبنان وشعبه، ومضمون هذا الحل الإقليمى – المدعوم أمريكيا وإسرائيليا – هو وقف إطلاق النار مع الموافقة على وجود قوات دولية على الحدود، وتراجع قوات حزب الله، ودون أن يتجرءوا على المطالبة بنزع سلاح الحزب.

ولكن هذا السيناريو أيضا له تأثيرات سلبية داخلية على إسرائيل والائتلاف الحاكم فيها، ذلك أن استمرار "حرب استنزاف" من هذا النوع سيؤثر أيضا على سكان شمال فلسطين المحتلة، كما أنه سيطرح درجة من الشكوك فى قدرات المؤسسة العسكرية الإسرائيلية على إنجاز المهمة التى حددتها لنفسها أمام المواطنين، أو أمام الولايات المتحدة، إلا وهى تدمير البنية العسكرية لحزب الله، تمهيدا للاستثمار السياسى داخل لبنان يسمح بتقليم أظافره فى التركيبه السياسية اللبنانية.

ومن ناحية أخرى، فإن معدل الخسائر المرتفعة بين صفوف القوات الإسرائيلية غير مسبوق، بحيث سيؤثر سلبا وبصورة خطيرة على تآكل الروح المعنوية لهذا الجيش الذى هو عماد الدولة العبرية وركيزة وجودها، وهو أيضا فوق طاقة احتمالها. وبالتالى فإن استمرار العمل العسكرى بهذا النهج، الذى فرضته تكتيكات المقاومة اللبنانية، لا يحمل احتمالا حقيقيا بأى مكسب سياسى جوهرى، خاصة إذا صمد الداخل اللبنانى ورفض حزب الله أى اقتراح أو خطة "عربية" مدعومة أمريكيا وإسرائيليا من أجل إنزال قوات دولية على الحدود اللبنانية، حتى لو قبلت بهذا حكومة مشكوك فى شرفها كحكومة فؤاد السنيورة وحلفائه.

هذا الاحتمال (أو السيناريو) برغم خسائره البشرية والمادية على الشعب اللبنانى، إلا أنـه يمثل خسارة استراتيجية لإسرائيل، وانتصارا لنهج المقاومة ووجودها ومستقبلها.

السيناريو الثانى:

وبناء على نتائج الأسبوعين الماضيين ونمط العمليات الجارى، فإنه من المتصور أن تغير إسرائيل نهجها العملياتى وتعود إلى أسس عقيدتها العسكرية التكتيكية بكل ما يتضمنه من مخاطر بعيدة المدى، أى القيام بعمليات اجتياح واسعة فى الجنوب اللبنانى وبعمق 20 إلى 40 كيلو متر، مصحوبة بعمليات إنزال بحرى على تخوم مدينة "صور" أو "جنوب صيدا" من أجل المراهنة على مقايضة سياسية بالانسحاب من هذه الأراضى اللبنانية المحتلة مقابل وجود قوات دولية رادعة أو قوات من "الناتو" على الحدود بين البلدين، ومن الجانب اللبنانى طبعا، مع المطالبة – اللفظية – بنزع سلاح حزب الله كمحاولة إسرائيلية لإخفاء الفشل العسكرى فى تحقيق هذا الهدف.

ونظرا إلى أن هذا التغيير فى التكتيك العسكرى الإسرائيلى، لا يضمن تدمير خلايا حزب الله فى الجنوب اللبنانى والبقاع، فإن محاولة تجنب الخسائر الإسرائيلية التى ستحدث بسبب حرب العصابات البارعة التى سيقوم بها مقاتلى حزب الله ضد

هذه القوات الإسرائيلية ، يمكن أن تدفع إسرائيل إلى قبول الخروج من الجنوب سريعا مقابل تقديم بعض التنازلات لحكومة لبنان قد تشمل:

-عملية تبادل محدودة للأسرى.

-خروج من مزارع شبعا المحتلة، أو بعض قطاعاته.

وذلك كمحاولة لتعزيز فرص الوجود السياسى لأطراف لبنانية داخلية على استعداد لقبول هكذا صفقة من أجل تقليم أظافر حزب الله سياسيا، مع إمكانية نشر وحدات من الجيش اللبنانى على الحدود بالتعاون أو بالتجاور مع القوات الدولية.

السيناريو الثالث : توسيع نطاق الحرب .. والهروب إلى الأمام

وفى ظل عدم نجاح السيناريوهان السابقان فى تحقيق نتائج سياسية تقترب بإسرائيل وأمريكا من الأهداف الاستراتيجية لتلك الحرب، فإن إندفاع إسرائيل –كعادتها– بالهروب إلى الأمام عبر توسيع نطاق عملياتها الجوية لتطال بعض المواقع السورية على الحدود اللبنانية السورية، أو حتى داخل العاصمة "دمشق" بهدف دفع العالم كله إلى حافة الهاوية، ومن أجل الإسراع فى تدخل دولى ينقذ إسرائيل من ورطتها فى الجنوب اللبنانى ومن قبضة مقاتلى حزب الله، وكذلك دفع أطراف عربية مثل السعودية ومصر والأردن إلى أداء دورهم كسماسرة إقليميين لصالح الولايات المتحدة، وذلك بتوفير غطاء "عربى" لإبعاد حزب الله عن الحدود الشمالية لإسرائيل، وتشكيل قوة دولية قد تساهم فيها بعض تلك الأطراف العربية، وبهذا يتحقق لإسرائيل بعض أهدافها من العدوان على لبنان.

وفى كل الأحوال فإن قبول الولايات المتحدة وإسرائيل وبعض العملاء الإقليمين واللبنانيين بانتصار حزب الله هو من أكثر الأمور استحالة فى الصراع الجارى، وهذا الانتصار لحزب الله، يعنى استمرار تواجده على الحدود مع إسرائيل، وإجراء عملية تبادل واسعة للأسرى، وكذا الانسحاب من مزارع شبعا.

بين الطرفين فى اللحظة الأخيرة، يحقق لإسرائيل compromise والأقرب إلى التصور هو محاولة القيام بعملية مساومة بعض مطالبها – خاصة إبعاد حزب الله عن حدودها – دون التطرق فى هذه المرحلة إلى مسألة نزع سلاح حزب الله، مع وجود قوات سواء لبنانية أو دولية على الحدود، وإعطاء حزب الله ورقة لقبول تسوية من هذا النوع تتمثل فى عملية تبادل واسعة نسبيا للأسرى، وهذا هو مضمون الأفكار السعودية التى طرحها وزير الخارجية السعودى بعد "حجة" البيت الأبيض وتوقيع الرئيس "بوش" على مضمونها.

أن سلاح حزب الله قد أوقف مؤامرة دولية وإقليمية كبرى، لكنه بالقطع لا يستطيع وحده أن يغير الخرائط الإقليمية، فالشعوب العربية فى مصر والأردن والسعودية مطالبة الآن أكثر من أى وقت بتغيير هذه الأنظمة المشبوهة.. فهل تقدر؟